التأثير الكلي والجزئي للتمكين الإداري في أبعاد الأداء الوظيفي - دراسة ميدانية في المستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء الجمهورية اليمنية

د. نوري عبد الودود الجناعي [1،*]
أ. عمرو محمد صالح [2]

© 2018 University of Science and Technology, Sana'a, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2018 جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] أستاذ إدارة الأعمال المساعد – جامعة العلوم والتكنولوجيا
[2] باحث في العلوم الإدارية – جامعة العلوم والتكنولوجيا
*عنوان المراسلة: n.51aljnai@yahoo.com

التأثير الكلي والجزئي للتمكين الإداري في أبعاد الأداء الوظيفي – دراسة ميدانية في المستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء الجمهورية اليمنية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن التأثير الكلى والجزئي للتمكين الإداري في أبعاد الأداء الوظيفي في المستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة بالجمهورية اليمنية، ودور ذلك في تعزيز وتحسين أداء العاملين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من العينة. وبعد إجراء عملية التحليل للبيانات واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها وجود أثر إيجابي معنوي للتمكين الإداري في الأداء الوظيفي وأبعاده، وكذلك أثر إيجابي لأبعاد التمكين في الأداء الوظيفي،وأن التفويض لا يمثل البعد المؤثر بين أبعاد التمكين في الأداء الوظيفي. وأوصت الدراسة بالاهتمام بجوانب التمكين الإداري التي توفر للموظف مساحة من الحرية، مثل التفويض والمشاركة من أجل الانتقال إلى مراحل متقدمة من التمكين الإداري، وضرورة اعتماد محاور تقيس مدى إمكانية تمكين العاملين ضمن معايير التقويم الدوري للأداء في المستشفيات الأهلية، وزيادة الاهتمام بتدريب المستويات التنفيذية لإسهامه في نجاح عملية التمكين الإداري لهذه المستويات، كونها الأقرب للعملاء في التعامل.

الكلمات المفتاحية : التمكين الإداري، الأداء الوظيفي، المستشفيات الأهلية.

Total and Partial Effect of Administrative Empowerment on the Dimensions of Job Performance: A Field Study at the Private Hospitals in the Capital Sana'a, Yemen

Abstract:

This study aimed at investigating the total and partial effect of administrative empowerment on the performance dimensions at the private hospitals in the capital Sana'a, Yemen and its role in enhancing and improving the performance of the employees. The study adopted the descriptive and analytical design. A questionnaire was used for collecting the data. After the analysis of the data, the study findings revealed that there was a significant positive effect of administrative empowerment on the job performance and its dimensions. Results also showed that there was a positive effect of empowerment dimensions on the job performance. Delegation was not among the other empowerment dimensions that had an effect on job performance. The study recommended that attention should be paid to the aspects of administrative empowerment which may provide employees with an atmosphere of freedom such as delegation and participation to proceed to advanced stages of administrative empowerment. The study also stressed the need to adopt constructs that measure the possibility of empowering employees in private hospitals based on the criteria of periodic performance evaluation. It is important to train employees who are very close to customers.

Keywords: Administrative empowerment, Job performance, Private hospitals.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.1

1 – المقدمة:

1-1 الخلفية النظرية للدراسة:

1-1-1 تمهيد:

المنظمات الحكومية ومنظمات الأعمال مطالبة بالإرتقاء بمستوى ما تقدمه من سلع وخدمات وسط عالم المنافسة والتحديات السائدة، والمستشفيات الأهلية شريحة من تلك المنظمات، وطبيعة نشاطها الخدمي المعتمد على العنصر البشري يحتم عليها التركيز على العوامل المؤثرة في الأداء الوظيفي، والعمل على تحسين وتطوير هذا الأداء. ومن أساليب الإرتقاء بالأداء التمكين الإداري الذي يعزز مهارات وقدرات العنصر البشري، ويجعله يتعامل مع الفرص والتهديدات الجوهرية التي تواجه المنظمة بعقلية قريبة من عقلية الإدارة العليا أو المالكين، ويعطي للمنظمة مرونة عالية وميزة تنافسية (غانم، 2015).

ولأن الأداء الوظيفي موضوع حيوي ومهم في حياة الفرد والمنظمة؛ كونه يعكس مدى اجتهاد الفرد ومثابرته على أداء مهامه وجديته في اكتساب خبرات متعددة والاستفادة منها. ويمثل الأداء بالنسبة للمنظمة الناتج النهائي لمحصلة كل أنشطتها، ومؤشرا أساسيا لنجاحها (مرسي، 2013).

ولا يمكن للمستشفيات الأهلية والقطاع الصحي أن يتطور ويواجه التحديات الراهنة إلا من خلال معرفة العوامل المؤثرة في الأداء، ولعل التمكين الإداري أحدها، ولأن الخدمة الصحية من الخدمات التي لا يمكن تأجيلها، فقد بات لزاما على منتسبي هذه المستشفيات امتلاك التوجه الإيجابي نحو أداء المهام بالجودة المطلوبة، وتقليل الأداء السلبي في تقديم الخدمات، وتشجع عملية التمكين الإداري للعاملين فيها عن طريق تفويض الصلاحيات، وإشراكهم في صناعة القرار، وتدريبهم باستمرار، وزيادة دافعيتهم للارتقاء بمستوى أدائهم.

1-1-2 التمكين الإداري:

أ - مفهوم التمكين الإداري:

تبلور مفهوم التمكين الإداري في الأدبيات الإدارية مع تسعينيات القرن الماضي، وتباين مصطلح التمكين حسب الفائدة منه، ومجال تطبيقه ونظرة الباحثين (المعاضيدي والحافظ، 2013). وقد يختلف تعريف الباحث ذاته للتمكين، فقد عرفه Daft بأنه محاولة نشر القوة ومشاركتها في كل المنظمة (القثامي، 2009؛ النوفل، 2010). بينما عرفه Daft بأنه منح العاملين القوة والحرية والمعلومات لصنع القرارات والمشاركة في اتخاذها (علي وأحمد، 2013؛ علوان وعبدالرحمن، 2011)، كما عُرف التمكين بأنه منح العاملين وإعطائهم السلطة، وإكسابهم المهارات، والحرية للقيام بالوظائف (النوفل، 2010). كما يرى فيه البعض بأنه السماح للعاملين بالمشاركة في المعلومات والتدريب والتنمية والتخطيط والرقابة فيما يخص مهام وظائفهم، للوصول إلى نتائج إيجابية وتحقيق الأهداف الفردية والتنظيمية (أحمد وحسين، 2013). ومن التعاريف أعلاه يتضح أن التمكين الإداري يركز على الاهتمام بالمورد البشري، وتحسين العلاقة وتوثيقها بين كل من الرئيس والمرؤوس، والثقة بالعاملين وجعلهم قادرين على تحمل المسؤولية بعد التأكد من امتلاكهم للمهارات والمعارف والخبرات التي تؤهلهم لممارسة دوراً أكبر في المشاركة في صناعة القرار وحل المشكلات (عبد الحسين، 2012). ويمكن تعريف التمكين الإداري أنه إعطاء مساحة أكبر من الصلاحية والمسؤولية للعاملين في لإنجاز مهامهم، ويقاس في هذه الدراسة من خلال (المشاركة في صناعة القرار، تفويض الصلاحيات، الدافعية والتدريب).

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.1

ب- التمكين والتفويض:

لقد ساد مصطلح التفويض في الفكر الإداري ردحاً من الزمن، وفي السنوات الأخيرة ظهر من يرى أن التفويض لم يعد مناسباً للمنظمات المعاصرة، بسبب التحديات المتعددة والمتنوعة التي توجب عليها التغيير في الفكر والممارسة، والتوجه نحو الأفراد بشكل إيجابي، ومنحهم مساحة واسعة من الحرية؛ للتعامل مع المتغيرات الظرفية بشكل فوري، ويتجسد ذلك باستخدام استراتيجية التمكين والانتقال من المنظمات المتحكمة إلى المنظمات المكنة (الياسري، 2007). وفي هذه الحالة يفضل التعامل مع التمكين والتفويض كمفهومين مستقلين، وأن التمكين جاء ليحل محل التفويض، بينما يرى البعض أن التفويض جزء من التمكين، في حين يرى أخرون أن هناك اختلافا بين التفويض والتمكين في الآتي:

جدول (1): الفروق بين التمكين والتفويض

مجال المقارنة	التفويض	التمكين
الصلاحيات	صلاحيات جزئية	صلاحيات كاملة
المسؤولية	تظل مسؤولية المفوِض	النجاح للموظف والفشل مسؤوليته
القيادة	خارجية	ذاتية
المعلومات	جزئية بقدر التفويض	متاحة للجميع
المحاسبة على الأخطاء	إذا أخطأ المُفَوض قد يسحب التفويض	في حالة الخطأ يتحرى المفوِض السبب ويعالجه
الزمن	مؤقت قد يلغى أو يعدل نطاقه	دائم ومستمر ويمثل قناعة وخيارا استراتيجي

المصدر: (الأحمري، 2014)

وعليه فالتمكين أعم وأشمل من التفويض، لأنه يسمح للموظف باختيار الطريقة المناسبة لأداء العمل، وامتلاك صلاحية كافية لتنفيذ المهام، مع تحمل مسئولية النتائج (الملفوح، 2016).

ج- أبعاد التمكين الأداري:

تتعدد أبعاد التمكين الإداري باختلاف أراء الباحثين الذين درسوا التمكين، وبالرجوع إلى الدراسات السابقة يمكن أن تتحدد الأبعاد كما يلي:

جدول (2): أبعاد التمكين بحسب التسلسل الزمن للدراسات

م	الباحث	السنة	الابعاد
1	Thomas & Velthhouse	1990	الانسجام والتفاعل داخل بيئة العمل – الكفايات – حق الاختيار – التأثير
2	Dowen	1992	المشاركة بالمعلومات – المعرفة – القوة
3	Eccles	1993	القوة – الموارد – الحرية
4	Lashely & Mcgoldrik	1994	المهمة – القوة – الالتزام – الثقافة
5	Simons	1995	الرقابة
6	Horine	1995	الحرية – المسؤولية عن النتائج
7	Brown	1996	الجودة – الموارد – التفويض – المعلومات
8	Malek & Harold	1996	الثقافة التنظيمية

جدول (2): يتبع

م	الباحث	السنة	الابعاد
9	Blanchard et al.	1996	المشاركة بالمعلومات – الاستقلالية وحرية التصرف – بناء فرق العمل الذاتية
10	Maxwell	1997	حرية الاختيار – الكفاية الذاتية – قيمة العمل – الفاعلية
11	Clair	1997	بناء القناعات – تثبيت المسؤوليات – دعم المنظمة
12	Ivancevich	1997	فريق العمل – المشاركة بالمعلومات
13	Iracevich	1998	فرق العمل – المعلومات المتاحة عن أداء المنظمة – الهيكل التنظيمي
14	Rabbins	1998	الرقابة – الهيكل التنظيمي
15	Rafig & Ahmed	1998	المشاركة في المعلومات – حرية التصرف – المكافآت – المعرفة
16	Ersted	1999	المعرفة – المشاركة
17	Appelbaum et al.	1999	القوة – الثقافة – القيادة – الهيكل
18	Worren، Ruddle & Moore	1999	الثقافة – القيادة – القوة – الهيكل المنظمي
19	Daft	2001	إتاحة المعلومات – امتلاك المعرفة – القوة – المكآفات
20	Melhem	2006	المعرفة – الثقة – المكافآت – المشاركة في المعلومات
21	محمود ومحمود*	2007	المشاركة بالمعلومات – الحرية والاستقلالية – امتلاك المعرفة
22	راضي*	2010	تفويض السلطة – فرق العمل – التدريب – الاتصال الفاعل – التحفيز
23	السلمي	2010	المعرفة والمهارة – الاتصال وتدفق المعلومات – الثقة التنظيمية – الحوافز – الثقافة التنظيمية – المشاركة والتفويض
24	سعيد*	2010	الاستقلالية – المشاركة بالمعلومات
25	بوسالم*	2010	معنى العمل – الكفاءة – استقلالية العمل – تطوير العمل
26	الماضي ونصيرات *	2011	تفويض السلطة – تدريب العاملين – المشاركة في اتخاذ القرار – تحفيز العاملين
27	عبد الحسين*	2012	التفويض – التدريب والتعليم – الاستقلالية والدافعية
28	خليل *	2012	تفويض السلطة – المشاركة – التحفيز الذاتي – تطوير الشخصية – العمل الجماعي – وضوح الهدف – بيئة العمل
29	علي وأحمد*	2013	امتلاك المعلومات – الاستقلالية وحرية التصرف
30	عفانة*	2013	الاتصال ومشاركة المعلومات – بناء الفريق – التاثير – حفز العاملين – القوة
31	أبو عليم*	2014	التدريب – إعطاء المعلومات المطلوبة – تفويض السلطة – المشاركة
32	النويقة*	2014	النفوذ – المغزى – الاستقلالية – الأثر
33	البدراني*	2015	الاتصال ومشاركة المعلومات – بناء فرق العمل – التأثير – تحفيز العاملين – القوة

جدول (2): يتبع

م	الباحث	السنة	الابعاد
34	الحاج*	2015	التعليم – التحفيز – وضوح الهدف – الملكية – الاحترام – التقدير – فرق العمل – الرغبة في التغيير
35	لطيف وعبدالجبار*	2015	التفاعل داخل المنظمة – الثقافة – بناء فرق العمل – التدريب والتعليم – الدعم – المعرفة
36	الدليمي والرضا*	2016	المشاركة في المعلومات – الحرية والاستقلالية – استبدال الهيكل التنظيمي بفرق العمل
37	محمدية*	2016	تفويض الصلاحية – المشاركة في اتخاذ القرار – التحفيز الذاتي – بيئة العمل – بناء الثقة
38	آل فيحان والعامري*	2016	التدريب والتطوير – الحوافز – المشاركة بالمعلومات – الثقة – التفويض

المصدر: (سعيد، 2010، 123، لطيف وعبد الجبار، 2015، 59) بالإضافة إلى الدراسات المضافة من قبل الباحث والمشار إليها (*)

1-1-3 الأداء الوظيفي:

أ- مفهوم الأداء الوظيفي:

يعبر الأداء عن فاعلية الأسلوب الذي تتبعه المنظمة لاستثمار مواردها المتاحة، وفق معايير تتعلق بأهدافها، وسعيها لتحقيق البقاء،كما أنه يشكل محصلة لكافة العمليات التي تقوم بها المنظمة ومؤشرا لأي خلل فيها. والأداء الوظيفي متغير حاسم في نجاح المنظمة، ويكشف مدى امتلاك المنظمة لقدرات بشرية مؤهلة ومتميزة في أعمالها، وهو محدد أساسيا لكفاءة وفاعلية المنظمة في تحقيق أهدافها (الدليمي والرضاء، 2016؛ ناصر، 2010؛ غانم، 2015). والأداء كأي مفهوم أخر تتعدد تعاريفه، فقد يعرّف بأنه المخرجات والأهداف التي يسعى لتحقيقها النظام، أي أنه مفهوم يربط الأنشطة بالأهداف التي يراد تحقيقها داخل المنظمة (الأهدل، 2011). أو يعرّف بالنتيجة النهائية للسلوك التنظيمي في ظل فعاليات وأنشطة ومهام وإجراءات تهدف لاستغلال الموارد بشكل أمثل؛ من أجل تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وفاعلية (عايض والشمسي، 2013). وكذلك قد يعرّف بأنه مسؤوليات وأنشطة ومهام تكوّن مجتمعة عمل الفرد، وينبغي عليه القيام بها على الوجه المطلوب، وفق معدلات يمكن للعامل الكفء المدرب القيام بها، وينقسم إلى قسمين أداء المهمة، والأداء السياقي (مرسي، 2013). ويمكن تعريف الأداء الوظيفي بأنه التفاعل بين كل من قدرة الفرد ودافعيته مع المتوفر من الموارد، وبما يسهم في تحقيق الأهداف، ويقاس في هذه الدراسة من خلال (أداء المهمة،جودة الأداء، الأداء السياقي، الأداء السلبي أو المعاكس).

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.1

ب- عناصر الأداء (أبعاد الأداء):

قد تسمى عناصر أو أبعاد، والتباين في التسمية يعود للاختلاف في طبيعة الدراسات، ولكنها بالمحصلة المعايير والمؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الأداء ومنها:

جدول (3): أبعاد الأداء الوظيفي حسب التسلسل الزمني وفق بعض الدراسات

م	الباحث	السنة	الابعاد
1	عايض والشمسي	2013	مهام الوظيفة – جودة الأداء – سرعة الإنجاز – التعاون مع الزملاء
2	مرسي	2013	أداء المهمة – الأداء السياقي، ويشمل المواطنة الشخصية، المواطنة التنظيمية، التفاني في العمل
3	الشنطي	2014	أداء المهمة – الأداء السياقي
4	الساعاتي والخفاجي	2014	الرضا الوظيفي – غياب الموظفين – الجودة – الوقت – الإبداع
5	الدليمي والرضا	2016	أداء المهام، الأداء السياقي، سلوك المواطنة التنظيمية، سلوك العمل (المنحرف الأداء المعاكس
6	عايض والمطاع	2017	حجم الأداء – جودة الأداء – سرعة الإنجاز – تكلفة الإنجاز
7	أبوغنيم وفرج	2017	الكفاءة – الفاعلية – الجودة – الوقت – رضا المستفيدين

ج- العوامل المؤثرة في الأداء الوظيفي:

تتعدد العوامل المؤثرة في الأداء الوظيفي، فمنها ما يعود للموظف وقدراته ومهاراته، أو للوظيفة وطبيعتها، أو بيئة العمل ومكوناتها، وتتناول الدراسات هذه العوامل بين الاجمال والتفصيل، ومن هذه العوامل:

1. **الموظف وما يملك من معارف ومهارات وخبرات واهتمامات وقيم ودوافع واتجاهات.**
2. **الوظيفة وما تشمل من مهام ومتطلبات وتحديات وتغذية عكسية.**
3. **البيئة التنظيمية وما تتضمن من مناخ العمل، الإشراف، توفر الموارد، الأنظمة الإدارية، الهيكل التنظيمي (ناصر، 2010، 54).**

1-1-4 أثر التمكين الإداري في الأداء الوظيفي:

يعد التمكين فرصة لتطوير مهارات العاملين ومفتاحا أساسيا لتنمية الإبداع في المنظمة، حيث يجعلهم أكثر تقديرا للذات، ويزيد من قدرتهم على مقاومة ضغوط العمل، وينمي الشعور بالمسؤولية والرضا عن العمل (عبود وعباس، 2006). وهذا ينعكس بشكل غير مباشر على أداء العاملين، كما أن التمكين يؤثر على الأداء التنظيمي من خلال أبعاد التدريب – إعطاء المعلومات المطلوبة – تفويض السلطة – المشاركة، وكذلك على بعدي خدمة الزبائن وولاء الزبائن، كل على حدة، كأبعاد للأداء التنظيمي (أبو عليم، 2014). كما أن استراتيجية التمكين تؤثر بشكل إيجابي في تحسين الأداء المنظمي (أحمد، فيصل وفليح، 2008)، ويؤثر على أداء المنظمة الخدمية من خلال أبعاده المتمثلة في التدريب والتطوير – الحوافز – المشاركة بالمعلومات – الثقة والتفويض (آل فيحان والعامري، 2016).

وهناك دراسات أخرى أشارت إلى وجود دور إيجابي للتمكين الإداري من جهة، والأداء الوظيفي، ومن هذه الدراسات الدليمي والرضاء التي درست التمكين من خلال (المشاركة في المعلومات – الحرية والاستقلالية – استبدال الهيكل التنظيمي بفرق العمل الذاتية)، وتأثيرها على أبعاد الأداء الوظيفي المتضمنة (أداء المهام، الأداء السياقي، سلوك المواطنة التنظيمية، سلوك العمل المنحرف). وحددت الدراسة أن الأثر الإيجابي من خلال تعزيز الجوانب الإيجابية في الأداء الوظيفي، وتقليل الجوانب السلبية المتمثلة في السلوك المنحرف (الدليمي والرضا، 2016). وكذلك نجد أن التمكين من خلال أبعاده المتمثلة في تفويض السلطة، المشاركة،

التحفيز، تطوير الشخصية، العمل الجماعي، وضوح الهدف، بيئة العمل تؤثر بشكل إيجابي على أداء العاملين (خليل، 2012). وأما نافع (2011) فقد ميز بين ما أسماها مقومات التمكين المتمثلة في الثقافة التنظيمية، المشاركة، الاتصال الفعال، التدريب المستمر، نظام الحوافز، الثقة الإدارية، وضوح الدور، الدعم التنظيمي، الحصول على المعلومات، فرق العمل وما أسماها أبعاد التمكين المتمثلة في الأهمية، الكفاءة، القدرة على الاختيار، التاثير، وأظهرت النتائج وجود أثر لكل من مقومات التمكين، وكذلك أبعاد التمكين على أداء العاملين.

ولما كان مستوى الأداء في المنظمات الخدمية تعتمد بالدرجة الأساس على أداء العنصر البشري من خلال تفاعله مع الزبائن عند تقديم الخدمة، لذلك يبرز موضوع التمكين الإداري كعنصر ملح لزيادة إنتاجية الأفراد وتحسين أدائهم وتحقيق الكفاءة وجودة الخدمات، بما يحقق رضاء الزبائن (علوان وعبد الرحمن، 2011). فالتمكين الإداري يلعب دورا حيويا في تحسين جودة الخدمة التعليمية من خلال التأثير في أداء العاملين، وجعلهم أكثر قدرة على تلافي القصور، الأمر الذي يزيد ثقة المستفيدين بمقدمي الخدمة ويحافظ على رضاهم (نافع، 2011). كما يؤثر التمكين الإداري على مستوى جودة الخدمات الصحية (أحمد وحسين، 2013).

2 – الدراسات السابقة:

بالعودة إلى عدد من الدراسات السابقة التى تعرض من الأحدث إلى الأقدم حسب تاريخ الدراسة نلاحظ أن دراسة الدليمي والرضا (2016) هدفت إلى التعرّف على مفهوم التمكين وتوضيح أبعاده وتأثيرها على أبعاد الأداء الوظيفي، وتحديد مستوى إدراك العينة لاستراتيجية التمكين والأداء الوظيفي وأبعادهما. وخلصت الدراسة إلى وجود أثر لأبعاد التمكين على الأداء الوظيفي بشكل عام، أي أن الدراسة تناولت أثر الأبعاد على الأداء الوظيفي بشكل كلي، في حين أن دراسة أبو عليم (2014) هدفت إلى الكشف عن أثر التمكين الإداري فى الأداء التنظيمي، وتم فيها استخدم المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن أبعاد التمكين الإداري المتمثلة في التدريب، إعطاء المعلومات، تفويض السلطة، المشاركة، توثر على الأداء التنظيمي، وكذلك على متغيري خدمة الزبائن وولاء الزبائن كل على حدة، أي أن الدراسة تناولت تأثير الأبعاد على الأداء التنظيمي بشكل كلى، وكذلك على بعدي رضا العملاء وولاء العملاء. بينما دراسة خليل (2012) هدفت إلى التعرّف على مستوى تطبيق العاملين للتمكين ومستوى أدائهم. كما سعت الدراسة إلى التعرّف على أثر تطبيق التمكين الإداري على مستوى أداء العاملين. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثرا إيجابيا لممارسة التمكين بأبعاده على الأداء بشكل كلى. وأما دراسة الماضي والنصيرات (2011) فقد هدفت إلى الكشف عن أثر التمكين الإداري في تطبيق الجودة الشاملة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر دال إحصائيا للتمكين الإداري على تطبيق إدارة الجودة الشاملة. وكانت آخر هذه الدراسات دراسة السلمي (2010) والتي هدفت إلى التعرّف على أثر التمكين الإداري في الأداء الوظيفي. وتوصلت الدراسة إلى أن التمكين الإداري يؤثر في الأداء الوظيفي لموظفي إدارة جوازات محافظة جدة، حيث أبعاد التمكين أثرت في الأداء الوظيفي بشكل كلي.

وأما في الدراسات الأجنبية والتي تم عرضها بالمثل من الأحدث إلى الأقدم فنجد أن دراسة Ukil (2016) هدفت إلى تحديد تأثير تمكين الموظفين على رضا الموظفين وجودة الخدمة، وتأثير رضا الموظفين على جودة الخدمة. وتوصلت الدراسة إلى أن رضا الموظفين وجودة الخدمة تعتمد بشكل كبير على تمكين الموظفين، والموظفين الراضين يقدمون خدمة أفضل جودة، والتمكين يزيد مستوى رضا الموظفين، بما ينعكس على ارتفاع جودة الخدمة. بينما دراسة Kim، Losekootو Milne(2015) سعت إلى معرفة أثر التمكين على سلوك المواطنة التنظيمية، وتمت هذه الدراسة التجريبية باستخدام ثلاثة مراجع: التقارير الذاتية للموظفين، تقييم المشرف والإنتاجية المتولدة من النظام، وأظهرت النتائج أن بعد التمكين يؤثر بشكل إيجابي على سلوك المواطنة التنظيمية، وكذلك يؤثر إيجابيا على متوسط حجم الاختيار لكل عميل. في حين أن دراسة Suresh وAbdulJaleel (2015) كان الغرض منها تحديد الجوانب الهامة بين الموظف والتمكين

والأداء التنظيمي، و تحديد تأثير تمكين الموظفين على الأداء التنظيمي، والتركيز على تمكين الموظفين وأثره على الأداء التنظيمي لعينة من الشركات الهندية في مدينة تشيناي تاميل نادو في الهند. وأما دراسة Marjani وAlizadeh (2014) هدفت إلى التعرف على تأثير التمكين في أداء الموظفين في مكتب معايير طهران. كما عرضت هذه الدراسة استراتيجيات لتحسين أداء الموظفين باستخدام مكونات التمكين، وقد تم جمع البيانات باستخدام الاستبيان. وأشارت النتائج إلى أنه يمكن تحسين أداء الموظفين من خلال تنفيذ عملية التمكين، وإيجاد بيئة صحية وآمنة يزيد من تأثير التمكين في الموظفين. وأخيراً دراسة Men (2011) والتي هدفت إلى معرفة تصورات الموظفين عن تأثير التمكين في نوعية العلاقة بين المنظمة والموظف، وتوصلت إلى أن أبعاد التمكين توفر علاقة إيجابية بين المنظمة والموظف، وأن مشاعر الموظفين تجاه السيطرة تسبب أثاراً سلبيةً على كفاءتهم.

2-1 التعليق على الدراسات السابقة :

أ. الدراسات العربية :

من خلال عرض الدراسات السابقة العربية نلاحظ أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى تأثير التمكين على الأداء الوظيفي، ولا تأثير التمكين على أبعاد الأداء الوظيفي، وكذلك تأثير أبعاد التمكين على الأداء الوظيفي. بينما أقرب دراسة تناولت التأثير بشكل مفصل اقتصرت على أثر أبعاد التمكين على الأداء التنظيمي وأبعاده، ولم تتناول تأثير التمكين الكلى على أبعاد الأداء التنظيمي، بينما بقية الدراسات لم تتطرق إلى التأثير الكلى والجزئي للتمكين الإداري على الأداء الوظيفي، وكانت تقتصر على تأثير الأبعاد فقط على الأداء بشكل عام.

ب. الدراسات الأجنبية :

نلاحظ من خلال مراجعة الدراسات الإنجليزية السابقة المتوفرة أنها تناولت تاثير التمكين على رضا الموظفين وجودة الخدمة وسلوك المواطنة التنظيمية والأداء التنظيمي والعلاقة بين الموظفين والمنظمة. بينما أقرب دراسة والتي بحثت أثر التمكين في أداء العاملين لم تتناول التاثير الكلى والجزئي للتمكين على أداء العاملين، كما أن الأبعاد التي تم دراستها تختلف عن أبعاد هذه الدراسة.

2-2 اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

أولاً / البيئة : لعل هذه الدراسة أول دراسة تبحث التاثير الكلى والجزئي للتمكين الإداري في الأداء الوظيفي بأبعاده في المستشفيات الأهلية على مستوى الجمهورية اليمنية.

ثانياً / متغيرات الدراسة : تم التركيز على التكامل والشمول والتكرار، وملائمة الكلمات المعبرة عن المؤشر، وإدراكه وقربه من بيئة مجتمع الدراسة.

1. المتغير التابع: الأداء الوظيفي: فقد تم دراسته من خلال الأبعاد التالية (أداء المهمة، جودة الأداء، الولاء الوظيفي، السلوك الوظيفي السلبي). بينما أقرب دراسة تناولت بعدين فقط هما (خدمة الزبائن، وولاء الزبائن). كما تميزت الدراسة بالتعرّف على أثر التمكين في تقليل السلوك السلبي للوظيفة.
2. المتغير المستقل: التمكين الإداري: تم تحديد أبعاده في أربعة أبعاد (المشاركة في صناعة القرار، تفويض الصلاحية، الدافعية، التدريب) باعتماد صناعة القرار لإمكانية إشراك العاملين في صناعة القرار، عكس اتخاذ القرار الذي يتم بشكل فردي، ولأن صناعة القرار تسبق اتخاذ القرار،كذلك تميزت الدراسة في بعد الدافعية، حيث إن أغلب الدراسات كانت تشير إلى التحفيز، الحوافز، المكافأة، والتحفيز الذاتي، بينما اعتمدت الدراسة الدافعية كونها نتيجة ودليلا على فاعلية التحفيز.

3 – مشكلة الدراسة:

نجاح المنظمات هو حصيلة لأداء العاملين فيها، والذي يتعاظم في حال حصولهم على مساحة أكبر من الحرية وتعزيز الثقة والرقابة الذاتية، والتي يوفرها التمكين الإداري. ولأن الخدمات الصحية تقدم عن طريق العنصر البشري سواء كانت طبية مباشرة أو مساعدة وحتى الإدارية ومع أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت التاثير الذي يحدثه التمكين الإداري في الأداء الوظيفي لكن هناك نقصا واضحا في الدراسات التي تشرح هذا التأثير بشكل تفصيلي، وتحدد التأثير الكلي الذي يحدثه التمكين في الأداء، وكذلك التأثير الجزئي، وأي الأبعاد أكثر تأثيرا من أبعاد التمكين؟ وماهي الأبعاد الأكثر تأثرا من أبعاد الأداء الوظيفي؟

وحتى تحقق المستشفيات الأهلية أهدافها وتستفيد من الفرص وتنجح في التعامل مع التحديات التى تواجه القطاع الصحي في الظرف الراهن عليها التعَرف على الأثر الكلي والجزئي للتمكين الإداري في الأداء الوظيفي، ومن هنا يمكن أن نخرج في هذا البحث بالسؤال الآتي الذى يلخص المشكلة :

ما هو التأثير الكلي والجزئي للتمكين الإداري في الأداء الوظيفي للعاملين بالمستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء –الجمهورية اليمنية؟

4 – أهداف الدراسة:

- تحديد التأثير الكلي للتمكين الإداري في الأداء الوظيفي للعاملين بالمستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء محل الدراسة.
- تحديد التأثير الجزئي لأبعاد التمكين الإداري (المشاركة في صنع القرار – تفويض الصلاحية – الدافعية – التدريب) في الأداء الوظيفي للعاملين بالمستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء محل الدراسة :
- تحديد التأثير الجزئي للتمكين الإداري في أبعاد الأداء الوظيفي (أداء المهمة – جودة الأداء – الأداء السياقي – الأداء السلبي) للعاملين بالمستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء محل الدراسة.

5 – أهمية الدراسة:

5-1 الأهمية العلمية :

تسهم هذه الدراسة في سد الفجوة البحثية لدراسة التأثير الكلي والجزئي للتمكين الإداري في الأداء الوظيفي بأبعادهما،حيث اتضح من الدراسات السابقة ندرة الدراسات الأجنبية، وعدم وجود دراسات عربية (على حد علم الباحثين) تناولت دراسة التأثيرين الكلى والجزئي لأبعاد كل من التمكين الإداري (المشاركة في صنع القرار – تفويض الصلاحية – الدافعية – التدريب) وأبعاد الأداء الوظيفي (أداء المهمة – جودة الأداء – الأداء السياقي – الأداء السلبي) وبالتالي تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الإسهام التى تقدمها لسد هذه الفجوة البحثية.

5-2 الأهمية العملية :

تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال أهمية وحيوية البيئة التطبيقية للدراسة، وهي المستشفيات الأهلية وتأثير التمكين الإداري في الأداء الوظيفي للعاملين بتلك المستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء من خلال تحقيق مايلي:

1. إدراك المستشفيات الأهلية لأثر التمكين في تحقيق أهدافها وزيادة قدرتها على مواجهة المتغيرات الداخلية والخارجية.
2. محاولة توفيرفرصة للمستشفيات الأهلية لتحقيق التميز في الأداء الوظيفي من خلال تمكين العنصر البشري وإيجاد بيئة داعمة للتمكين الإداري.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.1

3. تحديد أبعاد للتمكين الإداري، والأداء الوظيفي تتصف بالموضوعية والملاءمة والوضوح تسهم في إدراك المستهدفين من الدراسة لتلك المفاهيم.
4. التعرّف على الأولويات التي تحظى بها الأبعاد المختلفة للتمكين الإداري من خلال تأثيرها في الأداء الوظيفي.

6 – فرضيات الدراسة:

أ. الفرضية الرئيسية الأولى: التاثير الكلي للتمكين الإداري في الأداء الوظيفي:

هناك أثر ذو دلالة معنوية للتمكين الإداري في الأداء الوظيفي في المستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء محل الدراسة.

ب. الفرضية الرئيسية الثانية: التأثير الجزئي لأبعاد التمكين الإداري في الأداء الوظيفي:

هناك أثر ذو دلالة معنوية للتمكين الإداري (المشاركة في صنع القرار – تفويض الصلاحية – الدافعية – التدريب) في الأداء الوظيفي في المستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء محل الدراسة.

ويشتق من هذا الفرض، الفرضيات الفرعية التالية:

- هناك أثر ذو دلالة معنوية للمشاركة في صناعة القرار في الأداء الوظيفي في المستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء محل الدراسة.
- هناك أثر ذو دلالة معنوية لتفويض الصلاحية في الأداء الوظيفي في المستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء محل الدراسة.
- هناك أثر ذو دلالة معنوية للدافعية في الأداء الوظيفي في المستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء محل الدراسة.
- هناك أثر ذو دلالة معنوية للتدريب في الأداء الوظيفي في المستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء محل الدراسة.

ج. الفرضية الرئيسية الثالثة: التأثير الجزئي للتمكين الإداري في أبعاد الأداء الوظيفي:

هناك أثر ذو دلالة معنوية للتمكين الإداري في الأداء الوظيفي (أداء المهمة – جودة الأداء – الأداء السياقي – الأداء السلبي) للعاملين بالمستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء محل الدراسة.

ويشتق من هذا الفرض، الفرضيات الفرعية التالية:

- هناك أثر ذو دلالة معنوية للتمكين الإداري في أداء المهمة للعاملين في المستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء محل الدراسة.
- هناك أثر ذو دلالة معنوية للتمكين الإداري في جودة الأداء للعاملين في المستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء محل الدراسة.
- هناك أثر ذو دلالة معنوية للتمكين الإداري في الأداء السياقي للعاملين في المستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء محل الدراسة.
- هناك أثر ذو دلالة معنوية للتمكين الإداري في الأداء السلبي للعاملين في المستشفيات الأهلية بأمانة العاصمة صنعاء محل الدراسة.

7 – النموذج المعرفي:

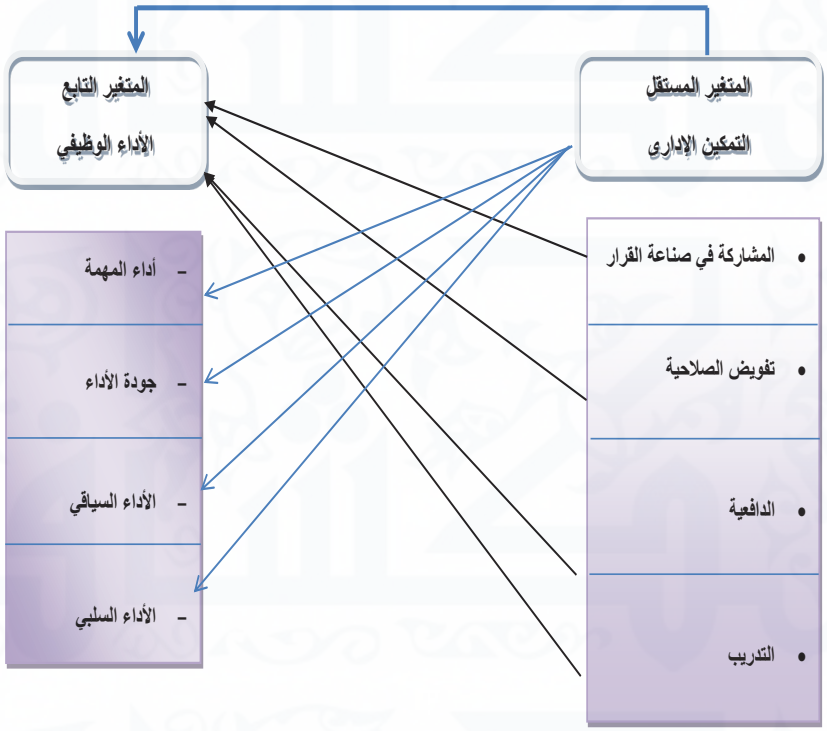

شكل (1): النموذج المعرفي

8 – حدود الدراسة:

1. **الحدود المكانية: عدد من المستشفيات الأهلية – في أمانة العاصمة صنعاء – الجمهورية اليمنية.**
2. **الحدود الموضوعية: التقيد بعنوان الدراسة والمعلومات التي توفرها أداة الدراسة.**

9 – منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فهو وصفي؛ لأنه يعرض مستويات التمكين الإداري، والأداء الوظيفي في مجتمع الدراسة، كما هي في الواقع بحسب إجابة عينة الدراسة، وتحليلي لاستخدامه أساليب إحصائية للتعرف على تأثير أبعاد التمكين الإداري في الأداء الوظيفي.

9-1 مجتمع الدراسة:

اعتمد عشرة مستشفيات، كأكبر المستشفيات من حيث عدد الأسرة وفق بيانات اتحاد المستشفيات الأهلية، وتم تحديد المجتمع المتاح (2195) موظفاً وموظفة، بينما اعتذرت واستبعدت ثلاث مستشفيات.

9-2 عينة الدراسة:

حددت العينة (327) موظفا وموظفة من العاملين في المستشفيات السبعة بالرجوع إلى جدول (Krejcie & Morgan, 1970)، واستخدمت العينة الطبقية العشوائية النسبية، لأن مجتمع الدراسة

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.1

يتكون من عدد من الوظائف المختلفة (إدارية، طبية ... والمستويات الإدارية (عليا، وسطى، تنفيذية)، إضافة إلى اختلاف النوع الاجتماعي. وقد تم توزيع (375) استبانة من أجل رفع نسبة الاستعادة، استرجع منها (256)، وبعد فحص الاستبانات استبعد منها (15) استبانة، وبهذا يصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل هي (241) بنسبة (74%) من حجم العينة، حيث تم قسمة عدد العاملين لكل مستشفي على إجمالي عدد العاملين في المستشفيات، ومن ثم ضرب في حجم العينة، وفي حالة العدد الصغير لنسبة أي مستشفى يتم رفع النسبة.

جدول (4): عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي

م	اسم المستشفى	عدد العاملين	الموزع	المسترجع	الصالح
1	مستشفي جامعة العلوم والتكنولوجيا	885	100	75	67
2	المستشفى اليمنى الألماني	300	60	33	33
3	المستشفى الألماني الحديث	250	50	40	38
4	مستشفى عبد القادر المتوكل	300	50	28	25
5	مستشفى آزال	270	50	30	28
6	المستشفى الأهلى	100	35	29	29
7	المستشفى الاستشاري	90	30	21	21
	المجموع	2195	375	256	241

9-3 وحدة المعاينة:

تم جمع البيانات من العاملين في المستشفيات محل الدراسة، إداريين وممرضين ومساعدين طبيين من مختلف المستويات الإدارية، لأن الأداء الوظيفي والتمكين الإدراي يتم على مستوى الأفراد، لذا فإن وحدة المعاينة هي الأفراد وليس المنظمة.

9-4 أداة الدراسة وثباتها:

تتكون الاستبانة من محورين الأول التمكين الإداري، ويشمل الأبعاد التالية: المشاركة في صناعة القرار قيست من خلال (5) فقرات، التفويض (4) فقرات، الدافعية (4) فقرات، التدريب (4) فقرات.

ومحور الأداء الوظيفي، يشمل الأبعاد التالية: أداء المهمة قيست من خلال (5) فقرات، جودة الأداء (5) فقرات، الأداء السياقي (5) فقرات، والأداء السلبي (5) فقرات.

وقد اعتمدت الاستبانة مقياس ليكرت الخماسي، حيث أعطي الاختيار (موافق بشدة) خمس درجات، و (موافق) أربع درجات، و (محايد) ثلاث درجات، و (غير موافق) درجتان، و (غير موافق بشدة) درجة واحدة.

أ. الصدق الظاهري:

عرضت هذه الاستبانة على مجموعة من المحكمين من هيئة التدريس، متخصصين في إدارة الأعمال في جامعة العلوم والتكنولوجيا، للتأكد من أن فقراتها واضحة، وأنها صالحة لقياس ما صممت لقياسه.

ب. ثبات أداة الدراسة:

لمعرفة نسبة ثبات أداة جمع البيانات ومصداقية إجابات العينة على الاستبانة تم إجراء اختبار (ألفا) كرونباخ وذلك للتأكد من نسبة ثبات الاستبانة وصدق آراء العينة كما هو موضح في الجدول الآتي:

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.1

جدول (5): نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لثبات المتغيرات الرئيسية للاستبانة

محاور الاستبانة	عدد الفقرات	درجة الثبات Alpha	درجة المصداقية Alpha½
التمكين الإداري	17	% 90.5	% 95.1
الأداء الوظيفي	20	% 72.9	% 85.2

تراوحت نسبة الثبات بين (72.9%) للأداء الوظيفي كحد أدنى و(90.5%) للتمكين الإداري كحد أعلى وتدل مؤشرات كرونباخ ألفا أعلاه على تمتع الدراسة بمعامل ثبات جيد، وتراوحت درجة المصداقية ما بين (85.2 %) و(95.1%)، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات مرتفعة، وأن هناك تجانسا في الاستجابة على الاستبانة، وبالتالي إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

جدول (6): نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) للمتغيرات الفرعية في أداة الدراسة

محاور الاستبانة		عدد الفقرات	درجة الثبات Alpha	درجة المصداقية Alpha½
التمكين الإداري	المشاركة في صناعة القرار	5	% 81.9	% 90.5
	تفويض الصلاحية	4	% 80.6	% 89.8
	الدافعية	4	% 81.8	% 90.4
الأداء الوظيفي	التدريب والتعليم	4	% 75.6	% 87.1
	أداء المهمة	5	% 76.3	% 87.3
	جودة الأداء	5	% 80.6	% 89.8
	الأداء السياقي	5	% 70.2	% 83.8
	الأداء السلبي	5	% 79.3	% 89.8

ج. اختبارات الصدق البنائي لأداة الدراسة:

لمعرفة ما إذا كان بناء أو تكوين أداة الدراسة صادقاً من الناحية الإحصائية تم احتساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة في الاستبانة ومحورها الذي تنتمي إليه، والجدول الآتي يوضح ذلك.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.1

جدول (7): معامل ارتباط أبعاد الاستبانة بالمجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه

محاور الدراسة		معامل الارتباط	مستوى الدلالة
التمكين الإداري	المشاركة في صناعة القرار	0.876	*0.000
	تفويض الصلاحية	0.814	*0.000
	الدافعية	0.689	*0.000
	التدريب	0.834	*0.000
الأداء الوظيفي	أداء المهمة	0.623	*0.000
	جودة الأداء	0.735	*0.000
	الأداء السياقي	0.707	*0.000
	الأداء السلبي	0.325	*0.000

يتضح من الجدول (7) أن جميع أبعاد الاستبانة الفرعية مرتبطة بمحاورها الرئيسية بدرجة ارتباط تتراوح بين (0.325) و(0.876)، وهذا يعني عدم وجود أبعاد فرعية قد تضعف من المصداقية البنائية للاستبيان. والجدول الآتي يوضح مصفوفة الارتباط بين جميع أبعاد الاستبانة بشكل عام.

جدول (8): مصفوفة الارتباط بين جميع أبعاد الاستبانة بشكل عام

	المشاركة	التفويض	الدافعية	التدريب	التمكين	اداء المهمة	جودة الاداء	الاداء السياقي	الاداء السلبي	الاداء الوظيفي
المشاركة في صناعة القرار	1	.666**	.430**	.651**	.876**	.247**	.409**	.427**	.147-*	.338**
تفويض الصلاحية		1	.382**	.539**	.814**	.294**	.386**	.309**	.142-*	.304**
الدافعية			1	.508**	.689**	.496**	.518**	.403**	.106-*	.490**
التدريب				1	.834**	.375**	.477**	.383**	.159-*	.390**
التمكين الإداري					1	.423**	.546**	.471**	.173-**	.462**
أداء المهمة						1	.644**	.420**	.288**	.623**
جودة الأداء							1	.607**	.261-**	.735**
الأداء السياقي								1	.139-**	.707**
الأداء السلبي									1	.325**
الأداء الوظيفي										1

(*) وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

(**) وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

يتضح من الجدول وجود علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية بين أبعاد الاستبانة ما عدا فيما يتعلق بالأداء الوظيفي السلبي، فكانت درجة الارتباط سلبيي مع بقية المحاور.

9-5 مصادر الحصول على البيانات:

تم اعتماد مصدرين رئيسيين للبيانات هما:

1. **المصادر الثانوية شملت دراسات وأبحاثا سابقة وكتب ومراجع علمية ودوريات ومواقع إنترنت.**
2. **المصدر الأولي جمعت المعلومات عن طريق الاستبانة، التى تم تطويرها بالرجوع إلى الدراسات السابقة.**

9-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS21) لتحليل البيانات، وتم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

اختبار الثبات والمصداقية لأداة الدراسة: اختبار الفاكرونباخ وارتباط بيرسون، أساليب الإحصاء الوصفي: التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي الموزون (الانحراف المعياري)، درجة الثقة 95 % لتعميم النتائج على مجتمع الدراسة، أساليب الإحصاء الاستدلالي: تحليل الانحدار البسيط.

10 – تحليل نتائج الدراسة:

جدول (9): تفسير قيم المتوسط الحسابي والنسب الموجودة في جداول النتائج

إذا كان المتوسط	إذا كانت النسبة (درجة الموافقة)	المعنى أو التقدير اللفظي	
		درجة الموافقة	درجة التوفر
أقل من 1.8	أقل من36 %	غير موافق بشدة	منعدمة
من 1.8 وأقل من 2.6	من 36 % وأقل من52 %	غير موافق	قليلة
من 2.6 وأقل من 3.4	من 52 % وأقل من68 %	محايد	متوسطة
من 3.4 وأقل من 4.2	من 68 % وأقل من84%	موافق	كبيرة
من 4.2 حتى 5	من 84 % حتى100 %	موافق بشدة	كبيرة جداً

أما فيما يتعلق بالانحراف المعياري فإن قيمته تعبر عن مدى تشتت إجابات العينة حول المتوسط الحسابي، فإذا اقتربت قيمة الانحراف المعياري من (0) فهذا يعني أن تشتت إجابات العينة حول المتوسط بسيط جداً، وكلما زادت قيمة الانحراف المعياري حتى قيمة (3 وسط المقياس) فهذا يدل على وجود تشتت كبير في إجابات العينة عن متوسط إجابتهم.

10-1 مستوى التمكين الإداري في المستشفيات الأهلية:

جدول (10): نتائج تحليل محور التمكين الإداري

الرتبة	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95 %		درجة التوفر
					الدرجة العليا	الدرجة الدنيا	
1	الدافعية	4.251	.704	% 85	% 87	% 83	كبيرة جدا
2	التدريب	3.834	.789	% 77	% 79	% 75	كبيرة
3	تفويض الصلاحية	3.664	.834	% 73	% 75	% 72	كبيرة
4	المشاركة في صناعة القرار	3.622	.775	% 72	% 74	% 71	كبيرة
	متوسط محور التمكين الإداري	3.829	.628	% 77	% 78	% 75	كبيرة

يتضح من الجدول (10) أن جانب (الدافعية) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط (4.251) وبانحراف معياري (0.704) وبنسبة (85 %). وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاء جانب (المشاركة في صناعة القرار) بمتوسط (3.622)) وبانحراف معياري (0.775) وبنسبة (72 %). وجاء محور التمكين الإداري بشكل عام بمتوسط (3.829) وبانحراف معياري (0.628) وبنسبة (77 %). والنتائج توضح توفر مستوى كبيرا من التمكين في المستشفيات محل الدراسة على الرغم أن أبعاده تشير إلى أن مستويات أو مراحل التمكين مازالت في البدايات، حيث كانت المشاركة في صناعة القرار والتفويض أقل من الدافعية والتدريب وحتى يتمكن العاملون من التصرف بعقلية الإدارة العليا يجب التركيز على مراحل التمكين التي تجعلهم قادرين على اتخاذ القرارات ومواجهة المشاكل بشكل ذاتي.

أولاً/ مستوى المشاركة في صناعة القرار من محور التمكين الإداري:

جدول (11): نتائج تحليل بعد المشاركة في صناعة القرار من محور التمكين الإداري

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95 %		التقدير اللفظي
						الدرجة العليا	الدرجة الدنيا	
1	4	أتواصل بسهولة مع رئيسي بالعمل	4.195	.8940	% 84	% 86	% 82	موافق بشدة
2	2	أساهم في وضع الأهداف المتعلقة بوظيفتي	3.705	.9570	% 74	% 77	% 72	موافق
3	5	تتقبل الإدارة ملاحظاتي المتعلقة بأدائها	3.461	1.087	% 69	% 72	% 67	موافق
4	1	هناك اهتمام مستمر باقتراحاتي المتعلقة بالعمل	3.436	1.019	% 69	71%	% 66	موافق
5	3	تتاح لي فرصة الاشتراك في اللجان المشكلة لمعالجة المشكلات المتعلقة بالعمل	3.311	1.109	% 66	% 69	% 63	محايد
		متوسط المشاركة في صناعة القرار	3.622	.7740	% 72	% 74	% 71	موافق

يتضح من الجدول (11) أن الفقرة رقم (4) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (4.195) وبانحراف معياري (0.894) وبنسبة (84 %). وجاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.311) وبانحراف معياري (1.109) وبنسبة (66 %). وجاء متوسط المشاركة في صناعة القرار بمتوسط حسابي (3.622) وبانحراف معياري (0.774) وبنسبة (72 %). نلاحظ أن المشاركة في صناعة القرار كانت عالية وبالتالي فعينة الدراسة توافق على وجود تواصل بين العاملين ومرؤوسيهم بسهولة، وأن الإدارة تتيح مجالا للعاملين بوضع الأهداف المتعلقة بوظائفهم وتتقبل مقترحاتهم على الرغم من وجود مستوى متوسط من إشراك العاملين في اللجان المتعلقة بحل مشاكل العمل.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.1

ثانياً/ مستوى تفويض الصلاحية من محور التمكين الإداري:

جدول (12): نتائج تحليل بعد تفويض الصلاحية من محور التمكين الإداري

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95 %		التقدير اللفظي
						الدرجة العليا	الدرجة الدنيا	
1	6	أملك صلاحية اتخاذ القرار في الأمور البسيطة والروتينية	3.817	1.052	% 76	% 79	% 47	موافق
2	8	أملك صلاحية مواجهة الأمور الطارئة المتعلقة بوظيفتي	3.668	1.027	% 73	76%	% 71	موافق
3	9	تتناسب صلاحياتي مع حجم مسؤولياتي	3.610	1.067	% 72	% 75	% 70	موافق
4	7	عملية التفويض تتم بشكل رسمي مكتوب	3.560	1.048	% 71	% 74	% 69	موافق
		متوسط تفويض الصلاحية	3.663	.8342	% 73	% 75	% 72	موافق

يتضح من الجدول (12) أن الفقرة رقم (6) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (3.817) وبانحراف معياري (1.052) وبنسبة (76 %). وجاءت الفقرة رقم (7) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(3.560) وبانحراف معياري (1.048) وبنسبة (71 %). وجاء متوسط تفويض الصلاحية بمتوسط حسابي (3.663) وبانحراف معياري (0.8342) وبنسبة (73 %). وتشير النتائج إلى أن التفويض عال في المستشفيات الأهلية محل الدراسة، وبالتالي فإن العينة توافق على امتلاكها صلاحية اتخاذ القرار في الأمور البسيطة ومواجهة الأمور الطارئة المتعلقة بالوظيفة وتناسب الصلاحيات مع حجم المسؤليات أضافة إلى أن التفويض يتم بشكل رسمي مكتوب، ومع ذلك فالتفويض بهذا الشكل مازال في حدود ضيقة تتعلق بالأمور البسيطة ولاتتعداها إلى أمور تساعد على تنمية العاملين في اتجاه التطوير نحو المراحل المتقدمة من التمكين.

ثالثا/ مستوى الدافعية من محور التمكين الإداري:

جدول (13): نتائج تحليل بعد الدافعية من محور التمكين الإداري

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95 %		التقدير اللفظي
						الدرجة العليا	الدرجة الدنيا	
1	10	أسعى دائما لتحقيق الإنجاز الأفضل في وظيفتي	4.456	.676	% 89	% 91	% 87	موافق بشدة
2	11	أشعر بأهمية وظيفتي وموقعي الوظيفي في المستشفى	4.340	.861	% 87	% 89	% 85	موافق
3	13	الاهتمام بمبادراتي ومقترحاتي يدفعني لتطوير أدائي	4.112	.970	% 82	% 85	% 80	موافق

جدول (13): يتبع

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95 %		التقدير اللفظي
						الدرجة العليا	الدرجة الدنيا	
4	12	وضوح المسار الوظيفي يدفعني لتوظيف كل قدراتي للوظيفة	4.095	.964	% 82	84%	% 80	موافق
		متوسط الدافعية	4.251	.704	% 85	% 87	% 83	موافق بشدة

يتضح من الجدول (13) أن الفقرة رقم (10) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (4.456) وبانحراف معياري (676.) وبنسبة (89 %). وجاءت الفقرة رقم (12) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(4.095) وبانحراف معياري (964.) وبنسبة (82 %). وجاء متوسط الدافعية بمتوسط حسابي (4.251) وبانحراف معياري (0.704) وبنسبة (85 %). الدافعية كانت أكثر أبعاد التمكين توافرا في المستشفيات الأهلية محل الدراسة، وعليه فعينة الدراسة توافق على إنجازات أفضل في العمل، وشعور بأهمية الوظيفة واهتمام بمبادرات العاملين من قبل الإدارة، ووجود مسار وظيفي واضح، وعلى الرغم من وجود هذه الأسباب لتعزيز الدافعية، فقد يكون للظروف الخارجية أثر في زيادة الدافعية كون هؤلاء العاملين يشعرون بالأفضلية من غيرهم الذين لم يحصلوا على أعمال أو فقدوا أعمالهم.

رابعاً / مستوى التدريب من محور التمكين الإداري:

جدول (14): نتائج تحليل بعد التدريب من محور التمكين الإداري

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95 %		التقدير اللفظي
						الدرجة العليا	الدرجة الدنيا	
1	14	يساعدني التدريب في تطوير مهاراتي	4.340	.857	% 87	% 89	% 85	موافق بشدة
2	17	المهارات المكتسبة من التدريب تساعدني على ابتكار أساليب حديثة لأداء وظيفتي	3.917	.918	% 78	% 81	% 77	موافق
3	15	تتيح الإدارة للعاملين فرص التعلم واكتساب المهارات الجديدة المتعلقة بوظائفهم	3.672	1.146	% 73	% 76	% 71	موافق
4	16	أحصل على التدريب المناسب للتصرف بذاتية في حالة الطوارئ	3.407	1.194	68%	% 71	% 65	موافق
		متوسط التدريب	3.834	0.789	% 77	% 79	% 75	عال

يتضح من الجدول (14) أن الفقرة رقم (14) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (4.340) وبانحراف معياري (0.857) وبنسبة (87 %). وجاءت الفقرة رقم (16) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(3.407) وبانحراف معياري (1.194) وبنسبة (68 %). وجاء متوسط التدريب بمتوسط حسابي (3.834) وبانحراف معياري (0.789) وبنسبة (77 %). التدرريب في المستشفيات كان مرتفعا وبالتالي فعينة

الدراسة توافق على أن التدريب يطور من مهاراتها وأن هذه المهارات تساعد على ابتكار أساليب حديثة للأداء الوظيفي، إضافة إلى إتاحة الفرص من قبل الإدارة للعاملين من اكتساب مهارات جديدة متعلقة بوظائفهم وتدريبهم على التصرف في الحالات الطارئة. وليس من الغريب اهتمام المستشفيات الأهلية بالتدريب كونها تقدم خدمات في غاية الأهمية جعلها تهتم بتطوير مهارات موظفيها في مختلف الوظائف والمستويات الإدارية؛ من أجل تقديم خدمات بجودة عالية كونها على تماس مباشر بحياة الإنسان.

10-2 مستوى الأداء الوظيفي في المستشفيات الأهلية :

جدول (15): نتائج تحليل محور الأداء الوظيفي

الرتبة	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95 %		درجة التوفر
					الدرجة العليا	الدرجة الدنيا	
1	أداء المهمة	4.362	.512	% 87	% 88	% 86	كبيرة جدا
2	الأداء السياقي	4.113	.541	% 82	% 84	% 81	كبيرة
3	جودة الأداء	4.081	.611	% 82	% 83	% 80	كبيرة
4	الأداء السلبي	3.164	.847	% 63	% 65	% 61	متوسط
	متوسط محور الأداء الوظيفي	3.929	.357	% 79	% 80	% 78	عال

يتضح من الجدول (15) أن بعد أداء المهمة جاء في المرتبة الأولى بمتوسط (4.362) وبانحراف معياري (0.512) وبنسبة (87 %). وفي المرتبة الثانية الأداء السياقي بمتوسط (4.113) وبانحراف معياري (0.541) وبنسبة (82 %). وفي المرتبة الثالثة جودة الأداء بمتوسط (4.081) وبانحراف معياري (0.611) وبنسبة (82 %). وفي المرتبة الرابعة والأخيرة الأداء السلبي بمتوسط (3.164) وبانحراف معياري (0.847) وبنسبة (63 %). وجاء متوسط توفر محور الأداء الوظيفي بشكل عام بمتوسط (3.929) وبانحراف معياري (0.357) وبنسبة (79 %). وقد كان الأداء الوظيفي في المستشفيات الأهلية محل الدراسة عالي على الرغم من وجود بعض السلوكيات و الممارسات السلبية وإن كانت بمستوى متوسط.

أولاً/ مستوى أداء المهمة من محور الأداء الوظيفي:

جدول (16): نتائج تحليل بعد أداء المهمة من محور الأداء الوظيفي

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95 %		التقدير اللفظي
						الدرجة العليا	الدرجة الدنيا	
1	20	أؤدي مهام وواجبات الوظيفة بشكل يتوافق مع متطلبات الوظيفة	4.448	.611	% 89	% 91	% 87	موافق بشدة
2	18	أؤدي المهام والواجبات دون تأخير	4.432	.616	% 89	% 90	% 87	موافق بشدة
3	19	أملك الاستعداد لتحمل مسؤولية أعلى	4.382	.709	% 88	% 89	% 86	موافق بشدة

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.1

جدول (16): يتبع

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95 %		التقدير اللفظي
						الدرجة العليا	الدرجة الدنيا	
4	21	أؤدي المهام والواجبات وفق المعايير المعتمدة لتوصيفي الوظيفي	4.286	.756	% 86	% 88	% 83	موافق بشدة
5	22	أشعر أن مستوى أدائي الوظيفي يتحسن باستمرار	4.261	.853	% 85	% 87	% 83	موافق بشدة
		متوسط أداء المهمة	4.362	.512	% 87	% 88	% 86	موافق بشدة

يتضح من الجدول (16) أن الفقرة رقم (20) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (4.448) وبانحراف معياري (0.611) وبنسبة (89 %). وجاءت الفقرة رقم (22) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(4.261) وبانحراف معياري (853.0) وبنسبة (85 %). وجاء متوسط أداء المهمة بمتوسط حسابي (4.362) وبانحراف معياري (0.512) وبنسبة (87 %). أداء المهمة من أعلى محاور الأداء الوظيفي توافر في المستشفيات الأهلية محل الدراسة وبالتالي فعينة الدراسة توافق على أن تنفيذها لواجبات الوظيفة وفق ماهو مطلوب في التوصيف الوظيفي وبالوقت المحدد مع استعدادها لتحمل مزيد من المسؤولية والعمل على التحسين المستمر في الأداء، وعلى الرغم من المستوى المرتفع في أداء المهمة فمازال هناك ضرورة للاهتمام بالجوانب التي تدعم الإبداع والابتكار في الأداء الوظيفي، وايجاد أساليب أكثر دقة وسرعة في الأداء.

ثانياً/ مستوى جودة الأداء من محور الأداء الوظيفي:

جدول (17): نتائج تحليل بعد جودة الأداء في محور الأداء الوظيفي

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95 %		التقدير اللفظي
						الدرجة العليا	الدرجة الدنيا	
1	23	أقدم الخدمة بجودة عالية	4.378	.691	% 88	% 89	% 86	موافق بشدة
2	26	أبحث دائما عن فرص للتحسين في الخدمة	4.245	.708	% 85	% 87	% 83	موافق بشدة
3	25	أستفيد من نتائج التقييم في تحسين جودة الخدمة المقدمة	4.112	.806	% 82	% 84	% 80	موافق
4	24	أقدم اقتراحات جديدة لتحسين مستوى خدمة المستشفى	4.091	.831	82%	% 84	% 80	موافق
5	27	هناك تقييم دوري لجودة الخدمة	3.577	.997	% 72	% 74	% 69	موافق
		متوسط جودة الأداء	4.081	.611	% 82	% 83	% 80	عال

يتضح من الجدول (17) أن الفقرة رقم (23) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (4.378) وبانحراف معياري (0.691) وبنسبة (88 %). وجاءت الفقرة رقم (27) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(3.577)

وبانحراف معياري (0.997) وبنسبة (72 %). وجاء متوسط جودة الأداء بمتوسط حسابي (4.081) وبانحراف معياري (0.611) وبنسبة (82 %). هناك اهتمام بجودة الأداء في المستشفيات الأهلية محل الدراسة كون مستواها عاليا وبالتالي فالعاملون يوافقون على تقديم الخدمة بجودة عالية والعمل على التحسين المستمر في الخدمة من خلال نتائج التقييم، وتقديم اقتراحات للإدارة تدعم أساليب التحسين، مع وجود تقييم دوري لمستوى جودة الخدمة، والاهتمام بالجودة يشكل أحد أسباب نجاح المنظمات الخدمية، ومنها المستشفيات الأهلية التي تمثل شريحة مهمة من القطاع الصحي وخاصة في البيئة المحلية بسبب الظروف الاستثنائية.

ثالثا / مستوى الأداء السياقي من محور الأداء الوظيفي:

جدول (18): نتائج تحليل بعد الأداء السياقي من محور الأداء الوظيفي

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95 %		التقدير اللفظي
						الدرجة العليا	الدرجة الدنيا	
1	28	لدي القدرة للتكيف مع الظروف والمتغيرات المستجدة	4.348	.622	% 87	% 89	% 85	موافق بشدة
2	30	أتحدث مع زملائي في العمل قبل القيام بأي إجراء قد يؤثر عليهم	4.232	.704	% 85	% 864	% 83	موافق بشدة
3	31	أنسق مع المستويات الوظيفية الأخرى لأداء المهام بشكل أفضل	4.232	.749	% 85	% 87	% 83	موافق بشدة
4	29	تتوفر لدي القدرات لحل المشاكل الطارئة في المستشفى	4.133	.795	% 83	% 84	% 81	موافق
5	32	تشجع الإدارة الموظفين على تجريب طرائق أكثر فاعلية ومبتكرة لأداء المهام	3.618	1.062	% 72	% 76	% 70	موافق
		متوسط الأداء السياقي	4.112	.541	% 82	% 84	% 81	موافق

يتضح من الجدول (18) أن الفقرة رقم (28) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (4.348) وبانحراف معياري (0.622) وبنسبة (87 %). وجاءت الفقرة رقم (32) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.618) وبانحراف معياري (1.062) وبنسبة (72 %). وجاء متوسط الأداء السياقي بمتوسط حسابي (4.112) وبانحراف معياري (0.541) وبنسبة (82 %). تشير النتائج إلى أن الأداء السياقي كان بمستوى عالٍ في المستشفيات الأهلية محل الدراسة، وبالتالي وجود مستوى عالٍ من القدرة على التكيف مع المستجدّات وحل المشاكل الطارئة لدى العاملين، والتنسيق بين الزملاء عند تنفيذ المهام، بحيث لايؤثر أحدهم على أداء الآخرين، إضافة إلى تشجيع الإدارة لتجريب طرائق مبتكرة في أداء المهام.

رابعاً / مستوى الأداء السلبي من محور الأداء الوظيفي:

جدول (19): نتائج تحليل بعد الأداء السلبي من محور الأداء الوظيفي

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة المتوسط	مدى نسبة المتوسط لمجتمع البحث بدرجة ثقة 95 %		التقدير اللفظي
						الدرجة العليا	الدرجة الدنيا	
1	33	هناك من يحصل على المعلومات من غير المخولين	3.485	1.049	% 70	% 72	% 67	موافق
2	37	العديد من العاملين ينفذ قرارات دون اقتناعه بأثرها	3.423	1.148	% 69	% 71	% 65.6	موافق
3	36	هناك من يوظف موارد المستشفى لخدمة أغراضه الشخصية	3.112	1.165	% 64	% 65	% 59.3	محايد
4	34	في الغالب يتجاوز وقت الاستراحة الوقت المحدد	3.091	1.147	% 62	% 65	% 58.9	محايد
5	35	كثيرا ما تكرر حالات التغيب عن العمل دون عذر مسبق	2.705	1.204	% 54	% 57	% 51.2	محايد
		متوسط الأداء السلبي	3.164	.846	% 63	% 65	% 61	متوسط

يتضح من الجدول (19) أن الفقرة رقم (33) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (3.485) وبانحراف معياري (1.049) وبنسبة (70 %). وجاءت الفقرة رقم (35) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(2.705) وبانحراف معياري (1.204) وبنسبة (54 %). وجاء متوسط الأداء السياقي بمتوسط حسابي (3.164) وبانحراف معياري (0.846) وبنسبة (63 %). رغم ارتفاع الأداء الوظيفي في المستشفيات الأهلية فهنالك مستوى متوسط لبعض السلوكيات السلبية التي تؤثر سلبا في الأداء، منها حصول البعض على المعلومات من غير المخولين، وتنفيذ القرارت بدون قناعة بالأثر المتوقع منها، إضافة إلى توظيف موارد المستشفى للأغراض الشخصية وتجاوز الوقت المحدد لفترة الراحة، والتكرار في حالات الغياب وإن بمستوى متوسط.

3-10 نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

أولاً / نتائج التأثير الكلي للتمكين الإداري على الأداء الوظيفي:

جدول (20): تحليل الانحدار لفرضية التأثير الكلي

الفرضية	الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	درجة الحرية DF			مستوى دلالة F	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمكين الإداري في الأداء الوظيفي	0.462	0.213	64.823	بين المجاميع	البواقي	المجموع	0.000	0.462	8.051	0.000
				1	239	240				

يتضح من بيانات الجدول رقم (20) أن هناك أثرا موجبا دالا إحصائيا بين (التمكين الإداري) و(الأداء الوظيفي) فقد بلغ معامل الارتباط R (0.462)عند مستوى دلالة (0.05). أما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.213) من التباين / التغيرات في الأداء الوظيفي. مما يشير إلى أن (0.213) من الأداء الوظيفي لدى العاملين في المستشفيات ناتج عن التمكين الإداري، كما بلغت قيمة معامل الانحدار β أو درجة

التأثير (0.462)، وهذا يعني أنه بافتراض تحييد بقية المتغيرات ستكون الزيادة بدرجة واحدة في التمكين الإداري قد يؤدي إلى ارتفاع الأداء الوظيفي لدى العاملين بدرجة (0.462)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (64.823)، وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وعليه فإن التمكين الإداري يؤثر بشكل إيجابي في الأداء الوظيفي وأن التوجه نحو هذه الأساليب الإدارية يزيد من الأداء الوظيفي، وهذا يتفق مع أكثر من دراسة، مثل دراسة نافع (2011) والدليمي والرضا (2016).

ثانياً / نتائج التأثير الجزئي لأبعاد التمكين الإداري (المشاركة في صناعة القرار – تفويض الصلاحية – الدافعية – التدريب) في الأداء الوظيفي:

جدول (21): تحليل الانحدار لفرضيات التأثير الجزئي لأبعاد التمكين الإداري

الفرضيات الفرعية (1 الى 4)		الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد التمكين الإداري في الأداء الوظيفي	المشاركة في صناعة القرار	0.338	0.114	30.902	0.000	0.338	5.559	0.000
	تفويض الصلاحية	0.304	0.092	24.279	0.000	0.304	4.927	0.000
	الدافعية	0.490	0.240	75.580	0.000	0.490	8.694	0.000
	التدريب	0.390	0.152	42.771	0.000	0.390	6.540	0.000
درجة الحرية (بين المجاميع 1 – البواقي 239 – المجموع 240)								

يتضح من بيانات الجدول (21) أن هناك أثرا موجبا ذا دلالة إحصائية بين (المشاركة في صناعة القرار) والأداء الوظيفي، فقد بلغ معامل الارتباط R (0.338) عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.114) من التباين / التغيرات في الأداء الوظيفي. مما يشير إلى أن (0.114) من الأداء الوظيفي للعاملين في المستشفيات الأهلية محل الدراسة ناتج عن (المشاركة في صناعة القرار). كما بلغت قيمة معامل الانحدار β أو درجة التأثير (0.338)، وهذا يعني أنه بافتراض تحييد بقية المتغيرات ستكون الزيادة بدرجة واحدة في ممارسات (المشاركة في صناعة القرار) قد يؤدي إلى ارتفاع الأداء الوظيفي للعاملين بدرجة (0.338). ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة التي بلغت (30.902) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05) وهذا يؤكد قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية موجبة للمشاركة في صناعة القرار في الأداء الوظيفي".

كذلك هناك أثر موجب ذو دلالة إحصائية بين (تفويض الصلاحية) والأداء الوظيفي، فقد بلغ معامل الارتباط R (0.304) عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.092) من التباين / التغيرات في الأداء الوظيفي. مما يشير إلى أن (0.092) من الأداء الوظيفي للعاملين في المستشفيات الأهلية محل الدراسة ناتج عن (تفويض الصلاحية). كما بلغت قيمة معامل الانحدار β أو درجة التأثير (0.304)، وهذا يعني أنه بافتراض تحييد بقية المتغيرات ستكون الزيادة بدرجة واحدة في ممارسات (تفويض الصلاحية) قد يؤدي إلى ارتفاع الأداء الوظيفي للعاملين بدرجة (0.304). ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة التي بلغت (24.279) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يؤكد قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذي دلالة إحصائية موجبة لتفويض الصلاحية في الأداء الوظيفي". وعليه فالمشاركة في صناعة القرار وتفويض الصلاحية لهما تأثير إيجابي في الأداء الوظيفي، والعمل على دعم مشاركة العاملين في صناعة القرار وتفويض صلاحيات لهم يعمل على زيادة الثقة ورفع القدرات بما ينعكس على تحسن الأداء الوظيفي. وهذا يتفق مع دراسة خليل (2012) التي أكدت أن المشاركة وتفويض الصلاحية تؤثر إيجابا على أداء العاملين.

وبالمثل يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية بين (الدافعية) والأداء الوظيفي، فقد بلغ معامل الارتباط R (0.490) عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.240) من التباين/التغيرات في الأداء الوظيفي. مما يشير إلى أن (0.240) من الأداء الوظيفي للعاملين في المستشفيات الأهلية محل الدراسة ناتج عن (الدافعية). كما بلغت قيمة معامل الانحدار β أو درجة التأثير (0.490)، وهذا يعني أنه بافتراض تحييد بقية المتغيرات ستكون الزيادة بدرجة واحدة في ممارسات (الدافعية) قد يؤدي إلى ارتفاع الأداء الوظيفي للعاملين بدرجة (0.490). ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة التي بلغت (75.580) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يؤكد قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية موجبة للدافعية في الأداء الوظيفي".

هناك أيضا أثر موجب ذو دلالة إحصائية (للتدريب) والأداء الوظيفي، فقد بلغ معامل الارتباط R (0.390) عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.152) من التباين/التغيرات في الأداء الوظيفي. مما يشير إلى أن (0.152) من الأداء الوظيفي للعاملين في المستشفيات الأهلية محل الدراسة ناتج عن (التدريب). كما بلغت قيمة معامل الانحدار β أو درجة التأثير (0.390)، وهذا يعني أنه بافتراض تحييد بقية المتغيرات ستكون الزيادة بدرجة واحدة في ممارسات (التدريب) قد يؤدي إلى ارتفاع الأداء الوظيفي للعاملين بدرجة (0.390). ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة التي بلغت (42.771) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يؤكد قبول الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة للتدريب في الأداء الوظيفي"، فالتدريب إذا كان وفق الاحتياجات التدريبية يدعم ويعزز القدرات والمهارات للعاملين، وبالتالي يطور الأداء ويعمل على تحسينه، وهذا يتفق مع دراسة نافع (2011) في التاثير الايجابي للتدريب في الأداء الوظيفي.

ثالثا/ نتائج التأثير الجزئي للتمكين الإداري في أبعاد الأداء الوظيفي (أداء المهمة – جودة الأداء – الأداء السياقي – الأداء السلبي):

جدول (22): اختبار فرضيات التاثير الجزئي للتمكين الإداري في أبعاد الأداء الوظيفي

الفرضيات الفرعية (1 الى 4)		الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمكين الإداري في أبعاد الأداء الوظيفي	أداء المهمة	0.423	0.179	52.085	0.000	0.423	7.217	0.000
	جودة الأداء	0.546	0.299	101.729	0.000	0.546	10.086	0.000
	الأداء السياقي	0.471	0.221	67.979	0.000	0.471	8.245	0.000
	الأداء السلبي	0.173	0.030	7.349	0.007	0.173-	2.711-	0.007

وأما بالنسبة لتأثير التمكين الإداري على أبعاد الأداء الوظيفي، يتضح من الجدول (22) أن هناك أثرا إيجابيا دالا إحصائيا للتمكين الإداري على كل من (أداء المهمة، جودة الأداء، الأداء السياقي)، حيث بلغ معامل الارتباط R لأداء المهمة (0.423) عند مستوى دلالة (0.05)، أما معامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.179) من التباين في أداء المهمة، مما يشير إلى أن (0.179) من أداء المهمة لدى العاملين ناتج عن التمكين الإداري، وأما قيمة معامل الانحدار β أو درجة التأثير (0.423)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في التمكين الإداري يؤدي إلى ارتفاع أداء المهمة لدى العاملين بدرجة (0.423) مع افتراض تحييد بقية العوامل. و يؤكد ذلك قيمة F المحسوبة والتي بلغت (52.085) وهي دالة عند مستوى (0.05) وبالتالي قبول الفرضية التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة معنوية للتمكين الإداري في أداء المهمة للعاملين في المستشفيات الأهلية محل الدراسة". وعليه فالتمكين الإداري يزيد من قدرة العاملين على تحمل مسؤوليات أعلى، ويجعلهم يؤدون المهام الوظيفية وفق التوصيف المطلوب، وبدون تأخير ويزيد من قدراتهم على التحسين بفعل الثقة ومساحة الحرية المتاحة.

وأما جودة الأداء فكان معامل الارتباط R (0.546) عند مستوى دلالة (0.05)، ومعامل التحديد R^2يفسر ما نسبته (0.299) من التباين في جودة الأداء، مما يشير إلى أن (0.299) من جودة الأداء للعاملين ناتج عن التمكين الإداري، وبالنسبة لقيمة معامل الانحدار أو درجة التأثيرفكانت (0.546)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في التمكين الإداري مع افتراض تحييد بقية العوامل يؤدي إلى ارتفاع جودة الأداء للعاملين بدرجة (0.546)، ويؤكد ذلك قيمة F المحسوبة والتي بلغت (101.729)، وهي دالة عند مستوى (0.05) وبالتالي قبول الفرضية التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة معنوية للتمكين الإداري في جودة الأداء للعاملين في المستشفيات الأهلية محل الدراسة"، وهكذا فإن التمكين الإداري يجعل العاملين يقدمون خدمة بجودة عالية، والاستفادة من التقييم الدوري في تحسن الخدمة المقدمة لاستشعارهم بالمسؤولية التي يعززها التمكين الإداري.

وكذلك الأثر الإيجابي للتمكين الإداري على الأداء السياقي، حيث إن معامل الارتباط R (0.471) عند مستوى دلالة (0.05)، ومعامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.221) من التباين في الأداء السياقي، مما يشير إلى أن (0.221) من الأداء السياقي لدى العاملين ناتج عن التمكين الإداري، وبالنسبة لقيمة معامل الانحدار أو درجة التأثيرفكانت (0.471) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في التمكين الإداري مع افتراض تحييد بقية العوامل يؤدي إلى ارتفاع الأداء السياقي لدى العاملين بدرجة (0.471)، ويؤكد ذلك قيمة F المحسوبة والتي بلغت (67.979) وهي دالة عند مستوى (0.05)، وبالتالي قبول الفرضية التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة معنوية للتمكين الإداري في الأداء السياقي للعاملين في المستشفيات الأهلية محل الدراسة"، وعليه فالتمكين الإداري يدعم التصرفات التي تعزز الأداء والتي لاينص عليها التوصيف الوظيفي، فيجعل الموظفين أكثر استعدادا للتكيف مع المستجدات وحل المشاكل الطارئة، ويزيد من مساحة التنسيق فيما بينهم أثناء تنفيذ المهام، بحيث لا يتأثر أي منهم بممارسات الآخرين.

وأما الأداء السلبي فكان أثر التمكين الإداري عليه سالبا ودالا إحصائيا، حيث إن معامل الارتباط R (0.173) عند مستوى دلالة (0.05)، ومعامل التحديد R^2 يفسر ما نسبته (0.030) من التباين في الأداء السلبي، مما يشير إلى أن (0.030) من الأداء السلبي لدى العاملين ناتج عن التمكين الإداري، وبالنسبة لقيمة معامل الانحدار أو درجة التأثيرفكانت (-0.173) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في التمكين الإداري مع افتراض تحييد بقية العوامل يؤدي إلى انخفاض الأداء السلبي لدى العاملين بدرجة (-0.173)، ويؤكد ذلك قيمة F المحسوبة والتي بلغت (7.349) وهي دالة عند مستوى (0.05)، وبالتالي قبول الفرضية التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة معنوية للتمكين الإداري في الأداء السلبي للعاملين في المستشفيات الأهلية محل الدراسة"، وعليه فالتمكين الإداري يحسن الأداء الوظيفي من خلال تقليل السلوكيات السلبية المتمثلة في الحصول على المعلومات من غير المخولين، واستخدام الموارد للمصالح الشخصية، وتكرار الغياب وإهدار الوقت وعدم الاقتناع بتنفيذ التوجيهات.

11. الاستنتاجات، التوصيات والمقترحات:

11-1 الاستنتاجات:

1. تحقق مستوى مرتفع من التمكين الإداري، فقد كان أكثر الأبعاد توفراً هي الدافعية، يليها التدريب، فتفويض الصلاحية، وأخيراً المشاركة في صناعة القرار. وبالرغم من ارتفاع مستوى التمكين فمازل في الحدود الدنيا، وتحتاج المستشفيات إلى زيادة المشاركة في صناعة القرار وتفويض الصلاحية. مع أن النتائج تشير إلى وجود نسبة جيدة، لكنها مازالت في حدود الوظائف والمهام المتعلقة بالتوصيف، كما أن مؤشر الدافعية العالية للعمل قد يكون لظروف خارجية تعود إلى عدم توفر الأعمال، وإلى الاعتبارات الإنسانية التي تعود إلى طبيعة العمل في المستشفيات.
2. توفر مستوى مرتفع من الأداء الوظيفي في المستشفيات الأهلية محل الدراسات على الرغم من وجود مستوى متوسط من السلوكيات السلبية التي تؤثر على الأداء الوظيفي، وكان مستوى الأبعاد المتعلقة بالأداء الوظيفي متوفرة على التوالي: أداء المهمة – جودة الأداء – الأداء السياقي – الأداء السلبي.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.1

وعليه فالعاملون يؤدون المهام المتعلقة بتوصيفهم في الوقت المحدد مع الاهتمام بالجودة والتوسع في الممارسات خارج التوصيف التي تعزز الأداء، مع توفر بعض السلوكيات السلبية التي تتخلل الأداء.

3. التمكين الإداري يزيد ويحسن الأداء الوظيفي بشكل عام في المستشفيات الأهلية محل الدراسة، ويتم ذلك من خلال التأثير الإيجابي للتمكين الإداري في جودة الأداء، الاداء السياقي، أداء المهمة، وذلك بتقليل الأداء السلبي من خلال التأثير العكسي، وعليه فالتأثير على الأداء الوظيفي يتم من خلال تعزيز الجوانب الإيجابية وتقليل الجوانب السلبية.
4. أهم أبعاد التمكين الإداري في مستوى التأثير على الأداء الوظيفي هي الدافعية التي تجعل العاملين أكثر استعدادا ورغبة في العمل، ثم التدريب الذي يعزز القدرات والمهارات، مما ينعكس على تحسن الجودة والاتقان في العمل فالمشاركة في صناعة القرار، وأخيراً تفويض الصلاحية.

11-2 التوصيات:

1. اهتمام الإدارة العليا بجوانب التمكين الإداري التي تعطي مساحة حرية للموظف، مثل التفويض والمشاركة في صناعة القرار من أجل الانتقال إلى مراحل متقدمة من التمكين الإداري.
2. اعتماد محاور من قبل إدارة الموارد البشرية تقيس مدى إمكانية تمكين العاملين ضمن معايير تقويم الأداء الدوري في المستشفيات الأهلية.
3. زيادة الاهتمام من قبل وحدات التدريب بالمستويات التنفيذية في التدريب كونه يساعد على نجاح عملية التمكين الإداري لهذه المستويات، ولكونها أكثر المستويات احتكاكا مع العملاء.

11-3 المقترحات:

1. إجراء المزيد من البحوث في هذا المجال؛ من أجل دعم نتائج الدراسة أو تصويب ونقد نتائج الدراسة، وكذلك باستخدام متغيرات أخرى لكل من التمكين الإداري والأداء الوظيفي.
2. استخدام أساليب ومناهج مثل المنهج الكيفي أو المختلط في بحوث تتناول نفس المتغيرات؛ من أجل تعزيز أونقد النتائج بأكثر من منهج.

المراجع:

أبو عليم، طالب محمد (2014). *أثر التمكين الإداري في الأداء التنظيمي في المستشفيات الخاصة في عمان* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

أبوغنيم، أزهار نعمة، وفرج، زهراء جعفر (2017)، اعتماد استراتيجية إعادة الهيكلة التنظيمية كمدخل لتحسين الأداء الوظيفي: دراسة حالة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، *4* (2)، 182–213.

أحمد، قاسم، فيصل، غسان، وفليح، حكمت (2008)، دور استراتيجية التمكين في تحسين الأداء المنظمي: دراسة تحليلية لأراء عينة من رؤساء الأقسام العلمية في جامعة تكريت، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، *4* (12)، 97–111.

أحمد، ميسون عبدالله، وحسين، أضواء كمال (2013)، استراتيجية تمكين العاملين ودورها في تحسين مستوى جودة الخدمة الصحية: دراسة استطلاعية لأراء عينة من العاملين في مستشفى بن الأثير التعليمي نينوى، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، *9* (30)، 102–119.

الأحمري، على عبدالله (2014)، *التفويض ودوره في تمكين القيادات الوسطى بحرس الحدود بالمنطقة الشرقية من وجهة نظر المبحوثين* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

آل فيحان، إيثار عبدالهادي، والعامري، علاء الدين برع (2016)، عوامل التمكين الإداري وتأثيرها على أداء المنظمة الخدمية: بحث وصفي تحليلي لأراء عينة من الضباط العاملين في وزارة الداخلية مديرية المرور العامة، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، *22* (88)، 69–93.

الأهدل، أمجد عبدالرحمن (2011)، *أثر البيئة التنظيمية على الأداء الوظيفي للعاملين في شركات الدخان الأردنية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

البدراني، إيمان عبد محمد (2015)، علاقة التمكين الإداري بفرق العمل وأثره في تحقيق خفة الحركة الاستراتيجية : دراسة ميدانية على عدد من مستشفيات محافظة أربيل، *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، *7* (14)، 161-187.

بوسالم، أبو بكر (2010)، *أثر تمكين العاملين في الولاء التنظيمي: دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الحاج، أمل فوزي (2015)، *علاقة التمكين الإداري بالالتزام التنظيمي في المؤسسات الدولية العاملة في قطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

خليل، نانسي نايف (2012)، *التمكين وأثره على مستوى أداء العاملين في مراكز الوزارات الحكومية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.

الدليمي، محمود فهد، والرضا، أفراح خضير (2016)، دور استراتيجية التمكين في الأداء الوظيفي: دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من القيادات الإدارية في المديرية العامة لتربية محافظة كربلاء، *مجلة جامعة كربلاء العلمية*، *14* (1)، 36-60.

راضي، جواد محسن (2010)، التمكين الإداري وعلاقته بإبداع العاملين: دراسة ميدانية على عينة من موظفي كلية الإدارة والاقتصاد، *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، *12* (1)، 62-84.

الساعاتي، عفاف حسن هادي، والخفاجي، ياسر عادل محمود (2014)، الثقافة المنظمية واثرها في تعزيز الاداء الوظيفي بحث في شركة صناعات الاصباغ الحديثة، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، *20* (76)، 231-259.

سعيد، هديل كاظم (2010)، العلاقة بين العدالة التنظيمية والتمكين وأثرهما في تحقيق الالتزام التنظيمي: دراسة ميدانية في دائرة العمل والتدريب المهني، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، *17* (63)، 121-150.

السلمي، سمير بن سمران بن مبارك (2010)، *أثر التمكين الاداري على الاداء الوظيفي دراسة ميدانية على موظفي جوازات محافظة جدة* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الملك عبد العزيز، الملكة العربية السعودية.

الشنطي، محمود عبدالرحمن (2015)، دور الدعم التنظيمي كمتغير معدل في العلاقة بين الضغوط الوظيفية والأداء الوظيفي، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية*، *1* (3)، 113-148.

عايض، عبداللطيف مصلح محمد، والمطاع، محمد أحمد محمد (2017)، جودة نظم المعلومات الإدارية وأثرها في أداء العاملين في المؤسسة العامة للاتصالات اليمنية، *مجلة الدراسات الاجتماعية*، *23* (3)، 1-32.

عايض، عبداللطيف مصلح، والشمسي، عبدالمغيث (2013)، ضغوط العمل وعلاقتها بالأداء الوظيفي دراسة تطبيقية على الشركة اليمنية للغاز، *مجلة الدراسات الاجتماعية*، *19* (38)، 183-250.

عبد الحسين، صفاء جواد (2012)، أثر التمكين الإداري على الرضا الوظيفي لدى العاملين في هيئة التعليم التقني، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، (32)، 77-98.

عبود، علي سكر، وعباس، زكي محمد (2006)، *أثر التمكين التنظيمي في إدارة الأزمة: دراسة ميدانية على المعهد التقني الديوانية*، استرجع من https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=13927.

عفانة، حسن مروان (2013)، *التمكين الإداري وعلاقته بفاعلية فرق العمل في المؤسسات الأهلية الدولية العاملة في قطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.1

علوان، شذى أحمد، وعبدالرحمن، عبدالرحمن عبدالله (2011)، التمكين الإداري في المنظمات الخدمية: دراسة تطبيقية مقارنة بين القطاعين العام والخاص في محافظة البصرة، *العلوم الاقتصادية*، *7* (27)، 102-139.

علي، عالية جواد، وأحمد، سيف الدين عماد (2013)، أثر تمكين العاملين في التطوير التنظيمي: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في الشركة العامه للصناعات الصوفية في بغداد، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، (36)، 160-186.

غانم، فتح الله أحمد (2015)، ممارسات شركة الاتصالات الفلسطينية في المحافظة على الموارد البشرية ودورها في تعزيز الأداء الوظيفي للعاملين، *مجلة جامعة الأقصى*، *19* (1)، 325-359.

القثامي، مصعب بن عبد الهادي (2009)، *التمكين النفسي وعلاقته بالولاء التنظيمي لدى العاملين في مستشفى قوى الأمن بمدينة الرياض* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، الملكة العربية السعودية.

لطيف، لؤي، وعبدالجبار، سمراء (2015)، أثر إدارة التمكين في بيئة المهمة للمنظمات الفندقية: دراسة ميدانية لعينة من فنادق الدرجة الأولى في بغداد، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، (45)، 55-76.

الماضي، ثائر عدنان، ونصيرات، فريد (2011)، أثر التمكين الاداري على تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مستشفى الجامعة الأردنية: دراسة حالة، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، *7* (4)، 527-556.

محمدية، عمر جهاد (2016)، *أثر التمكين الوظيفي في السلوك الإبداعي لدى العاملين في هيئة تنشيط السياحة الأردنية: دراسة حالة* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

محمود، سماح مؤيد، ومحمود، أسيل هادي (2007)، أثر عوامل التمكين في تعزيز السمات القيادية للمدير: دراسة تحليلية لآراء المديرين العاملين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (67)، 195-211.

مرسي، مرفت محمد السعيد (2013)، أثر الشعور بالمسؤولية الوظيفية على الأداء الوظيفي من خلال التحكم المدرك كمتغير وسيط: دراسة ميدانية على مستشفيات جامعة الزقازيق، *دراسات العلوم الإدارية*، *40* (2)، 240-257.

المعاضيدي، معن وعدالله، والحافظ، على عبدالستار (2013)، توظيف بعض أبعاد استراتيجية التمكين في خلق المعرفة الجديدة: دراسة تحليلية في عينة من المصارف الأهلية في مدينة الموصل، *بحوث مستقبلية*، (43)، 1-30.

الملفوح، فاتن محمود (2016)، *تمكين العاملين ودوره في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعة الإسلامية بغزة* (رسالة ماجستير غير منشور)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

ناصر، حسن محمد حسن (2010)، *الأنماط القيادية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في المنظمات الأهلية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين* (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

نافع، وجيه عبد الستار (2011)، التمكين الوظيفي وأثره على أداء العاملين في جامعة الطائف، *مجلة الدراسات الاجتماعية*، *16* (32)، 357-440.

النوفل، بدر عيسى (2010)، *استراتيجية تمكين الموارد البشرية وأثرها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية في البنوك التجارية بدولة الكويت* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

النويقة، عطاالله بشير (2014)، أثر تمكين فرق العمل في تحقيق التميز التنظيمي في جامعة الطائف: دراسة تطبيقية، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، *10* (3)، 426-452.

الياسري، أكرم، ومحمد، أمل عبد (2007)، **التمكين بين الفكر التنظيمي والفقه الإسلامي**، ***مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية***، *9* (1)، 9–32.

Kim, B., Losekoot, E., & Milne, S. (2013). Consequences of empowerment among restaurant servers: Helping behaviors and average check size. Management Decision, 51(4), 781-794.

Krejcie, R.V., & Morgan, D.W. (1970). Determining Sample Size for Research Activities. Educational and Psychological Measurement, 30, 607-610

Marjani, A. B., & Alizadeh, F. (2014). The Impact of Empowerment on Employees Performance in Standards Office of Tehran. International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences,3(4), 36-43.

Men, L. R. (2011). How employee empowerment influences organization–employee relationship in China. Public Relations Review, 37(4), 435-437.

Suresh, D., & Jaleel, N. A. (2015). Impact of employee empowerment on organisational performance case of automobile industry in Chennai city of Tamil Nadu in India. IJISET-International Journal of Innovative Science, Engineering & Technology, 2(4), 20-31.

Ukil, M. I. (2016). The impact of employee empowerment on employee satisfaction and service quality: empirical evidence from financial enterprizes in Bangladesh. Business: Theory and Practice, 17(2), 178-189.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.1

واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت

د. سليم عبده قائد القباطي[1,*]

© 2018 University of Science and Technology, Sana'a, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2018 جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] أستاذ مشارك – كلية التربية – المحويت – جامعة صنعاء
*عنوان المراسلة: drsaleem1958@gamil.com

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.2

واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت

الملخص:

هدف البحث إلى التعرّف على واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية، والثانوية، في محافظة المحويت، وكذلك التعرّف على ما إذا كان هناك فروق بين إجابات أفراد عينة البحث، تعزى لمتغيرات البحث. ولكي يحقق البحث أهدافه، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عند جمع البيانات والمعلومات، عن واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت، وقد استخدمت الاستبانة أداةً للبحث، وقد توصل البحث إلى أن درجة واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت جاءت متوسطة في ثلاثة مجالات هي: القيادة، والتخطيط لإدارة الأزمات، وفرق عمل إدارة الأزمات، بينما جاءت ضعيفة في مجالين هما: المعلومات، والاتصال. كما أظهرت نتائج البحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، بين إجابات أفراد عينة البحث، تعزى لمتغيرات البحث المتمثلة في المؤهل، والمرحلة التعليمية، وسنوات الخبرة، وفي ختام البحث تقدم الباحث بعدد من التوصيات والمقترحات، في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: إدارة أزمات، المدارس الأساسية والثانوية، محافظة المحويت.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.2

Present Situation of Crisis Management in Basic and Secondary Schools at Al Mahweet Governorate

Abstract:

This study aimed to examine the present situation of crisis management in basic and secondary schools at Al Mahweet Governorate. It also aimed to identify any differences among the participants' responses that could be attributed to the research variables. In order to achieve these objectives, the researcher followed a descriptive analytical method. Data were collected using a questionnaire after checking its reliability and validity. The study results revealed that the present situation of crisis management at schools in Al Mahweet received an average score in three areas: leadership, planning of crisis management and crisis management teams, while the score was low in two areas: information and communication. The findings also revealed that there were no statistically significant differences at (α=0.05) among the participants' responses attributed to the research variables which were qualification, education level and years of experience. The study concludes with a number of suggestions and recommendations.

Keywords: Crisis management, Basic and secondary schools, Al Mahweet Governorate.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.2

المقدمة:

شهد الإنسان عبر التاريخ كثيراً من الأزمات، وتعد الأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، من أقدم الأزمات التي تعرض لها، وأصبحت هذه الأزمات جزءاً من حياته، وإحدى السمات المميزة للحياة المعاصرة، لذلك أصبح مصطلح الأزمة من المصطلحات الشائعة الاستخدام، ليس على مستوى العلاقات الدولية فحسب، وإنما على مستوى الوحدات التنظيمية الأقل، بمختلف مستوياتها، بما في ذلك المدرسة (الغامدي، 2007).

وتعد الأزمات من الأحداث المؤثرة في حياة الإنسان، والمرتبطة بحياته، وتشكل مصدر قلق للقادة المسؤولين، والمواطنين، وذلك لصعوبة السيطرة عليها، بسبب المتغيرات في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتنظيمية، وغيرها من ناحية وضعف الإدارة في القدرة على تبني نموذج إداري ملائم لتلك المتغيرات، من ناحية أخرى (عودة، 2008).

ويُعد التعامل مع الأزمات من الموضوعات المهمة؛ لما لها من تأثير على حياة الإنسان، وأصبح التركيز على موضوع الأزمات، من الأمور التي تهم الباحثين في الإدارة؛ حيث الاتجاه السائد في الوقت الراهن، في الفكر الإداري هو دراسة الأزمات، والتعامل معها، والعمل على إدارتها، والتخفيف من آثارها ونتائجها السلبية، وتجنبها بقدر المستطاع (اللوزي، 1999).

فالمشكلة الحقيقية تكمن في كيفية التعامل مع الأزمات، ومواجهتها بشكل علمي، ومسؤولية إدارية منظمة؛ بحيث يكون التفاعل مع الأزمات تفاعلاً إيجابيا، يخفف من حدتها، بدلا من تفاقمها، وعدم التمكن من السيطرة عليها (كردم، 2005).

ومن هنا سعت الدول؛ لإيجاد استراتيجيات، وأساليب إدارية جديدة؛ للتعامل مع الأزمات قبل حدوثها، ومعرفة طرق الوقاية منها، ووضع الخطط، ورسم السيناريوهات المسبقة، ورصد الإمكانات؛ للتعامل مع الأزمات في ضوء الاتجاهات المعاصرة، والأزمات التي تواجه المؤسسات التعليمية، تختلف في أسبابها، ومستويات حدتها وتأثيرها، ودرجة تكرارها؛ مما يجعل تجنبها امراً صعباً، إلا أنه يمكن الحد من آثارها السلبية، عن طريق إدارتها، باستخدام عمليات منهجية علمية، مثل: التخطيط، والقيادة، وغيرهما مما يجعل من إدارة الأزمات مطلبا ملحا للتعامل معها (Burnett, 1998)، ولذلك جاء هذا البحث ليقف على درجة استخدام مديري المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت لهذه العمليات في إدارة الأزمات.

الإطار النظري:

➢ مفهوم الأزمة :

عرّف معجم مختار الصحاح الأزمة بأنها : "الشدة، والقحط، أو المأزم، وكل طريق ضيق بين جبلين مأزم، وأزم العام: اشتد قحطه، وأزم الدهر عليهم: تأزم، وأزام الشدة والضيق، فالأزمة تعني: الشدة، والضيق" (الرازي، 1967، 15).

أما مفهوم الأزمة اصطلاحيا، فتعرّف بأنها : "حدث مفاجئ، يصعب التعامل معه، ويتطلب البحث عن وسائل وطرق لإدارته، بشكل يحد من آثاره السلبية" (أحمد، 2002، 27).

وقيل: بأنها نقطة تحول في حياة المنظمة، يحدث فيها تغيير حاسم في سير العمل في المنظمة قد تؤدي إلى نتائج مرغوب فيها، أو غير مرغوب فيها (Fink, 1986).

➢ مفهوم إدارة الأزمات:

ذكر كثيرٌ من الباحثين تعريفات عدة لمفهوم إدارة الأزمات، والتي منها: تعريف Littlejohn (1983) الذي وصف إدارة الأزمات بأنها: نظام يستخدم للتعامل مع الأزمات؛ من أجل تجنب وقوعها، والتخطيط للحالات التي يصعب تجنبها؛ بهدف التحكم في النتائج، والحد من الأثار السلبية.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.2

أما Chase (1999) فيعرّف إدارة الأزمات بأنها: عبارة عن الخطوات التي تتخذ؛ من أجل تقليل مخاطر حدوث الأزمة.

➢ أسباب الأزمة:

تختلف أسباب الأزمة من أزمة الى أخرى وذلك حسب الميدان، أو الحقل الذي تنشأ فيه الأزمة، ففي الميدان التربوي، تقف كثيرٌ من الأسباب خلف حدوث الأزمة، والتي منها: تعارض المصالح، وعدم وضوح الأهداف، وسوء ظروف البيئة المدرسية، وضعف العملية الإدارية، وقلة توافر القيادات المدرسية الملائمة (درباس، 2012).

➢ أنواع الأزمات:

تصنف الأزمات إلى صنفين: أزمات طبيعية، كالزلازل، والبراكين، والفيضانات، وأزمات يتسبب في وجودها الإنسان، وهي الأزمات التي تنجم عن اتخاذ قرارات ارتجالية غير علمية (حسين، 2013).

➢ مراحل الأزمة:

تمر الأزمة بعدة مراحل (درباس، 2012) يمكن إيجازها في الآتي:

1. مرحلة ما قبل حدوث الأزمة: والتي يتم فيها الإحساس بالأزمة، واتخاذ الإجراءات الوقائية، لتلافي حدوثها.
2. مرحلة الأزمة: وفيها يتم التعامل مع الأزمة من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية للأزمة والعمل على تضييق نطاق اتساعها.
3. مرحلة ما بعد الأزمة: ويتم في هذه المرحلة دراسة، وتقييم حدوث الأزمة.

➢ عمليات إدارة الأزمات:

لإدارة الأزمات كثيرٌ من العمليات الإدارية، والتي من بينها الآتي:

أولاً: التخطيط لإدارة الأزمات:

للتخطيط أهمية كبيرة في إدارة الأزمات؛ لارتباطه بحقائق الأزمة، وبتطورات الأوضاع المستقبلية لها، حيث يتم رسم سيناريو متكامل للأزمات؛ من أجل اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة التي تعمل على التغلب على أسباب الأزمة، والحد من آثارها السلبية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج الإيجابية، بالتشخيص الدقيق للواقع والتصور الواضح للمستقبل، وتوقع الأحداث التي قد تحدث، والإعداد للطوارئ، بالتحديد المسبق لما يجب عمله، والكيفية التي يتم بها هذا العمل، والوقت المحدد لها، ومن سيقوم بهذا العمل، والإمكانات المادية، والبشرية اللازمة لذلك (عودة، 2008).

والتخطيط لإدارة الأزمات، يتطلب القيام بكثير من الإجراءات، والتي من بينها: إجراء مسح كامل لموارد المدرسة، ورصد ومراقبة البيئة الداخلية والخارجية للمدرسة، عن طريق نظم المعلومات، وتوقع المخاطر المحتملة حدوثها، من خلال المعطيات التي تشير إلى حدوث الأزمة، وتحديد الأزمات المحتملة في ضوء القيم والمتغيرات البيئية، ووضع أولويات للأزمات، عن طريق فحص الأزمات، وتحديد الأزمة التي تمثل أهمية للمدرسة، وإعداد سيناريوهات الأزمة، عن طريق عرض ما يمكن أن يحدث من تطورات للمسارات المختلفة، التي يمكن أن تظهر بها الأزمة، وردود الأفعال المناسبة تجاه مواجهة الأزمة مع إعداد أفضل سيناريو، وأسوأ سيناريو؛ لمواجهة الأزمة، وتقدير الوقت المناسب في التدخل للتعامل مع الأزمة، ونشر الوعي بكيفية التعامل مع الأزمات بين أفراد المدرسة (عودة، 2008).

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.2

ثانياً: نظم المعلومات في إدارة الأزمات:

نظم المعلومات: عبارة عن مجموعة من العناصر المتكاملة، والمتفاعلة من الأدوات، والأجهزة، والمعدات، والبرامج، والوسائل التقنية الحديثة، والموارد البشرية المتخصصة، التي يتم من خلالها القيام بعملية جمع، وتخزين، وتحليل، وتصنيف، وتوزيع، المعلومات المتعلقة بالأزمة، من أجل السيطرة على الأزمة بفعالية (عاشور، الشقران والقطان، 2012).

وتعد المعلومات من العناصر المهمة في إدارة الأزمات وحجر الزاوية لنجاح جميع الخطوات والإجراءات المتخذة في جميع مراحل إدارة الأزمة وفي مقدمتها الإحساس بحدوث الأزمة، وعملية التخطيط لإدارتها، وبناء السيناريوهات، ووضع البدائل، واختيار أفضلها، واتخاذ قرار التعامل معها، واستعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل حدوث الأزمة (مهنا، 2004).

ونجاح نظم المعلومات، وحسن توظيفها في إدارة الأزمة بفاعلية، يحتاج إلى الأخذ في الاعتبار ربطها بمراكز اتخاذ القرارات في موقف الأزمة؛ لضمان تزويدها بالمعلومات أولا بأول، وتجاوز القنوات الرسمية الروتينية في نقل المعلومات، إذا تطلب الأمر ذلك، وإفساح المجال لمبادرات وقنوات اتصال غيررسمية، لضمان إيصال الكم والنوع المطلوبين من المعلومات، في الوقت المناسب لمراكز اتخاذ القرارات، والتحديث المستمر للمعلومات المتعلقة بإدارة الأزمة وتبويبها وتصنيفها؛ لكي يسهل استخدامها، وتوظيفها بفاعلية في موقف الأزمة (عودة، 2008).

ثالثاً: نظام الاتصال في إدارة الأزمات:

يعد الاتصال في إدارة الأزمات عملية مهمة، حيث يتم من خلاله نقل وتبادل المعلومات، والأفكار، والتعليمات المتعلقة بالأزمة، بين قائد فريق الأزمة، وأعضاء الفريق، والهيئات المساندة للفريق باستخدام قنوات الاتصال المختلفة: رسمية، وغيررسمية، من أجل إيصال المعلومات بالكم والكيف المطلوبين، في الوقت المناسب لمتخذ القرار؛ للتغلب على الأزمة.

ولكي يكون التعامل مع الأزمة بكفاءة، فإن ذلك يتطلب تحديد الهدف من الاتصال، بحيث يكون للاتصال أثناء الأزمة أهدافا واضحة، ومحددة، والرسالة المتعلقة بالاتصال، والتي يجب أن تكون ملائمة لطبيعة الأزمة، ومصاغة بوضوح في ضوء الهدف، وتحديد من سيقوم بنقل الرسالة، وكذلك تحديد الأفراد الذين سيتم الاتصال بهم في موقف الأزمة، وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب عملية الاتصال أثناء إدارة الأزمة إلى كم مناسب من المعلومات الملائمة والفورية لتداعيات أحداث الأزمة (Merriman, 2008).

رابعاً: القيادة وإدارة الأزمات:

تمثل القيادة أهم المقومات الرئيسة في إدارة الأزمات والتي يتوقف عليها نجاح إدارة الازمات، لما لها من دور في جمع الحقائق عن الأزمة، وتحليل أسبابها، واتخاذ الإجراءات والوسائل الفعالة، لتفادي الخسائر البشرية والمادية، واستخلاص الدروس لتفادي حدوث الأزمات، أو تكرار حدوثها مرة أخرى (السعدية، 2012).

وتعتمد القيادة في إدارتها للأزمات على مجموعة من العوامل والتي من بينها: التكامل، والتوجيه، والالتزام، والتحفيز، التي تساعد على تفجير الطاقات الكامنة، فالقيادة الناجحة للأزمة تعني تفجير طاقات جديدة، والتي من مهامها المشاركة مع الآخرين، وتحفيز ودفع العاملين للمشاركة، وحشد الطاقات الكامنة؛ لأداء أعمال غيرروتينية (عودة، 2008).

خامساً: فريق إدارة الأزمات:

يعد إنشاء فريق لإدارة الأزمات من أهم الأدوار الاستراتيجية، التي تقع على عاتق المدرسة، والذي يتم من خلاله زيادة قدرتها على التعامل مع الأزمات بنجاح باستخدام أفضل الأساليب من حيث الجهد، والوقت، والمال، والتصدي لها، والحد من آثارها السلبية، وتوفير المعلومات الضرورية؛ لاتخاذ القرارات أثناء الأزمة (السعدية، 2012).

ولفريق إدارة الأزمات مواصفات يتصف بها، والتي يأتي في مقدمتها استعداده للتضحية بوقته الخاص، وقدرته على المبادرة والتأثير على الآخرين، ويتمتع بروح الفريق الواحد، والواقعية، واتخاذ القرارات في الوقت المناسب (المذكور، 2011).

الدراسات السابقة:

قام الباحث بالاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت إدارة الأزمات في المدارس الأساسية، والثانوية والتي يمكن الإشارة إلى أهمها على النحو الآتي:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة الألفي (2003) بعنوان "إدارة أزمات التعليم في مصر دراسة تحليلية مستقبلية"، والتي هدفت إلى تحديد أهم مفاهيم، واتجاهات الفكر الإداري المعاصر في ادرة الأزمات، وإبراز أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في إدارة الأزمات في التعليم، وتوضيح أهم ملامح البعد المستقبلي لإدارة الأزمات في التعليم، وتحديد طبيعة أزمات التعليم الحالية في مصر، والمتوقع منها مستقبلا، ومعرفة واقع إدارة الأزمات والممارسات الحالية لها، وجهود التعامل مع الأزمات في مؤسسات التعليم، ووضع تصور مستقبلي مقترح لإدارة الازمات في مصر.

   وقد توصلت الدراسة إلى كثير من النتائج، أبرزها: تنوع أزمات التعليم الحالية؛ لتشمل الجوانب المختلفة لمنظومة التعليم، وإن اختلفت درجة وجودها، والمستوى الإداري الذي يواجهها، مع وجود مجموعة أخرى من أزمات التعليم، التي من المتوقع حدوثها مستقبلا، كما توصلت الدراسة إلى توافر متطلبات إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم ومستويات الإدارة المختلفة بدرجة متوسطة، وإن كانت أقل في مرحلة ما قبل حدوث الأزمة (الاستعداد والوقاية).
2. دراسة الفزاري (2003) بعنوان "تطوير إدارة الأزمات في المدارس الإعدادية والثانوية بسلطنة عمان"، والتي هدفت إلى التعرّف على أنواع الأزمات، التي تواجه مديري ومساعدي مديري المدارس الإعدادية والثانوية في سلطنة عمان، وكذلك التعرّف على الإجراءات المستخدمة؛ لإدارة الأزمات من وجهة نظرهم، وتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة، تعزى لمتغيرات الدراسة.

   وقد توصلت الدراسة إلى أن تقدير أفراد العينة على الأبعاد الخمسة لأنواع الأزمات والإجراءات المستخدمة، لدى مديري المدارس الإعدادية والثانوية ومساعديهم في سلطنة عمان – تراوحت بين المتوسطة ودون المتوسطة.
3. دراسة الموسى (2006) بعنوان "إدارة الأزمات في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض"، والتي استهدفت التعرّف على أنماط إدارة الأزمات المدرسية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن القائمين على العملية التعليمية، يعتمدون الطرائق التقليدية لإدارة أزمات المدرسة، مع غياب الخطط لإدارة الأزمات.
4. دراسة النوايسة (2006) بعنوان "نموذج مقترح لإدارة الأزمات في وزارة التربية والتعليم، في ضوء الواقع والاتجاهات المعاصرة"، والتي هدفت إلى بناء نموذج لإدارة الأزمات، وقد طور الباحث استبانة تألفت من ثلاثة أجزاء، هي: مستوى الجاهزية، والعوامل المؤثرة في مستوى الجاهزية، وأنواع الأزمات التي يواجهها النظام التربوي في الأردن، وتكون مجتمع الدراسة من (717) قائدا تربويا في وزارة التربية والتعليم الأردنية، وبلغت عينة الدراسة (252) قائداً تربويا تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية.

   وقد توصلت الدراسة إلى أن نظام الجاهزية لإدارة الأزمات في إدارات وزارة التربية والتعليم، لا يرقى إلى المستوى المطلوب، وأن النظام التربوي يواجه مجموعة من الأزمات المختلفة، والتي عانت منها لعقود من الزمن تمثلت في: التغيير في السياسات، والأمن الوظيفي، والنقص في أعداد المعلمين، واتخاذ القرار، والعنف المدرسي، والتهرب من المدارس.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.2

5. دراسة حمدونة (2006) بعنوان "ممارسة مدير المدرسة الثانوية لمهارة إدارة الأزمات في محافظة غزة"، والتي هدفت إلى التعرّف على ممارسة مدير المدرسة الثانوية لمهارة إدارة الأزمات، والكشف عن الممارسات الإدارية التي يتبعها مديرو المدارس الثانوية في إدارة الأزمات في محافظة غزة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان من بينها: أنّ ممارسة مديري المدارس الثانوية الحكومية لمهارة إدارة الأزمات كانت بدرجة كبيرة، وأن مديري ومديرات المدارس الثانوية الحكومية لديهم استعداد بدرجة كبيرة،على اتباع الممارسات الإدارية لمهارة إدارة الأزمات داخل مدارسهم.
6. دراسة الدلماني (2010) بعنوان "إدارة الأزمات في مدارس التعليم بدولة الكويت"، والتي هدفت إلى معرفة الأزمات المدرسية الأكثر بروزاً في مدارس التعليم العام، ومعوقات إدارة الأزمات، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة للبحث.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من بينها: الإتلاف المتكرر لمرافق المدرسة، وتعرض ممتلكات المدرسة للسرقة، أما أهم المعوقات فقد تمثلت في أن العاملين في المدرسة، غير مدربين على تقديم الإسعافات الطبية الأولية للمصابين، وأيضا عدم توفر أجهزة الأمن بالقرب من المدارس.
7. دراسة المذكور (2011) بعنوان "واقع إدارة الأزمات في المؤسسات التعليمية بدولة الكويت، في ضوء الاتجاهات الإدارية المعاصرة"، والتي هدفت إلى التعرّف على مدى توفر متطلبات إدارة الأزمات، في المؤسسات التعليمية بدولة الكويت، من وجهة نظر عينة الدراسة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة، كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى توفر متطلبات إدارة الأزمات بدرجة متوسطة في مجالين، هما: مجال القيادة، ومجال فرق العمل، في حين كانت درجة التقديرات ضعيفة في ثلاثة مجالات، هي: مجال الاتصال، ومجال المعلومات، ومجال التخطيط. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05)، تعزى لمتغير الجنس، ونوع المؤسسة التعليمية، وصفة المبحوث لجميع مجالات الدراسة، في حين توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05)، تعزى لمتغير الجنسية بين الكويتيين، وغير الكويتيين في مجال التخطيط، ومجال الاتصال، لصالح أفراد العينة الكويتيين، بينما لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05)، في مجالات المعلومات، والقيادة، وفرق العمل.
8. دراسة السعدية (2012) بعنوان "مدى امتلاك مديري المدارس للمهارات الإدارية والفنية، في التعامل مع الأزمات المدرسية، في مدارس التعليم الأساسي، بمنطقة الباطنة شمال عُمان"، والتي هدفت إلى معرفة مدى امتلاك مديري المدارس للمهارات الإدارية والفنية، في التعامل مع الأزمات المدرسية، في مدارس التعليم الأساسي بمنطقة الباطنية شمال عُمان، بالإضافة إلى معرفة أثر متغيرات الدراسة على تقديرات أفراد عينة الدراسة، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة للبحث، وقد توصلت الدراسة إلى امتلاك عينة الدراسة لمهارات وقدرات إدارية وفنية، تمكنهم من التعامل مع الأزمات بحكمة ودراية، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05)، تعزى لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة للمجال الإداري، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05)، تعزى لمتغير المرحلة التعليمية، لصالح الحلقة الأولى.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة Mathai (2002) التي هدفت إلى جمع المعلومات حول الاحتياجات التدريبية، التي يحتاجها مستشارو المدارس في الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الأزمات، ومعرفة المهارات المتوفرة لديهم، لمواجهة الأزمات، وقد أجريت الدراسة عبر الإنترنت، من خلال البريد الالكتروني، وخدمة مواقع النقاش في الانترنت، وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب المشاركين في المسح، كانت لديهم مهارات وتدريبات كافية للتدخل في الأزمات، كما توصلت الدراسة إلى أن الاختلافات المهمة في مستوى التدريبات، كانت نتيجة عوامل تتعلق بمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في: العمر، وسنوات الخبرة، والمجموعة العرقية.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.2

2. دراسة Adamson وPeacock (2007) بعنوان "التعامل مع الأزمات في المدارس الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية"، والتي هدفت إلى التعرّف على وجهات نظر الاختصاصيين النفسيين بالمدارس الحكومية الأمريكية، عن خطط وفرق التعامل مع الأزمات، وقد تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، والتي طبقت على عينة بلغ حجمها 28 اختصاصيا نفسيا.
وقد توصلت الدراسة إلى أن أغلب الاختصاصيين (95.1 %) يرون وجود خطط للتعامل مع الأزمات بمدارسهم، ويرى (83.6 %) من أفراد العينة، وجود فرق إدارة الأزمات بمدارسهم، تهتم بمساعدة الطلبة والعاملين، والتواصل مع الإعلام، كما توصلت الدراسة إلى أن أغلب الاختصاصيين، ونسبتهم (93 %) أكدوا حدوث أزمات خطيرة بمدارسهم، وأكد (44.3 %) من أفراد العينة وجود اجتماع مع أولياء الأمور وأفراد المجتمع بعد حدوث الأزمة، وأكد أغلب أفراد العينة، تلقيهم نوعا من التدريب الخاص، بالتعامل مع الأزمات.
3. دراسة Gentilucci (2007) والتي تناولت إدارة الاتصال خلال الأزمة المدرسية، المتمثلة في وفاة طالب في إحدى المدارس الريفية في أمريكا، وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح أسلوب الاتصال، قد زاد من ثقة الرأي العام بقدرات المديرين والمدرسين على إدارة الأزمات، وزود تحليل الحالة، مديري المدارس الذين قد يواجهون أزمات مماثلة بفوائد، منها:
أ. مبادرة مدير المدرسة في الاتصال بالأطراف ذات العلاقة بالأزمة.
ب. أن يكون حديث مدير المدرسة موحدا، لجميع وسائل الإعلام.
ج. الاستشارة وطلب المساعدة من الخبراء.
د. أهمية التعلم من الأخطاء.
4. دراسة MacNeil وTopping (2007) بعنوان "إدارة الأزمات في المدارس"، والتي هدفت إلى استعراض مجموعة من الأزمات، التي تتعرض لها المدارس في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي منها: حوادث إطلاق النار، والطعن بالآلات الحادة، والقتل بشتى أنواعه، والنشاط الإرهابي، والانتحار، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: أهمها: التأكيد على أن التخطيط السليم، يساعد مديري المدارس على إدارة الأزمات بصورة أفضل.
5. دراسة Gainey (2009) بعنوان "الدور الجديد لإدارة الأزمات في البيئات التعليمية"، والتي هدفت إلى التعرّف على واقع إدارة الأزمات في المدارس الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى تعرض المؤسسات التعليمية لأزمات عدة، طبيعية، واقتصادية.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعد اطلاع الباحث على إجراءات الدراسات السابقة المشار إليها، وغيرها من الدراسات التي تناولت واقع إدارة الأزمات، قام بتحديد جوانب نقاط التشابه والاختلاف، بين تلك الدراسات والبحث الحالي، ومن ثم تحديد المؤشرات التي يمكن الاستفادة منها في البحث الحالي، والتي أظهرت إجمالاً أن البحث الحالي يتفق مع الدراسات السابقة في تناولها لواقع إدارة الأزمات، غير أن البحث الحالي تناول هذا الواقع في المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت، وهو مالم تقم به – في حدود علم الباحث – أي من الدراسات السابقة، ويتفق البحث الحالي كذلك مع هذه الدراسات في استخدامه للمنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة للبحث وفي تطبيقها على عينة من البحث في الميدان، باستثناء دراسة Mathai (2002)، التي قامت بتطبيقها عبر الانترنت من خلال البريد الالكتروني، وخدمة مواقع النقاش في الانترنت.

أما محتوى هذه الدراسات، فقد تناولت معظمها مفهوم الأزمة وطرائق مواجهتها، والتعرّف على بعض الأزمات التي تحدث في المدارس وكيفية التعامل معها. وأبرزت معظم الدراسات السابقة أهمية الاتصال والمعلومات ودورها الفعال في إدارة الأزمات. ويختلف البحث الحالي مع بعض الدراسات السابقة التي اعتمدت في تناولها لموضوع إدارة الأزمات على مجال من مجالات إدارة الأزمات، كالقيادة كما هو في دراسة موسى (2006)، بينما

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.2

تناول البحث الحالي مجموعة من المجالات لإدارة الأزمات وهو بذلك يتفق مع دراسات سابقة كدراسة المذكور (2011) ودراسة MacNeil وTopping (2007) ودراسة حمدونة (2006). أما نتائج هذه الدراسات، فقد جاءت دقيقة باستثناء دراسة Gainey (2009). وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات، وخاصة ما يتعلق بتصميم أداة البحث والإطار العام للبحث.

مشكلة البحث:

كان شعور الباحث بمشكلة البحث عندما سمع بتأجيل بداية العام الدراسي (2015 / 2016)، في بعض المدارس في اليمن، ومن بينها مدارس محافظة المحويت، الأمر الذي ولد عند الباحث الشعور بأن هناك مشكلة تواجه واقع إدارة الأزمات في المدارس، ومن هنا كانت بداية التفكير في القيام بإجراء دراسة حول واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت.

وقد جاء تأجيل بداية العام الدراسي (2015 /2016م) عقب اندلاع الحرب التي شهدها اليمن مطلع عام2015م.

ونتيجة لهذه الحرب – التي مازالت مستعرة حتى ساعة إعداد هذا البحث – انهارت مؤسسات الدولة وفي مقدمتها المؤسسات الاقتصادية والمالية وقد كان لذلك تأثير سلبي على العملية التعليمية والتربوية، فلم تستطع وزارة التربية والتعليم طباعة الكتاب المدرسي، وعقد امتحانات الشهادة الأساسية، والثانوية العامة، في موعدها المحدد، وصرف مرتبات موظفي الدولة، ومن بينهم معلمو التعليم الأساسي، والثانوي لعدم توافر التمويل اللازم، وبالإضافة إلى ذلك توقف الدراسة في بعض المناطق وتأجيل بداية العام الدراسي في المناطق الأخرى.

أسئلة البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية :

1. ما واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية، والثانوية في محافظة المحويت؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية :

أ. ما واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية، والثانوية في محافظة المحويت في مجال التخطيط لإدارة الأزمات؟

ب. ما واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية، والثانوية في محافظة المحويت في مجال المعلومات؟

ج. ما واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية، والثانوية في محافظة المحويت في مجال الاتصال؟

د. ما واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية، والثانوية في محافظة المحويت في مجال القيادة؟

هـ. ما واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية، والثانوية في محافظة المحويت في مجال فرق عمل إدارة الأزمات؟

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين إجابات عينة البحث، تعزى إلى المرحلة التعليمية؟

3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين إجابات عينة البحث، تعزى إلى المؤهل العلمي؟

4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين إجابات عينة البحث، تعزى إلى سنوات الخبرة؟

أهمية البحث:

تتوقف أهمية البحث على أهمية الظاهرة التي تتم دراستها، وعلى قيمتها العلمية، وما يمكن أن تحققه من نتائج يمكن الاستفادة منها، وما يمكن أن تخرج به من حقائق يمكن الاستناد إليها، كذلك تتوقف هذه الأهمية على ما يمكن أن يحققه البحث من نفع للعلم وللباحث ولقراء البحث من الناحية العلمية، وما يمكن أن يحققه من فائدة للمجتمع من الناحية العلمية والتطبيقية.

حدود البحث:

يقتصر البحث على واقع إدارة الأزمات المتعلقة بالتخطيط لإدارة الأزمات، ونظم المعلومات، والاتصال، والقيادة، وفرق عمل إدارة الأزمات لدى مديري المدارس الأساسية، والثانوية الحكومية، في محافظة المحويت، في العام الدراسي 2015 / 2016.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على "وصف الظواهر كما هي" (عبود، 1979، 49). ويتم من خلاله، "الحصول على معلومات حقيقية، عن الوضع الراهن للظواهر المختلفة التي تتأثر بها العملية التعليمية" (النجيحي ومرسي، 1983، 200).

مصطلحات البحث:

يتبنى البحث الحالي تعريف المصطلحات الآتية:

- **مفهوم الأزمة:**

الأزمة: موقف أو حالة يواجهها متخذ القرار في المؤسسات التعليمية، تتلاحق فيها الأحداث، وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها، أو على اتجاهاتها المستقبلية (الخضيري، 2003).

- **مفهوم إدارة الأزمات:**

إدارة الأزمات: عبارة عن أسلوب إداري؛ للتعامل مع الأزمات، باستخدام أساليب منهجية علمية، تتمثل في التخطيط، ونظم المعلومات، والقيادة، ونظم الاتصال، وتكوين فرق عمل لإدارة الأزمات، وغيرها (السعدية، 2012).

أما التعريف الإجرائي: فتعرّف إدارة الأزمات بأنّها درجة استخدام مديري المدارس الأساسية، والثانوية، في محافظة المحويت للتخطيط لإدارة الأزمات، ونظم المعلومات، والقيادة، ونظام الاتصال، وفرق عمل إدارة الأزمات؛ للتعامل مع الأزمات المدرسية، كما حددتها أداة البحث.

إجراءات البحث:

مجتمع البحث:

تكوّن مجتمع البحث من جميع مديري المدارس الأساسية والثانوية بمحافظة المحويت، في العام الدراسي 2015 /2016م، والبالغ عددهم (532) فردا، كما هو موضح في الجدول رقم (1).

جدول (1): توزيع أفراد مجتمع البحث على المديريات والمراحل التعليمية بمحافظة المحويت

المديرية التعليمية	المرحلة التعليمية			المجموع
	أساسي ثانوي	أساسي	ثانوي	
ملحان	10	80	___	90
بني سعد	11	65	___	76
حفاش	13	45	2	60
الخبت	15	55	1	71
المحويت	12	60	1	73
مدينة المحويت	9	11	1	21
الرجم	19	45	___	64
الطويلة	10	50	___	60
شبام	11	6	___	17
المجموع	110	417	5	532

عينة البحث:

نظراً لمحدودية عدد المدارس الثانوية، فقد شملت العينة جميع مديري المدارس، وعددهم (5) مديرين، أما مديرو المدارس الأساسية، والأساسية الثانوية، فقد تم أخذ عينة منهم، بلغ عددها (131) مديراً، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، وبلغ حجم العينة التي تم توزيع الاستبانة عليها (25.5 %)، من حجم مجتمع البحث.

جدول (2): تزوزيع أفراد عينة البحث تبعاً للمرحلة التعليمية

المرحلة	العينة	النسبة المئوية	المجموع
أساسية	74	% 56.48	131
أساسية – ثانوية	57	% 43.51	
ثانوية	5	% 100	5
المجموع	136	% 100	136

أداة البحث:

استخدم الباحث الاستبانة أداة للبحث، والتي تم بناؤها من خلال المراحل الآتية:

1. تحديد محتوى الأسئلة:

تم تحديد محتوى أسئلة الاستبانة في ضوء مشكلة البحث، وأسئلته، والدراسات السابقة.

2. صياغة أسئلة الاستبانة:

حرص الباحث عند صياغة أسئلة الاستبانة على استخدام الألفاظ الواضحة، مع مراعاة الدقة والموضوعية.

3. صدق الاستبانة:

بعد صياغة أسئلة الاستبانة تم عرضها على عدد من المحكمين[×] في كلية التربية جامعة صنعاء، وطلب تحكيمهم على محتوى فقرات الاستبانة، ومدى وضوحها، ومدى انتماء كل فقرة للمجال الذي أدرجت ضمنه، ومدى صدقها في قياس ما وضعت لأجله، وقد أجمع المحكمون على صدق الاستبانة، وقياسها لما وضعت من أجله، وصلاحيتها للتطبيق بغير تعديل، وبذلك تحقق صدق الاستبانة.

4. ثبات الاستبانة:

تم التأكد من ثبات الاستبانة عن طريق التطبيق وإعادة التطبيق، حيث تم تطبيق الاستبانة وإعادة تطبيقها بعد أسبوعين على عينة من مجتمع البحث، تكونت من (30) مديراً، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وتم حساب معامل الارتباط حسب معادلة (كورنباخ الفا)؛ لحساب ثبات المقياس (أحمد، 1960)، وكانت النتيجة (0.95)، وهذه الدرجة تعتبر عالية، وتعطي أداة البحث صفة الثبات.

5. تطبيق أداة البحث:

بعد أن تم التأكد من صدق أداة البحث وثباتها، والمتمثلة في الاستبانة، قام الباحث بتوزيعها على عينة البحث، البالغ عددها (136) مديرا، وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة (136) استبانة، من مجموع (136) استبانة، أي بنسبة (100 %).

المعالجة الإحصائية:

استخدم الباحث المعالجة الإحصائية الآتية:

1. استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات البحث، والمتمثلة في: التخطيط لإدارة الأزمات، والمعلومات، والاتصال، والقيادة، وفرق عمل إدارة الأزمات.
2. استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لكل مجال على حدة.
3. استخراج اختبار (ف)؛ لاختبار الفروق على مجالات البحث، تبعا للمؤهل العلمي، والمرحلة التعليمية، وسنوات الخبرة.

نتائج البحث وتحليلها:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الأول:

ما واقع إدارة الأزمات، في المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت؟

وللإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد العينة على مجالات البحث، المتمثلة في: القيادة، والتخطيط لإدارة الأزمات، والمعلومات، والاتصال، وفرق عمل إدارة الأزمات، كما هو موضح في الجدول رقم (3).

× - أ. د محمد حاتم المخلافي، كلية التربية جامعة صنعاء، صنعاء.
- أ. د صلاح نوري السمرمد، كلية التربية جامعة صنعاء، صنعاء.
- د.عبد الجبار الطيب، كلية التربية جامعة صنعاء، صنعاء.
- د. أمة الرزاق الوشلي، كلية التربية جامعة صنعاء، صنعاء.
- د. أحمد حسان، كلية التربية جامعة صنعاء، صنعاء.

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات البحث

الترتيب	م	المجال	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الخطأ المعياري
1	4	القيادة	2.991145	0.939566	0.094087
2	1	التخطيط لإدارة الأزمات	2.589826	0.9492	0.095355
3	5	فرق عمل إدارة الأزمات	2.520988	0.994937	0.100225
4	3	الاتصال	2.416486	0.992994	0.099381
5	2	المعلومات	2.254609	0.976279	0.098306
		الإجمالي	2.554611	0.970595	0.097471

يبيّن الجدول رقم (3)أن المتوسطات الحسابية لمجالات البحث الخمسة، حسب استجابة عينة البحث، قد تراوحت بين (2.991)، كحد أعلى لمجال القيادة، و(2.255) كحد أدنى لمجال المعلومات، وقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع المجالات (2.555)، وهي درجة متوسطة، وقد تباينت درجات المتوسطات الحسابية لمجالات البحث بين متوسطة، وضعيفة. فقد حصلت ثلاثة مجالات على درجة متوسطة، وهي على التوالي: القيادة (2.991)، والتخطيط لإدارة الأزمات (2.590)، وفرق عمل إدارة الأزمات (2.521)، في حين حصل مجال الاتصال على (2.416)، ومجال المعلومات على (2.255)، وهي درجة ضعيفة. وقد يعزى السبب في ذلك إلى قلة إدراك مديري المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت لأهمية عمليات إدارة الأزمات، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات سابقة، كدراسة المذكور(2011)، ودراسة النوايسة (2006)، ودراسة الفزاري(2003)، بينما اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة، كدراسة السعدية (2012)، التي توصلت نتائجها إلى أن مديري مدارس التعليم الأساسي، بمنطقة الباطنة شمال عُمان، يمتلكون مهارات وقدرات إدارية، تمكنهم من التعامل مع الأزمات التي تحدث بحكمة ودراية.

هذا على مستوى مجالات البحث، أما على مستوى كل مجال، فقد قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال على حدة، وذلك على النحو الآتي:

➢ المجال الأول: التخطيط لإدارة الأزمات:

يحتوي هذا المجال على عشر فقرات، والجدول رقم (4) يوضح المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث، تجاه مجال التخطيط لإدارة الأزمات.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث، تجاه مجال التخطيط لإدارة الأزمات

م	المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الخطأ المعياري
1	التخطيط لإدارة الأزمات	تشرك الإدارة جميع العاملين في التخطيط لمواجهة الأزمات.	2.490	0.959	0.096
2		تستفيد الإدارة من ذوي الخبرة في المجتمع المحلي للتخطيط لمواجهة الأزمات.	2.563	0.916	0.093
3		تقوم الإدارة بالتخطيط المستمر لتطوير أدائها أثناء الأزمات.	2.464	1.001	0.102
4		تقوم الإدارة بتحليل البيئة الداخلية في المدرسة للتعرّف على مصادر القوة والضعف.	2.390	0.963	0.096

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.2

جدول (4): يتبع

م	المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الخطأ المعياري
5	التخطيط لإدارة الأزمات	تقوم الإدارة بتحليل البيئة الخارجية للمدرسة؛ للتعرّف على المتغيرات المختلفة التي يمكن أن تؤثر في المستقبل.	2.566	0.917	0.092
6		تعمل الإدارة على تشكيل فريق للتعامل مع الأزمات التي تواجه المدرسة.	2.624	0.968	0.096
7		تعمل الإدارة على وضع ميزانية متخصصة؛ للتعامل مع الأزمات.	2.990	0.882	0.088
8		تعتمد الإدارة إجراءات وقائية، لمنع حدوث الأزمات.	2.570	1.008	0.101
9		تعمل الإدارة على وضع برنامج أو سيناريو متكامل للتعامل مع الأزمات فور حدوثها.	2.697	0.974	0.098
10		تعمل الإدارة على التعرّف على الخلل المؤثر لحدوث الأزمات.	2.545	0.907	0.091
		الإجمالي	2.590	0.949	0.095

يتضح من الجدول رقم (4) أن مجال التخطيط لإدارة الأزمات، قد حصل على متوسط حسابي (2.590)، وهي درجة متوسطة، هذا على مستوى المجال، أما على مستوى فقرات المجال، فقد تراوحت بين (2.990) كحد أعلى للفقرة رقم (7) (تعمل الإدارة على وضع ميزانية متخصصة للتعامل مع الأزمات)، و(2.390) كحد أدنى للفقرة رقم (4) (تقوم الإدارة بتحليل البيئة الداخلية في المدرسة للتعرف على مصادر القوة والضعف)، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات سابقة، كدراسة الألفي(2003)، بينما تختلف مع نتائج دراسات سابقة، كدراسة Adamson وPeacock (2007)، والتي توصلت نتائجها إلى أن أغلب الاختصاصيين (95.1 %) يرون وجود خطط للتعامل مع الأزمات بمدارسهم.

➢ المجال الثاني: المعلومات:

يحتوي هذا المجال على سبع فقرات، والجدول رقم (5) يوضح المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث، تجاه مجال المعلومات.

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة البحث تجاه مجال المعلومات

م	المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الخطأ المعياري
1	المعلومات	توفر الإدارة المستلزمات المادية مثل الحواسيب.	1.960	1.094	0.108
2		توفر الإدارة العنصر البشري القادر على التعامل مع نظم المعلومات، في موقف الأزمة.	2.19	0.971	0.097
3		تعمل الإدارة على توفير قاعدة بيانات، يتم من خلالها التعرف على إدارة الأزمات.	2.306	0.924	0.093
4		تعمل الإدارة على توفير برامج متطورة؛ لتنظيم قاعدة البيانات.	2.191	0.954	0.095

جدول (5): يتبع

م	المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الخطأ المعياري
5	المعلومات	تعمل الإدارة على تبويب المعلومات، طبقاً للاحتياجات.	2.443	0.912	0.092
6		تعمل الإدارة على التحديث المستمر للمعلومات.	2.410	0.950	0.097
7		تقوم الإدارة بربط نظام المعلومات بمراكز اتخاذ القرار، في موقف الأزمة.	2.28	1.025	0.102
		الإجمالي	2.255	0.976	0.098

يتضح من الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية لهذا المجال، قد تراوحت بين (2.443) كحد أعلى للفقرة رقم (5) (تعمل الإدارة على تبويب المعلومات طبقا للاحتياجات)، و(1.960) كحد أدنى للفقرة رقم (1) (توفر الإدارة المستلزمات المادية مثل الحواسيب)، وحسب استجابات أفراد عينة البحث، فإن درجة توافر المعلومات اللازمة لإدارة الأزمات، ضعيفة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى قلة إدراك مديري المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت لأهمية المعلومات في مواجهة الأزمات، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة، كدراسة المذكور(2011)، بينما اختلفت هذه النتيجة عن نتائج دراسات سابقة، كدراسة السعدية (2012)، التي توصلت نتائجها إلى امتلاك عينة الدراسة لمهارات وقدرات إدارية وفنية، تمكنهم من مواجهة الأزمات.

➢ المجال الثالث: الاتصال:

يحتوي هذا المجال على ست فقرات، والجدول رقم (6) يوضح المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات عينة البحث، تجاه مجال الاتصال.

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث، تجاه مجال الاتصال

م	المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الخطأ المعياري
1	الاتصال	تعمل الإدارة على استخدام وسائل الاتصال، التي تسمح بإيصال المعلومات بالكم والكيف المناسبين في الوقت المناسب؛ لاتخاذ القرار.	2.356	0.965	0.096
2		تعمل الإدارة على تنظيم عملية الاتصال بين الفريق المكلف بمواجهة الأزمة، والجهات الخارجية المساندة للفريق.	2.366	0.997	0.099
3		توفر الإدارة نظام اتصال، يسمح بتبادل المعلومات ذات العلاقة بالأزمة، بين العاملين على المستوى الأفقي والرأسي.	2.418	0.940	0.095
4		تستخدم الإدارة تقنيات المعلومات، كوسيلة للاتصال أثناء الأزمات.	2.1	1	0.1
5		تقوم الإدارة بإجراء اتصال بشكل دقيق؛ للحد من تفاقم أضرار الأزمة.	2.48	1.049	0.104

جدول (6): يتبع

م	المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الخطأ المعياري
6	الاتصال	تحدد الإدارة الأفراد الذين سيتم الاتصال بهم في موقف الأزمة.	2.778	1.005	0.101
		الإجمالي	2.416	0.992	0.099

من خلال قراءة الجدول رقم (6)، يلاحظ أن استجابات أفراد عينة البحث تجاه فقرات مجال الاتصال جاءت ضعيفة، باستثناء واحدة جاءت بدرجة متوسطة (2.778)، هي الفقرة رقم (6) (تحدد الإدارة الأفراد الذين سيتم الاتصال بهم في موقف الأزمة)، وقد يعزى السبب في ذلك إلى قلة إدراك مديري المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت، لأهمية الاتصال في إدارة الأزمات، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة، كدراسة المذكور (2011)، بينما اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة، كدراسة Gentilucci (2007)، التي توصلت نتائجها إلى أن نجاح أسلوب الاتصال في إحدى المدارس الريفية في أمريكا، قد زاد من ثقة الرأي العام بقدرات المديرين والمدرسين، على إدارة الأزمات.

➢ المجال الرابع: القيادة:

يحتوي هذا المجال على إحدى عشرة فقرة، والجدول رقم (7) يوضح المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة البحث، تجاه مجال القيادة.

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة البحث تجاه مجال القيادة

م	المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الخطأ المعياري
1	القيادة	يتمتع المدير بسمات شخصية، تؤهله للسيطرة على الأزمة.	2.82	0.947	0.095
2		يمتلك المدير مهارات إدارية، تؤهله لإدارة الأزمة.	2.83	0.933	0.093
3		يوظف المدير الإمكانات المتاحة بنجاح، في التعامل مع الأزمة.	2.877	0.944	0.095
4		يتواجد المدير في مكان وقوع الأزمة.	3.03	0.994	0.099
5		يقوم المدير بمتابعة أحداث الأزمة أولاً بأول.	3.17	0.970	0.097
6		يهتم المدير بخفض حدة التوتر.	2.96	0.9467	0.095
7		يهتم المدير برفع الروح المعنوية للمرؤوسين، عند وقوع الأزمة.	3.071	0.907	0.091
8		يتمتع المدير بالقدرة على تحليل المشكلات التي تؤدي إلى حدوث الأزمات.	2.939	0.977	0.098
9		يتمتع المدير بالقدرة على اتخاذ القرار، في الوقت المناسب.	3	0.926	0.0931
10		يتبع المدير أسلوب الإقناع، أثناء تعامله مع العاملين في حل الأزمات.	3.267	0.882	0.0878
11		يحرص المدير على أن يتعامل مع الأزمات،على أنها فرص لتحسين الأوضاع.	2.94	0.908	0.091
		الإجمالي	2.991	0.939	0.094

يتضح من الجدول رقم (7) أن مجال القيادة، قد حصل على متوسط حسابي، بلغ (2.991)، وهي درجة متوسطة، هذا على مستوى المجال، أما على مستوى فقرات المجال، فقد تراوحت بين (3.267)، كحد أعلى للفقرة رقم (10) (يتبع المدير أسلوب الإقناع، أثناء تعامله مع العاملين في حل الأزمات)، و(2.82) كحد أدنى للفقرة رقم (1) (يتمتع المدير بسمات شخصية، تؤهله للسيطرة على الأزمة)، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة، كدراسة الموسى (2006)، ودراسة المذكور (2011).

➢ المجال الخامس: فرق عمل إدارة الأزمات:

يحتوي هذا المجال على سبع فقرات، والجدول رقم (8) يوضح المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة البحث، تجاه مجال فرق عمل إدارة الأزمات.

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة البحث، تجاه مجال فرق عمل إدارة الأزمات

م	المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الخطأ المعياري
1	فرق عمل إدارة الأزمات	تقوم الإدارة بتشكيل فرق عمل مختلفة،لمواجهة الأزمات المحتملة.	2.792	0.952	0.095
2		تعمل الإدارة على توفير كفاءات بشرية قادرة على التعامل مع الأزمات.	2.571	0.908	0.092
3		تعمل الإدارة على توفير برامج تدريبية خاصة بالتعامل مع الأزمات.	2.284	1.0175	0.104
4		تقوم الإدارة بتوفير الإمكانات المادية اللازمة؛ للتعامل مع الأزمات.	2.313	0.986	0.099
5		تقوم الإدارة بتحديد أدوار أعضاء فرق إدارة الأزمات.	2.531	0.976	0.099
6		تقوم الإدارة بتقييم أداء أعضاء فرق عمل إدارة الأزمات.	2.545	1.062	0.107
7		تقوم الإدارة بمتابعة عمل فرق إدارة الأزمات.	2.61	1.063	0.106
		الإجمالي	2.521	0.995	0.100

يتبين من الجدول رقم(8) أن مجال فرق عمل إدارة الأزمات، قد حصل على متوسط حسابي، بلغ (2.521)، وهي درجة متوسطة، هذا على مستوى المجال، أما على مستوى فقرات المجال، فقد تراوحت بين: (2.792) للفقرة رقم (1) (تقوم الإدارة بتشكيل فرق عمل مختلفة، لمواجهة الأزمات المحتملة)، و(2.284) كحد أدنى للفقرة رقم (3) (تعمل الإدارة على توفير برامج تدريبية خاصة بالتعامل مع الأزمات).

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة، كدراسة Adamson وPeacock (2007)، ودراسة المذكور (2011).

ثانيا: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين إجابات أفراد عينة البحث، تعزى إلى المؤهل العلمي؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار (ف)، لفحص الفروق بين التباين على مجالات البحث، تبعا لمتغير المؤهل، كما هو موضح في الجدول رقم (9).

جدول (9): اختبار (ف) لفحص الفروق بين التباين على مجالات البحث، تبعا لمتغير المؤهل العلمي

التباين	درجة الحرية	مربع الانحراف	متوسط التباين	ف المحسوبة	ف الجدولية
بين المجموعات	2	0.17	0.085	2.93	3.07
داخل المجموعات	133	3.92	0.029		
المجموع	135	4.09			

يتضح من الجدول رقم (9) أن قيمة (ف) المحسوبة، أقل من الجدولية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، بين إجابات أفراد عينة البحث، تعزى لمتغير المؤهل، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة، كدراسة النوايسة (2006) ودراسة المذكور (2011).

ثالثا: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثالث:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين إجابات أفراد عينة البحث، تعزى إلى المرحلة التعليمية؟

وللإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار (ف)؛ لفحص الفروق بين التباين على مجالات البحث، تبعا لمتغير المرحلة التعليمية، كما هو موضح في الجدول رقم(10).

جدول (10): اختبار (ف) لفحص الفروق بين التباين على مجالات البحث، تبعا لمتغير المرحلة التعليمة

التباين	درجة الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط التباين	ف المحسوبة	ف الجدولية
بين المجموعات	2	0.22	0.11	2.828	3.07
داخل المجموعات	133	6.3	0.039		
المجموع الكلي	135	6.52			

يلاحظ من الجدول رقم (10) أن قيمة (ف) المحسوبة، أقل من الجدولية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، بين إجابات أفراد عينة البحث، تعزى لمتغير المرحلة التعليمية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة، كدراسة النوايسة (2006)، ودراسة المذكور (2011).

رابعاً: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الرابع:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين إجابات أفراد عينة البحث، تعزى لمتغير سنوات الخبرة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار (ف)؛ لفحص الفروق بين التباين على مجالات البحث، تبعا لمتغير سنوات الخبرة، كما هو موضح في الجدول رقم (11).

جدول (11): اختبار (ف) لفحص الفروق بين التباين على مجالات البحث، تبعا لمتغير سنوات الخبرة

التباين	درجة الحرية	مربع الانحراف	متوسط التباين	ف المحسوبة	ف الجدولية
بين المجموعات	4	0.61	0.122	2.3	2.45
داخل المجموعات	131	6.92	0.053		
المجموع	135	7.53			

يتضح من الجدول رقم(11) أن قيمة (ف) المحسوبة، أقل من الجدولية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، بين إجابات أفراد عينة البحث، تعزى لمتغيرسنوات الخبرة.

وقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج بعض الدراسات السابقة، والتي من بينها : دراسة حمدونة (2006)، ودراسة النوايسة (2006)، ودراسة الموسى (2006)، ودراسة المذكور (2011).

الاستنتاجات:

من خلال عرض نتائج البحث وتحليلها، تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات، أبرزها الآتي:

1. **إن درجة واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت جاءت متوسطة في ثلاثة مجالات هي: القيادة، والتخطيط لإدارة الأزمات، وفرق عمل إدارة الأزمات، بينما جاءت ضعيفة في مجالين هما : المعلومات، والاتصال.**
2. **أظهرت نتائج البحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين إجابات أفراد عينة البحث تعزى لمتغيرات البحث، المتمثلة في: المؤهل، والمرحلة التعليمية، وسنوات الخبرة.**

التوصيات والمقترحات:

في ضوء النتائج التي توصل اليها البحث، يوصى الباحث بما يلي:

1. **العمل على رفع كفاءة مديري المدارس الأساسية والثانوية في إدارة الأزمات في مجالات البحث الخمسة، المتمثلة في: التخطيط لإدارة الأزمات، القيادة، المعلومات، الاتصال، وفرق عمل إدارة الأزمات، ولتحقيق ذلك يقترح الباحث عقد دورات تدريبية، وورش عمل متخصصة في إدارة الأزمات، بالإضافة إلى تزويد المكتبات المدرسية بالدوريات العلمية، التي تتناول الجديد في إدارة الأزمات.**
2. **إعادة النظر في برنامج إعداد وتأهيل مديري المدارس الأساسية والثانوية بحيث يتضمن المهارات اللازمة لإدارة الأزمات.**
3. **إجراء بحوث مماثلة لواقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية والثانوية في محافظات أخرى في اليمن، ومقارنتها مع واقع إدارة الأزمات في المدارس الأساسية والثانوية في محافظة المحويت.**

المراجع:

أحمد، أحمد إبراهيم (2002)، *إدارة الأزمات التعليمية : الأسباب والعلاج*، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر: دار الفكر.

أحمد، محمد عبد السلام (1960)، *القياس النفسي والتربوي*، القاهرة، مصر: النهضة المصرية.

الألفي أشرف (2003)، *إدارة أزمات التعليم في مصر: دراسة تحليلية مستقبلية* (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر.

حسين، سهام عبد الله (2013)، دور مديري المدارس الثانوية في مواجهة الأزمات التي تتعرض لها مدارسهم في ضوء مهامهم الإدارية، *مجلة ديالي للبحوث الإنسانية*، (60)، 1-35.

حمدونة، حسام الدين (2006)، *ممارسة مدير المدرسة الثانوية لمهارة إدارة الأزمات في محافظة غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الخضيري، محسن أحمد (2003)، *إدارة الأزمات*، القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية.

درباس، أحمد سيد (2012)، مدى تمكن مديري المدارس من مهارة إدارة الأزمات في مدينة جدة: دراسة مسحية، *مجلة العلوم والثقافة*، *12* (2)، 39-40، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

الدلماني، زيد (2010)، *إدارة الأزمات المدرسية في مدارس التعليم العام بدولة الكويت* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الكويت، الكويت.

الرازي، أبو بكر (1967)، *مختار الصحاح*، بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.

السعدية، حمدة بنت حمد بن هلال (2012)، مدى امتلاك مديري المدارس للمهارات الإدارية والفنية في التعامل مع الأزمات المدرسية في مدارس التعليم الأساسي بمنطقة الباطنة شمال عُمان، *المجلة التربوية*، *26* (102)، 200-254، جامعة الكويت، الكويت.

عاشور، محمد علي ذيب، الشقران، رامي بن إبراهيم، والقطان، علي عبدالرسول (2012)، واقع نظم المعلومات الإدارية في مديريات التربية والتعليم ودورها في تحسين الأداء الوظيفي كما يراها القادة التربويون في الأردن، *المجلة التربوية*، *27* (15)، 315-355، جامعة الكويت، الكويت.

عبود، عبد الغني (1979)، *البحث في التربية*، القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.

عودة، رهام راسم (2008)، *واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الغامدي، منى مستور بن علي (2007)، *الدور القيادي لشرفة الإدارة المدرسية في إدارة الأزمات بمنطقة عسير* (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة الملك خالد، أبها، المملكة العربية السعودية.

الفزاري، محفوظة بنت حمد (2003)، *تطوير إدارة الأزمات في المدارس الإعدادية والثانوية بسلطنة عُمان* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة السلطان قابوس، مسقط.

كردم، عبدالله (2005)، *اللجان الأمنية ودورها في إدارة الأزمات: دراسة تطبيقية على اللجان الأمنية الدائمة في السعودية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

اللوزي، موسى (1999)، *التطوير التنظيمي: أساسيات ومفاهيم حديثة*، عمان، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر.

المذكور، مريم أحمد عبد الله (2011)، واقع الأزمات في المؤسسات التعليمية بدولة الكويت في ضوء الاتجاهات الإدارية المعاصرة، *المجلة التربوية*، *25* (100)، 29-83، جامعة الكويت، الكويت.

مهنا، محمد نصر (2004)، *إدارة الأزمات، قراءة في المنهج*، الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

الموسى، ناهد بنت عبدالله بن عبد الوهاب (2006)، *إدارة الأزمات في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض* (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الملك سعود، الرياض.

النجيحي، لبيب، ومرسي، محمد منير (1983)، ***البحث التربوي: أصوله ومناهجه***، **القاهرة، مصر: عالم الكتاب.**

النوايسة، رياض حسين (2006)، ***أنموذج مقترح لإدارة الأزمات في وزارة التربية التعليم في ضوء الواقع والاتجاهات الإدارية المعاصرة*** **(رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.**

Adamson, A. D., & Peacock, G. G. (2007). Crisis response in the public schools: A survey of school psychologists' experiences and perceptions. Psychology in the Schools, 44(8), 749-764.

Burnett, J. J. (1998). A strategic approach to managing crises. Public relations review, 24(4), 475-488.

Chase, B. (1999). Learning Bloody Lessons. NEA Today, 17(7), 2.

Fink, S. (1986). Crisis management: Planning for the inevitable. New York: American Management Association.

Gainey, B. S. (2009). Crisis management's new role in educational settings. The Clearing House: A Journal of Educational Strategies, Issues and Ideas, 82(6), 267-274.

Gentilucci, J. (2007). Managing communication during a school crisis: A case study. Journal of school public Relation, 28(4), 318-330.

Littlejohn, R. F. (1983). Crisis management: A team approach. New York: American Management Associations.

MacNeil, W., & Topping, K. (2007). Crisis management in schools: evidence based. The Journal of Educational Enquiry, 7(1), 64-94.

Mathai, C. M. (2002). Surveying school counselors via the internet regarding their experiences and training needs in crisis intervention (Doctoral dissertation), Virginia Tech, Blacksburg, Virginia, USA.

Merriman, L. S. (2008). Managing parent involvement during crisis. New directions for student services, 2008(122), 57-66.

اتجاهات الجمهـور اليمني نحو الإذاعات المحلية الخاصة - دراسة ميدانية على محطات FM

د. مجيب الشميري[1،*]

© 2018 University of Science and Technology, Sana'a, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2018 جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] أستاذ مساعد – قسم الإذاعة والتلفزيون – كلية الإعلام – جامعة صنعاء
*عنوان المراسلة: mog-sh@hotmail.com

اتجاهات الجمهور اليمني نحو الإذاعات المحلية الخاصة - دراسة ميدانية على محطات FM

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الجمهور اليمني نحو الإذاعات المحلية الخاصة FM في اليمن، وإجراء مسح لاتجاهات الجمهور نحو أداء هذه المحطات الإذاعية الجديدة على المجتمع، وقد اعتمدت الدراسة على إجراء بحث ميداني على عينة من الجمهور العام في محيط العاصمة صنعاء من خلال مسح عينة عشوائية حصصية بلغت (300) مفردة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود اتجاهات إيجابية وسلبية متباينة لدى الجمهور اليمني نحو أداء هذه المحطات الإذاعية حديثة التجربة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين مستوى ودوافع وإشباعات التعرض والاتجاهات نحو الإذاعات المحلية الخاصة، كما كشفت النتائج أيضاً عن وجود فروق في اتجاهات الجمهور اليمني نحو هذه الإذاعات بناء على متغيري النوع والمستوى التعليمي.

الكلمات المفتاحية: الإذاعات المحلية الخاصة، الاتجاهات، التعرض، الدوافع.

Attitudes of Yemeni Audience towards Local Private Radio stations: A Field Study on FM Stations

Abstract:

This study aimed to explore the attitudes of Yemeni audience towards the local FM radio stations. It investigated the attitudes of the audience towards the performance of the new radio stations in the country. A field study was carried out on a sample of the public audience in the vicinity of the capital Sana'a by conducting a survey on a random quota sample of 300 respondents. The study revealed that Yemeni audience had positive and negative attitudes towards the performance of the modern radio stations. The findings showed that there was a positive correlation between the level, motivations and gratifications of exposure and the attitudes towards the local private radio stations. The results also revealed differences among the Yemeni audience in the level of their attitudes towards the radio stations based on the variations in variables of gender and level of education.

Keywords: Local private radio, Attitudes, Exposure, Motivations.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.3

المقدمة:

على الرغم من الظروف التي عانت منها الإذاعة جراء التغيرات التي حدثت ولا تزال في البيئة الإعلامية وخصوصا البيئة التكنولوجية وتطوراتها السريعة، إلا أن الإذاعة أثبتت عبر مسيرتها التاريخية الطويلة أنها وسيلة قادرة على مواجهة تغيرات هذه البيئة والتكيف مع عوامل التغير التي تطرأ بين فترة وأخرى، وهو ما حدث لها مع اكتشاف التلفزيون والبث الفضائي وبيئة الإعلام الالكتروني الجديدة، حيث أبدت الإذاعة قدرة عالية على إعادة ابتكار وتجديد ذاتها بما يحافظ على مكانتها وشخصيتها المميزة في المجتمعات المختلفة، ولعل حالة التكامل الموجودة بين الإذاعة ووسائل الاتصال الجديدة خير دليل على ذلك، "حيث ينظر إلى التكامل بين وسائل الإعلام الجديدة والراديو التقليدي بشكل واسع كأسلوب لابتكار أشكال جديدة لمشاركة الجمهور، كما يفهم من قبل مديري البرامج كاستراتيجية رئيسية للبقاء، فالاختراعات التكنولوجية في الإذاعة غيرت طبيعة جماهيرها، فهم ليسوا مجرد مستمعين وغير محجوبين أو صامتين، فالابتكارات التكنولوجية والتكامل بين وسائل الاتصال الاجتماعية والراديو تشجعهم على أن يكونوا متفاعلين" (Padmakumar, 2015, 615).

ويمكننا بشكل واضح التأكيد على طبيعة الأدوار المتغيرة للإذاعة سواء على المستوى الدولي أو المستوى المحلي، وهذه الأدوار المتغيرة للإذاعة كانت تشهد على حساسية وأهمية استخدام هذه الوسيلة في ظل ظروف مختلفة، فمن توظيفها "كأداة للتنمية الوطنية الكلاسيكية، إلى التعبئة السياسية، إلى الترويج للتحول الديمقراطي النابع من المجتمع، كما تلقي الضوء على وظائف الإذاعة في عصر التكتل الإعلامي الذي يقدم فرصا وتهديدات للمحطات الإذاعية في بيئة تحددها الوسائط المتعددة التي ظهرت حديثا" (ميلور، عايش، ودجاني، 2012، 97–98).

ويعد الاتجاه نحو خدمة المجتمع المحلي من أبرز الاتجاهات الحديثة للإذاعة في العصر الحديث، ويؤكد على ذلك الانتشار الواسع للخدمات الإذاعية المحلية وبروز أنماط إذاعية جديدة، كالإذاعة المحلية وراديو المجتمع والراديو التجاري أو ما يطلق عليه البعض بالمحطات الإذاعية الخاصة، وراديو الانترنت، وكل هذه الأنماط من الخدمات الإذاعية تنتمي إلى مجال الإذاعات المحلية، هذا الاتجاه المتزايد نحو الاستخدامات المحلية للإذاعة ليس مقتصرا على مجتمع بعينه حيث تشترك فيه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولكن مع اختلاف في الوظائف والأدوار التي تقوم بها الإذاعات المحلية الخاصة، وفقا لظروف واحتياجات الجمهور في كل بلد، وعلى سبيل المثال "فإنه على الرغم من انتشار وسائل الإعلام الجديدة المتاحة في المملكة المتحدة إلا أن الإذاعة التجارية لديها جمهور قياسي يصل إلى 66 % من السكان، ومحطاتها هي جزء هام في البيئة الإعلامية" (Vaizey, Goodman, & Leech, 2013).

وفي مجتمع آخر كاليابان يرى كل من Hayashi وKobayashi أن هناك أدوارا مهمة لوسائل إعلام المجتمع ومنها راديو المجتمع، من حيث "تقديم المعلومات لنقل أفراد المجتمع نحو الوصول إلى المعرفة، ورؤية بيئة المجتمع، وتعبئة أفعال الناس المباشرة، وتأسيس شبكات لأفراد المجتمع، وتكوين هوية المجتمع، بالإضافة لابتكار قيم وثقافة جديدة، ونقل تجارب الأفراد ومشكلاتهم إلى التجارب والمشكلات المجتمعية المشتركة" (Hayashi & Kanayama, 2007, 9). أما في مجتمع كالهند يرى بعض الباحثين "أن التطورات التكنولوجية والمنافسة وزيادة الوصول للإذاعة وزيادة عدد المالكين للسيارات .. ساهمت في انتعاش إذاعات الـFM، واستعادة هويتها المفقودة وإنتاج أنماط مختلفة من محطات الـFM، كالموسيقى أو الدراما والكوميديا وبرامج المشاركة الأخرى، والتي تجعل الجمهور يشارك ويرتبط معها أكثر من الجمهور السلبي" (sharma,2016,24). وفي غرب أفريقيا يؤكد الباحثون أنه "على الرغم من نمو وسائل الاتصال الاجتماعية والوصول إلى الهواتف المحمولة في كل أنحاء غرب أفريقيا، فإن الإذاعة تبقى المصدر الأساسي للمعلومات أكثر من التلفزيون والصحف والانترنت، وأنها وسيلة داعمة وفعالة وقادرة على الوصول إلى قطاعات واسعة من السكان بطريقة مناسبة للثقافة المحلية والتقاليد الشفوية" (Fortune & Chongong, 2013, 72).

ومع قلة الدراسات العربية التي تناولت مجال الإذاعات المحلية الخاصة على تفاوت قائم في المدى الزمني لعمر مثل هذه المحطات الإذاعية أو لحجم انتشارها من قطر عربي إلى آخر، إلا أنها ظاهرة إعلامية إذاعية عربية آخذة في التوسع والانتشار، وهو ما يؤكد على أن "الإعلام العربي مع ما يشهده من صناعة اتصالية تتصل بالإذاعة والتلفزيون ومع ظاهرة انتشار الإذاعات الخاصة مُطالَب بقراءة نقدية لواقع هذه الإذاعات من حيث اختصاصاتها وتوجهاتها والمحتوى الإعلامي الذي تقدمه لمستمعيها" (أبو عرجة، 2010، 58–59)، وذلك يتطلب حتما دراسات مكثفة ومستمرة لتوصيف المشهد الإعلامي الإذاعي العربي الخاص.

الخلفية النظرية:

إن بروز ظاهرة الإذاعات الخاصة في العالم العربي "كانت وليدة التحولات في البيئة الإعلامية العربية منذ تسعينيات القرن الماضي، فالتسارع في ثورة المكتشفات الاتصالية والمعلوماتية وتغير أنماط العلاقات الدولية وخاصة على المستويين الاقتصادي والسياسي وبالتالي الاتصالي والإعلامي، وتصاعد حدة العزف على وتر الديمقراطية وحقوق الإنسان من المفترض أن يكون كل ذلك من بين العوامل التي أسهمت في بزوغ مرحلة الإعلام الخاص في العالم العربي" (مبارك، 2006، 14)، ويمكن القول إن الإذاعة في العالم العربي برغم السيطرة التاريخية للسلطة الرسمية على الأجهزة الإذاعية تشهد تحولات جديدة من خلال نشوء قطاعها الخاص والمحلي، كما حدث في بلدان العالم الأخرى، وإن كانت تجربتها الزمنية ليست بالعميقة حتى اللحظة الراهنة، ولكن المؤكد "أن الإذاعة في البلدان العربية مازالت تحظى بالأهمية نظرا لبعض الخصائص السوسيولوجية والديموغرافية والثقافية" (زعموم وبومعيزة، 2007، 7).

لقد أفرزت الإذاعات المحلية الخاصة في العالم العربي مشهدا إعلاميا جديدا مختلفا عما هو متعارف عليه في السابق، برز من خلال العديد من التطورات المعاصرة، التي انعكست من خلال المحتوى الإذاعي، يصفها البعض "بالموجة الجديدة في البرامج الإذاعية، والتي تعكس جهود الإذاعيين في مسايرة بيئة الاتصال الجديدة، ويمكن رصد ملامح هذا التطور في جوانب التحول في الخدمات الإذاعية من نمط الإذاعات العامة إلى الإذاعات المتخصصة، وتزايد الاتجاه نحو إنشاء قنوات إذاعية تخاطب فئات متجانسة من الجمهور، والاتجاه إلى التركيز على الموضوعات والقضايا المحلية، وزيادة نسبة البرامج المخصصة للتسلية والترفيه والمنوعات، والتوسع في برامج التفاعل مع المستمعين" (مكاوي وعبد الغفار، 2008، 128–129)، ونتيجة لهذه التحولات في المجال الإذاعي العربي الخاص، "فإن هناك العديد من الجوانب الإيجابية التي يوفرها أداؤها الإعلامي كتقديم أشكال إذاعية متطورة، والإيقاع العصري السريع، والتحدث بلغة قريبة من الناس وروحها الشبابية، وإتاحة فرصة مشاركة الجمهور واستغلال الإمكانيات التكنولوجية الحديثة، وحرية تناول الموضوعات المختلفة، والتحرر من القيود الإدارية وقدرتها على استقطاب أفضل العناصر للعمل الإذاعي، وفتح المجال لمناقشة القضايا الاجتماعية" (صبري وعبدو، 2008، 108).

هذه التحولات لم يكن الإعلام اليمني بعيدا عنها، حيث شهد الوسط الإعلامي اليمني تحولات عميقة متلاحقة ومؤثرة منذ بدايات العقد الثاني من الألفية الجديدة، ترافقت مع موجة التغيرات السياسية منذ فبراير عام 2011 وحتى اللحظة، وقد كان لهذه التغيرات السياسية والاجتماعية تأثيراتها الواضحة في بيئة الإعلام اليمني عموما، حيث اتخذت هذه التغيرات مسارات متباينة، فمن بيئة الانطلاق والانفتاح التي رافقت الأداء الإعلامي اليمني عبر وسائله المختلفة منذ فبراير 2011 وحتى سبتمبر 2014 والتي عاش فيها الإعلام اليمني مرحلة خاصة من الزخم الإعلامي بشتى طروحاته وتجاذباته وإشكالياته كذلك، إلا أن مسارا آخر بدأ في التشكل منذ سبتمبر 2014 كان يؤكد على دخول الإعلام اليمني مرحلة جديدة من الانكماش والتقوقع، نظرا لازدياد حدة الصراع والاتجاهات المتزايدة نحو السيطرة والتحكم بوسائل الإعلام، الأمر الذي انعكس سلبا على واقع الإعلام اليمني كما وكيفا، وأدى إلى وجود خلل وظيفي واضح في أداء الإعلام اليمني في هذه المرحلة، كان من أبرز جوانبه تراجع المستوى الكمي لوسائل الإعلام من خلال إغلاق الكثير من المؤسسات الإعلامية، وكذلك على المستوى الكيفي لاحقا من حيث تدهور الأداء، حيث وجدت كثير من وسائل الإعلام اليمنية نفسها في وضع غير ملائم من حيث الإدارة والتمويل والتوجهات والسيطرة.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.3

ورغم كل ذلك ظلت وسائل الإعلام اليمنية تبذل جهدا في إثبات قدرتها على الاستمرار في ظل الظروف والمتغيرات الجديدة، وعلى الرغم من توقف بعض هذه الوسائل عن الاستمرار في أداء رسالتها الإعلامية من الملاحظ أن بعض هذه الوسائل استطاعت معاودة نشاطها الإعلامي، متكيفة مع الظروف الجديدة سواء الداخلية منها أو الخارجية.

الدراسات السابقة:

سوف نعرض هنا مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تستند إليها هذه الدراسة وهي:

دراسة الغنام (2007): وهي دراسة وصفية مسحية، استهدفت التعرف على حدود استماع الجمهور المصري للراديو والمتغيرات التي طرأت على أنماط الاستماع، والاستخدامات الجديدة لهذه الوسيلة، تم تطبيقها من خلال الاستبيان على عينة شملت (400) مفردة من الجمهور، وكذلك المقابلة مع (50) مفردة من القائمين بالاتصال، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة: وجود علاقة طردية بين استخدام الوسائل التكنولوجية والاستماع للراديو، حيث يزداد التعرض للراديو كلما زاد استخدام الجمهور للمستحدثات الاتصالية، وتوصلت الدراسة أيضا إلى وجود فروق دالة إحصائيا بين المبحوثين في الدوافع الطقوسية في استخدامهم للراديو وفقا للفئات العمرية، في حين لم يكن هناك فروق دالة إحصائيا في الاستماع للراديو من حيث النوع أو السن أو المستوى الاجتماعي الاقتصادي.

دراسة Kanayama (2007): وهي دراسة وصفية مسحية سعت إلى اكتشاف دور راديو المجتمع في دعم المجتمع المحلي في اليابان، واستخدمت الدراسة أسلوب المقابلات المتعمقة، ومن أبرز نتائج هذه الدراسة: أن هناك فئات متنوعة من الناس في المجتمع الياباني، ينغمسون في هذه الأنشطة المجتمعية من خلال البرامج والأحداث والخدمات التي تقدم من خلال محطات راديو المجتمع FM. كما بينت الدراسة أن المشاركة من خلال برامج راديو المجتمع تساهم في ربط أشخاص مختلفين وجماعات ومؤسسات مختلفة. كما توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن اليابانيين يستخدمون وسائل إعلام متنوعة، إلا أن الناس في المجتمعات المحلية يعودون إلى مجتمعاتهم المحلية التي يعيشون فيها في نفس المكان، والتي يتشاركون فيها نفس الاهتمامات والقضايا لإعادة بناء المجتمع.

دراسة Chan و Cheung (2009): وهي دراسة مسحية اعتمدت على المنهج الكيفي من خلال أسلوب مجموعات النقاش المركزة الذي تم إجراؤه على ست مجموعات نقاش مركزة على عينة من كبار السن في هونج كونج، بهدف معرفة استخداماتهم للراديو وتأثيراته على حياتهم اليومية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثيرات إيجابية لدى المسنين من استماعهم للراديو في حياتهم النفسية وإشباعات حياتهم، حيث كان المسنون قادرين على التعبير عن أنفسهم ومشاركة إحساسهم، من خلال الاتصال مع الآخرين في المجتمع والمشاركة في أنشطة مختلفة. كما بينت الدراسة أن بعض المسنين تعامل مع الراديو كمجرد وسيلة للتسلية فقط، لأن لديهم أنشطتهم اليومية الخاصة كالمشاركة في مراكز المسنين.

دراسة Loncar (2010): وهي دراسة مسحية ميدانية، استهدفت مسح وجهات نظر واتجاهات مستمعي الراديو الاستراليين نحو المواد التي يستمعون إليها عبر الراديو، وتم إجراء الدراسة عبر مسح وطني بالتلفون لعينة من المجتمع الاسترالي بلغت (1537) فردا، ممن هم في سن الخامسة عشرة فأكثر، ومما توصلت إليه هذه الدراسة: أن (9) من كل (10) استراليين هم مستمعون منتظمون للراديو، وبينت نتائج الدراسة أن الموسيقى والأخبار والمعلومات تعتبر أكثر المواد تفضيلا من بين أنواع البرامج، في حين كانت إذاعة ABC أكثر الإذاعات أهمية كمصدر للأخبار ومعلومات الشؤون الجارية، بينما كان للإذاعة التجارية أهمية جزئية كمصدر للأخبار ومعلومات الشؤون الجارية، كما أظهرت الدراسة أن ثلاثة من بين كل عشرة مستمعين للإذاعة التجارية يعتقد أنهم تذمروا من المحتوى غير الملائم أو الاعلانات.

دراسة فدوار (2011): وهي دراسة مسحية ميدانية استهدفت الكشف عن مدى تعرض الشباب الجزائري للإذاعة وعلاقته بها، من خلال مقابلة عينة من الجمهور الجزائري بلغت (200) مفردة، ومن أهم ما كشفت عنه هذه الدراسة: أن الإناث كن أكثر تعرضا للإذاعة من الذكور، وأن التعرض للإذاعة يتناسب عكسيا مع المستوى التعليمي، حيث يزداد التعرض للإذاعات كلما انخفض المستوى التعليمي، كما بينت أن الاستماع للبرامج الإذاعية عبر الانترنت ضعيف وهامشي، ينحصر فقط في فئة قليلة من الشباب، وكشفت الدراسة عن أن التعرض للبرامج الإذاعية لا يكون مخططا وذا دافع، بمعنى أنه يحكمه السلوك التعودي، بينما كان الحصول على المعلومات هو الدافع الأساسي للتعرض للبرامج الإذاعية لدى نسبة معتبرة من أفراد العينة، وتترتب أهم الإشباعات لدى المبحوثين في زيادة المعلومات والاسترخاء وتثقيف الذات، بالإضافة إلى اكتساب مهارات جديدة وفهم الموضوعات والتنفيس العاطفي.

دراسة Hannides (2011): وهي دراسة مسحية كمية وكيفية، استهدفت دراسة مدى قدرة راديو المجتمع على الاستجابة لاحتياجات المجتمع في النيبال، وخصوصا المجتمعات النائية والفقيرة، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة: أنه على الرغم من وجود الجماعات المجتمعية والمسنين في القرى، ومحطات الراديو التي تعمل لدراسة بعض هذه القضايا في مقاطعة (أوكالدونجا) إلا أن العديد منهم يعمل في عزلة، والجهود التعاونية تزيد من فرص النجاح. وأظهرت الدراسة أنه على الرغم من أن الراديو جزء من المجتمع القروي، إلا أن الثروة المعرفية والتجارب في المجتمع مستبعدة في كثير من مضامين البرامج. كما كشفت الدراسة أنه على الرغم من عيوب محطات الراديو فإن القرويين مؤيدون لهذه المحطات، ويريدون أن تساعدهم في عمل أفضل، وإعطاء المجتمع صوتا يسمح بتوليد المحتوى المحلي، ويشجع الحوار.

دراسة Naqvi، Bloch، Niasو Kasi (2011): وهي دراسة مسحية هدفت إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه إذاعات FM في المجتمع الباكستاني، بالتطبيق على مدينة "كويتا" في إقليم بلوشستان في باكستان، والتي أجريت على عينة شملت (100) مفردة، ومن أهم نتائج هذه الدراسة: أن إذاعات الـ FM يتم الاستماع إليها من قبل جيل الشباب في مدينة كويتا، بسبب تركيزهم الأساسي على الترفيه والبرامج التفاعلية، وأنه يمكن استخدامها كأداة فعالة للتغيير الاجتماعي، وكشفت الدراسة أن الناس يفضلون الاستماع إلى هذه الإذاعات بسبب محتواها الممتع وجودة الصوت، وبينت الدراسة أن هناك مستوى رضا عال عن برامج إذاعات الـ FM لدى معظم المبحوثين، كما أظهرت الدراسة أن أغلب المبحوثين يعتقدون أن الأخبار وبرامج الأحداث الجارية تقدم صورة محايدة وغير متحيزة للقضايا الاجتماعية.

دراسة Cheatham (2012): وهي دراسة مسحية استهدفت التركيز على دراسة الجمهور الصغير في حرم جامعة "فالدوستا"، لدراسة ما إذا كان هناك وعي كاف بمحطة (Blaze FM) الإذاعية التي تبث في نطاق الجامعة كنمط إذاعة طلابية، وأجريت الدراسة على عينة من الطلاب شملت (215) من المشاركين من طلبة الجامعة، وقد تم استخدام أسلوب المجموعات المركزة، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة: أن أكثر من نصف المبحوثين (65 %) ليس لديهم معرفة بوجود المحطة الإذاعية، كما أن نسبة (55 %) من باقي المبحوثين الذين لديهم معرفة بالمحطة لا يستمعون إليها، وكشفت الدراسة أن عدم استماع المبحوثين للمحطة لا يعود لأنهم لا يستمعون للراديو، ولكن لأنهم ليس لديهم معرفة بأن مثل هذا المتنفس موجود، كما أظهرت مجموعات النقاش المركزة أن من وسائل زيادة الاستماع للإذاعة لديهم التسلية والمعلومات وقضاء وقت الفراغ جنبا إلى جنب مع إشباعات موضوعات أخرى.

دراسة Taghipour *et al*., (2013): وهي دراسة وصفية مسحية سعت إلى قياس اتجاهات الجمهور في مدينة أصفهان الإيرانية نحو الراديو المحلي، باستخدام أداة الاستبيان لعينة عشوائية طبقية من الجمهور شملت (384) فردا من مستمعي برامج الراديو المحلي، ومن أبرز ما كشفت عنه هذه الدراسة: وجود نسبة رضا عالية لدى المواطنين عن الإذاعة بنسبة (78.3 %)، كما بينت أن الموسيقى التقليدية الإيرانية واللهجة الأصفهانية في البرامج كانت من العوامل التي تجذب المستمعين لإذاعة أصفهان المحلية، بينما أبرزت أن اتجاهات المواطنين نحو توجيه الراديو مكرس لدور راديو المجتمع في خدمة الثقافة السائدة.

دراسة Ofcom (2013): وهي دراسة مسحية كمية كان هدفها الأساسي استكشاف مدى إدراك المستمعين للأخبار المحلية وتوقعاتهم من المعلومات المحلية المقدمة في الراديو التجاري، وتم إجراء المسح على عينة حصصية من المستمعين البريطانيين البالغين شملت (2434) فردا عن طريق المقابلة عبر الكمبيوتر، والتي أجريت بواسطة ملتقى رابطة بحوث جمهور الراديو، ونشرت نتائج المسح من قبل مكتب الاتصال البريطاني، ومن أهم هذه النتائج أن غالبية السكان البريطانيين البالغين يستمعون للراديو المحلي كل أسبوع، وأن غالبية مستمعي الراديو المحلي (85 %) يقولون إنهم يستمتعون بالأخبار المحلية، وأن أكثر من نصف مستمعي الراديو المحلي يستخدمون الراديو المحلي كمصدر للتقارير حول حركة المرور والسفر، وبينت الدراسة أن أغلبية مستمعي الراديو المحلي راضون عن الطريقة التي تغطي بها محطتهم الأخبار المحلية، كما كشفت الدراسة أنه على الرغم من وجود تهديد تكنولوجي للراديو إلا أن التكنولوجيا الجديدة وسلوكيات الاستهلاك الإعلامي عززت أيضا من مكانة الإذاعات بتوسيع الوصول.

دراسة Fortune وChongong (2013): وهي دراسة مسحية مقارنة، هدفت إلى معرفة ما إذا كانت التطورات الحديثة في البث الاذاعي وانتشار تكنولوجيا الرسائل القصيرة زادت من وصول المرأة للمعلومات، ومواجهة احتياجاتها في ثلاثة بلدان في غرب أفريقيا، هي سيراليون، ليبيريا، وغينيا، واعتمدت على أداة الاستبيان ومجموعات النقاش المركزة، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة: أن المرأة أظهرت اهتماما إلى حد ما في المساهمة في الحوار الوطني وفي مجالها المحلي العام، وكان الراديو المجتمعي أداة هامة في التمكين لها، ومساهمته في تعليم وتنمية المرأة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الراديو يتناول عادة برامج المرأة من خلال تفسير ضيق في قضايا النوع، تتضمن الزواج ورعاية الطفولة أو المسؤوليات العائلية، ولا يدرس احتياجاتها السياسية أو الاقتصادية الأخرى، وبينت الدراسة كذلك أن تكنولوجيا الرسائل النصية تقدم بدائل للاتصال مع محطات الراديو.

دراسة نجادات وشطناوي (2014): وهي دراسة وصفية قامت على منهج المسح للجمهور، وتحليل مضمون البرامج التي عنيت بنشر ثقافة السلام والتنمية عبر إذاعة "مرايا" في دولة جنوب السودان؛ لمعرفة مدى تأثر الجمهور بالرسائل التي تبثها الإذاعة، من خلال دراسة عينة عشوائية من (12) برنامجا، وإجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية من السكان في العاصمة جوبا شملت (400) مبحوث، ومما توصلت إليه هذه الدراسة: أن الإذاعة أظهرت اهتماما بتدعيم القيم الايجابية عند الجمهور، من خلال الموضوعات التي تقوم بطرحها فيما يخص ثقافتي السلام والتنمية في مجتمع جنوب السودان، وأظهرت النتائج الميدانية أن الغالبية العظمى من المبحوثين يستمعون إلى إذاعة "مرايا"، كما أشارت نسبة (90.3 %) من عينة الدراسة أنهم يثقون بدرجة مرتفعة بإذاعة "مرايا" كإحدى الوسائل الإعلامية التي يحصلون منها على معلومات عن التنمية والسلام، كما بينت الدراسة وجود نوع من التأثيرات لدى المبحوثين لا سيما التأثيرات المعرفية.

دراسة Padmakumar (2015): وهي دراسة مسحية كمية وكيفية، استهدفت دراسة طبيعة الاستماع لراديو FM بين المستمعين السلبيين، وأسباب الاستخدام السلبي، وفهم اتجاهات المستمعين السلبيين نحو المحطات التجارية، ومواقع الشبكات الاجتماعية في مقاطعة (مانغالور) جنوب الهند، من خلال المقابلات الكيفية، بالإضافة إلى إجراء دراسة كمية على عينة من (200) مفردة من المستمعين، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة: أن توقعات الجمهور من الراديو كانت أكثر من الأشكال الترفيهية الحالية؛ بسبب قلة استعداد مديري البرامج لأخذ المبادرات لتقديم الابتكارات، كما كشفت الدراسة أن كل محطات راديو الـ FM الخاصة تتبع نفس الأنماط من البرمجة، وأن المستمع النشط لمحطات الراديو الخاصة في الهند غير قادر على التفريق بين محتوى محطات الراديو، وأكدت النتائج أن البرمجة أو سياسة المحتوى غالبا تعيد ترتيب الاعتبارات التجارية في العقل، فالمبيعات والتسويق تأخذ الأولوية أكثر في البرمجة، كما أشارت النتائج إلى ضرورة أن تعيد هذه الإذاعات النظر في سياستها الموسيقية وتتجنب تكرار الأغاني.

دراسة Usua وMichael (2015): وهي عبارة عن دراسة مسحية باستخدام أداة الاستبيان على عينة من الشباب في ثلاث جامعات في نيجيريا، في ولاية (River's State) شملت (450) مبحوثا، سعت إلى التعرف على اتجاهات الشباب الجامعي نحو إذاعتي "نيجيريا إنفو" و "راديو اليوم" كمحطات للحوار، ومن أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة: أن الإذاعتين محل الدراسة لم تكونا مفضلتين لدى المبحوثين، كما يرى المبحوثون أن المحطتين لا تتضمنان في جدولة برامجهما الأشكال البرامجية التي تقدم لهم التسلية، وأظهرت الدراسة أيضا أن من أهم أسباب عدم تفضيل الاستماع للإذاعتين محل الدراسة أن برامجهما مملة بسبب اعتماد الإذاعتين على لغة وبرامج الحوار والمقابلات فقط.

دراسة Margaret.Patricia وOmolaya (2015): وهي دراسة وصفية كمية، تم إجراؤها على عينة من مستمعي إذاعة (إنسبيريشن إف إم)، في منطقة ماريلاند في العاصمة النيجيرية لاجوس، شملت (250) مبحوثا، من خلال أداة الاستبيان لدراسة أنماط استماعهم، ومدى رضاهم عن الإذاعة، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أنها توصلت إلى أن غالبية المبحوثين (70 %) يصنفون كمستمعين نشطين للإذاعة؛ كونهم يستمعون للإذاعة يوميا وبصفة مستمرة، وأشارت الدراسة إلى أن أهم العوامل التي تؤثر في نمط الاستماع للإذاعة، مترتبة في التقديم الفريد على الهواء، يليه عامل النمط المنزلي العائلي للمحطة، ثم جودة محتوى البرامج، حيث كانت هذه العوامل الأكثر جذبا في الاستماع للإذاعة، كما كشفت الدراسة عن وجود نسبة رضا عالية عن البرامج بلغت (96 %)، بما يكشف عن تحقيق نسبة إشباع عالية من استخدام المستمعين لها، وبينت الدراسة أنه على الرغم من أن الإذاعة محطة ذات توجه عائلي فإن أغلبية المستمعين لها (60 %) هم من الطلاب.

دراسة Sharma (2016): وهي عبارة عن دراسة وصفية، استخدمت منهج المسح الكمي لعينة مكونة من (200) مبحوث من الطلبة الجامعيين والقرويين والقاطنين في مناطق مختلفة في مقاطعة نويدا في الهند، واستهدفت الدراسة التعرف على مدى استماع المبحوثين لإذاعات الـ FM في المقاطعة في الحضر والريف، وعادات استماع المبحوثين والبرامج التي يفضلونها، ومن أهم ما كشفت عنه هذه الدراسة: أن نصف المبحوثين تقريبا في المقاطعة يستمعون إلى الراديو بشكل متكرر، كما كانت النساء أكثر ميلا إلى الراديو في عينة الحضر بالمقارنة بعينة الريف، كما بينت الدراسة أن أغاني الأفلام كانت الأكثر تفضيلا لدى المبحوثين الذين يستمعون إليها عبر إذاعات الإف إم، يليها الموضوعات الإخبارية، ثم الأغاني الشعبية، ثم الأحاديث.

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة ما يلي:

- تباينت الدراسات في دراسة اتجاهات الجمهور من حيث كونه جمهورا عاما أو خاصا، حيث اتجهت بعض الدراسات إلى قياس اتجاهات الجمهور العام، كالاتجاهات نحو الأداء الإذاعي العام للمحطات الإذاعية، وتقييم استخدامات الجمهور، وعلاقته بالبرامج الإذاعية بوجه عام، بينما اتجهت دراسات أخرى نحو قياس اتجاهات الجمهور الخاص النوعي، حيث يزداد هذا الاتجاه نظرا لزيادة ظاهرة التخصص في المحطات الإذاعية المجتمعية والتجارية، أو حتى الرسمية المتخصصة التي تتبع جهة معينة، وتمارس وظيفة إعلامية محددة، كما هو في أشكال الإذاعات التعليمية أو السياحية أو الأمنية وغيرها، وهو ما يؤكد على عمق العلاقة بين الإذاعات وخدمة المجتمع في العصر الحديث، وهو أيضا ما تسعى إليه هذه الدراسة التي بين أيدينا في استكشاف حدود هذه العلاقة للإذاعات الخاصة في المجتمع اليمني.
- وجود اختلاف في التصميمات النظرية والمنهجية والأدوات والأساليب البحثية في جمع البيانات والمعلومات وطرق تحليلها في البحوث التي يتم إجراؤها حول الإذاعات، حيث شملت مناهج وأساليب كمية وكيفية، بالإضافة إلى أدوات بحثية متنوعة، كالمقابلة المتعمقة ومجموعات النقاش المركزة والاستبيان كأدوات لمسح الجمهور المستمع للإذاعة، وقد استفاد الباحث من عدد من هذه الأدوات بمقاييسها المختلفة في تصميم أداة البحث وتطوير التساؤلات والفروض الخاصة بالدراسة الحالية.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.3

الإطار النظري للدراسة:

تستفيد هذه الدراسة من مدخل الاستخدامات والإشباعات كمدخل نظري ملائم لأهداف الدراسة وفروضها، ولأن هذا المدخل يقوم أساسا على تصور الوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام ومحتواها من جانب ودوافع الفرد من التعرض إليها من جانب آخر "فإن كل البحوث والدراسات التي تمت في هذا المجال كانت تقوم على اختبار العلاقة بين الوظائف التي تتم صياغتها في إطار الدوافع والحاجات، وبين تعرض الفرد وكثافته لهذا التعرض، بناء على إطار نظري أساسه التحليل الوظيفي من جانب ونظريات الدوافع من جانب آخر" (عبد الحميد، 2004، 272)، ويتلاءم هذا المدخل مع الدراسة، لأن "منظور الاستخدامات والإشباعات يحقق ثلاثة أهداف رئيسية هي: السعي إلى اكتشاف كيف يستخدم الأفراد وسائل الاتصال، وشرح دوافع التعرض لوسيلة معينة والتأكيد على نتائج استخدام وسائل الاتصال" (مكاوي والسيد، 2002، 241)،كما يتلاءم هذا المدخل مع أهداف الدراسة، "لأن توقعات الجمهور بشأن خصائص وسمات وسائل الإعلام ترتبط بالإشباعات التي من المنتظر الحصول عليها من تلك الوسائل" (الطرابيشي والسيد، 2006، 255)، وذلك يفيد الباحث في تحديد أو قياس اتجاهات المبحوثين نحو هذه الإذاعات بناء على حجم توقعات المبحوثين من أدائها.

مشكلة الدراسة:

برزت الإذاعات الخاصة كجزء من المشهد الإعلامي اليمني في السنوات الأخيرة، وتحديدا منذ أكتوبر 2010، وهو موعد انطلاق أول بث لإذاعة خاصة غير حكومية في اليمن عبر إذاعة يمن FM من مدينة عدن، والذي ترافق مع تدشين فعاليات كأس (خليجي 20) الرياضي على تردد (99.9)، والتي انتقلت لاحقا إلى العاصمة صنعاء، وتبع ذلك توالد العديد من المحطات الإذاعية الخاصة التي نشأت تباعا، والتي يصل عددها حاليا إلى ما يقرب من (18) محطة إذاعية خاصة، جميعها تعمل بموجات الإف إم، تبث من العاصمة صنعاء، وهي إذاعات خاصة غير حكومية، بعضها يتبع النمط التجاري، وبعضها يتبع جهات خاصة غير تجارية، ولكل منها سياستها الاعلامية وتوجهاتها الخاصة.

ومما يجدر ذكره هنا أن كل هذه المحطات تعمل وفق الأمر الواقع، إذ لا تملك تراخيص رسمية للبث، حيث لا وجود لقانون يمني يسمح أو ينظم إنشاء مثل هذه المحطات الخاصة، على الرغم من وجود مشروع قانون تم تقديمه إلى مجلس النواب للإعلام المسموع والمرئي، إلا أن هذا القانون لم يقر حتى الآن، وبالتالي فهذه المحطات لا تستند إلى وضعية قانونية، ولا تمتلك تراخيص قانونية بالعمل، بل هي تعمل وفق منطق المسكوت عنه حتى اللحظة، وتستفيد من الظروف الحالية في العمل دون رقيب قانوني، لكن ذلك – قطعا – ليس في مصلحة هذه المحطات، حيث تظل مهددة بالإغلاق في أي لحظة، والتعرض لكثير من الضغوط نتيجة للأوضاع التي تمر بها البلاد.

لقد أبدت المحطات الإذاعية الخاصة قدرة أكبر على التكيف مع الظروف الصعبة التي تعيشها مقارنة بالصحف التقليدية أو المحطات التلفزيونية، ففي فترة وجيزة من التوقف القسري الذي فرض على هذه المحطات الإذاعية الخاصة، عادت للبث مرة أخرى فيما يبدو وفق حالة من التكيف مع الواقع الجديد، وبحلة برامجية مستأنسة لا تثير عليها الكثير من المشكلات، بل ظهرت محطات أخرى جديدة لا تزال تتوالد كذلك بين فترة وأخرى وبشكل مستمر، هذه التجربة الإذاعية الفريدة في نشأتها وتطبيقها أيا كان الأمر والتي مر عليها قرابة سبع سنوات تقريبا منذ 2010 وحتى الآن، تبقى تجربة إذاعية جديرة بالبحث والدراسة، لتقييم مدى نجاح أو فشل هذه التجربة، من حيث الجمهور المستخدم لهذا النمط من الإذاعات الخاصة، والذي يزداد استخدامه لها يوما بعد آخر، وخصوصا مع ظروف التعرض الصعبة للوسائل الإعلامية الأخرى، ونظرا لانقطاع التيار الكهربائي معظم الوقت عن المدن اليمنية عموما.

وبناء عليه تحددت مشكلة هذه الدراسة في الكشف عن علاقة الجمهور اليمني بالإذاعات المحلية الخاصة، من حيث أنماط ودوافع تعرضه لها، وقياس تأثير هذه العلاقة في تشكيل اتجاهاته نحوها.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.3

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- **أنها تقدم جهدا بحثيا في مجال إعلامي جديد في اليمن، هو مجال الإذاعات الخاصة، كتجربة إذاعية ناشئة في المجتمع اليمني لم يسبق أن خضع للدراسة والبحث في حدود علم الباحث.**
- **أنها تستكشف واقع الأداء الإعلامي اليمني الخاص بعيدا عن واقع الأداء الإعلامي الرسمي ومشكلاته، وبالتالي ترسم الدراسة ملامح التحول في مجال الإعلام الخاص كمجال بحاجة إلى تقييم بشكل ملح.**
- **أنها محاولة لترشيد جوانب العمل الاذاعي الخاص، والتعرف على بعض نقاط قوته وضعفه ومشكلاته، بما يساهم في التعرف على بيئة العمل التي يعمل فيها هذا النوع من الإعلام في المجتمع اليمني.**
- **مساعدة القائمين بالاتصال في هذه المحطات الإذاعية في الحصول على معلومات علمية تساعدهم على تقييم واقع تجربتهم الإعلامية من خلال التعرف على اتجاهات الجمهور نحو الأداء الإعلامي.**
- **إلقاء الضوء على أساليب الممارسة الإعلامية للمحطات الإذاعية الخاصة، وفتح المجال أمام المهتمين والمعنيين والممارسين للعمل الاذاعي نحو مزيد من البحث والتقييم، لتجويد الخدمات الإذاعية بما يتناسب مع متطلبات الجمهور واحتياجاته، وبما يتوافق مع المعايير المهنية والوظيفية والمؤسسية السليمة في المجال الإعلامي الاذاعي.**

أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. **التعرف على مدى متابعة الجمهور اليمني للإذاعات المحلية الخاصة.**
2. **تحديد دوافع تعرض الجمهور اليمني للإذاعات المحلية الخاصة.**
3. **الكشف عن المواد والبرامج التي يحرص الجمهور اليمني على التعرض لها في الإذاعات المحلية الخاصة.**
4. **تحديد تفضيلات الجمهور اليمني للمحتوى البرامجي للإذاعات المحلية الخاصة.**
5. **قياس مستويات تعرض الجمهور اليمني للإذاعات المحلية الخاصة.**
6. **الكشف عن أولويات اهتمام الجمهور اليمني بالإذاعات المحلية الخاصة.**
7. **قياس اتجاهات الجمهور اليمني نحو الأداء الإعلامي للإذاعات المحلية الخاصة.**

تساؤلات الدراسة:

تدور هذه الدراسة حول التساؤلات البحثية التالية:

1. **ما مدى تعرض الجمهور اليمني للإذاعات المحلية الخاصة؟**
2. **ما هي وسائل تعرض الجمهور اليمني للإذاعات المحلية الخاصة؟**
3. **ما المواد والبرامج التي يستمع إليها الجمهور اليمني من الإذاعات المحلية الخاصة؟**
4. **ما هي مستويات تعرض الجمهور اليمني للإذاعات المحلية الخاصة؟**
5. **ما هي دوافع تعرض الجمهور اليمني للإذاعات المحلية الخاصة؟**
6. **ما الاشباعات المتحققة من تعرض الجمهور اليمني للإذاعات المحلية الخاصة؟**
7. **ما هي اتجاهات الجمهور اليمني نحو الإذاعات المحلية الخاصة؟**

فروض الدراسة:

قامت هذه الدراسة على اختبار الفرضيات التالية:

1. **توجد علاقة ارتباطية بين مستوى تعرض الجمهور اليمني للإذاعات المحلية الخاصة والاتجاه نحوها.**
2. **توجد علاقة ارتباطية بين دوافع تعرض الجمهور اليمني للإذاعات المحلية الخاصة والاتجاه نحوها.**
3. **توجد علاقة ارتباطية بين الإشباعات المتحققة من تعرض الجمهور اليمني للإذاعات المحلية الخاصة والاتجاه نحوها.**
4. **توجد فروق في اتجاهات الجمهور اليمني نحو الإذاعات المحلية الخاصة وفقا لمتغيرات (النوع – العمر – المستوى التعليمي – المستوى الاجتماعي والاقتصادي).**

حدود الدراسة:

تمثلت الحدود الموضوعية للدراسة في مجال الإذاعات المحلية الخاصة في المجتمع اليمني، أما حدودها المكانية والبشرية فقد اقتصرت على نطاق تغطيتها الجغرافية، من حيث البث في العاصمة صنعاء والقاطنين فيها، كما تمثلت حدودها الزمانية في الفترة من فبراير وحتى أغسطس 2017.

التعريفات الإجرائية:

- **الاتجاهات: هي حالة معرفية ذهنية وجدانية، تعبر عن موقف الفرد تجاه فكرة أو موضوع أو أداء معين.**
- **الإذاعات المحلية الخاصة: يقصد بها الإذاعات اليمنية التي تبث على النطاق المحلي، وتتبع القطاع الخاص غير الحكومي، سواء كانت إذاعات تجارية أو غير تجارية.**
- **التعرض: هو حجم ومستوى استماع الجمهور اليمني للإذاعات المحلية الخاصة.**
- **دوافع التعرض: يقصد بها مجموعة الأسباب التي تدفع الجمهور اليمني للاستماع للإذاعات المحلية الخاصة.**
- **إشباعات التعرض: هي النتائج والتأثيرات المتحققة لدى الفرد من استماعه للإذاعات المحلية الخاصة.**

منهجية البحث وإجراءاته:

نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تركز عموما على "وصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع معين أو موقف أو جماعة أو فرد معين" (حسين، 2006، 123)، وبالتالي هدفت إلى وصف سمات تعرض الجمهور اليمني واتجاهاته نحو الإذاعات المحلية الخاصة، بغرض معرفة الحقائق المتعلقة بهذه الظاهرة، كما تنطلق هذه الدراسة في مدخلها النظري من المدخل الاجتماعي كأحد مداخل الدراسات الإعلامية، فقد "أصبح مفهوم البعد الاجتماعي في بناء مدركات الفرد وعلاقته بوسائل الإعلام منذ بداية الأربعينيات مدخلا لتفسير السلوك والاستجابة إلى وسائل الإعلام" (عبد الحميد، 2000، 38)، وبالتالي تستفيد الدراسة من هذا المدخل في تحديد حاجات ودوافع استماع الجمهور اليمني للإذاعات المحلية الخاصة، وتحديد وتفسير اتجاهاتهم نحوها.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح والذي يعد "من أهم المناهج المستخدمة في الدراسات الإعلامية وأكثرها شيوعا، خاصة في البحوث الاستكشافية والبحوث الوصفية" (زغيب، 2009، 109)، ويعتبر منهج المسح "جهدا علميا منظما للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر المرتبطة بموضوع البحث، من العدد الحدي من المفردات المكونة لمجتمع البحث ولفترة زمنية كافية للدراسة" (حسين، 2006، 147)، واستخدمت هذه الدراسة منهج المسح في مسح جمهور وسائل الإعلام من خلال

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.3

تطبيقها لأداة الدراسة في مسح اتجاهات الجمهور اليمني نحو الإذاعات المحلية الخاصة بتوظيف شقي منهج المسح، "المسح الوصفي الذي يهتم بجمع البيانات وتحليلها بهدف الوصف والقياس الدقيق لمتغير أو أكثر، وصياغة النتائج في أطر مستقلة ترتبط بهذه المتغيرات، والمسح التحليلي الذي يشرح ويفسر لماذا تستمر حالة أو ظاهرة ما، ويستخدم عادة لاختبار العلاقة بين المتغيرات ورسم الاستدلالات التفسيرية" (عبد الحميد، 2000، 194).

أدوات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على أداة الاستقصاء "كأحد الأساليب الأساسية في جمع بيانات أولية أو أساسية أو مباشرة من العينة المختارة أو من جميع مفردات مجتمع البحث" (حسين، 2006، 206)، ويعتبر الاستقصاء من أكثر طرق جمع البيانات الأولية شيوعا في العلوم الاجتماعية، وفي الدراسات الإعلامية، نظرا لتنوعه وتعدد أشكاله، مما يجعله يخدم أغراضا مختلفة في البحوث المختلفة، وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأسئلة والمقاييس التي تم تضمينها في استمارة الاستقصاء بناء على الأهداف والتساؤلات والفروض الخاصة بالدراسة والتي تم تحكيمها من قبل عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص(*).

مجتمع وعينة الدراسة:

تحدد مجتمع الدراسة بمجموع الجمهور اليمني الذي يستمع للإذاعات الخاصة بوجه عام، على اعتبار أن "مجتمع الدراسة هو جميع الوحدات التي يرغب الباحث في دراستها" (زغيب، 2009، 240)، وبالتالي يتسع مجتمع الدراسة ليشمل كل المناطق الجغرافية التي يصل إليها بث هذه الإذاعات، بحيث يتمكن الجمهور من الاستماع إليها، وإن كان يتركز بشكل أكبر في حدود العاصمة صنعاء، نظرا لأن معظم هذه المحطات تستخدم محطات بث FM لا يتجاوز بثها حدود العاصمة صنعاء في الأغلب، وبالتالي "يمثل هذا المجتمع الكل أو المجموع الأكبر للمجتمع المستهدف الذي يهدف الباحث إلى دراسته، ويتم تعميم نتائج الدراسة على كل مفرداته" (عبد الحميد، 2000، 130).

ونظرا لصعوبة تطبيق الدراسة على مجتمع البحث بأكمله فقد اعتمدت الدراسة على اختيار عينة عشوائية حصصية من مستمعي الإذاعات المحلية الخاصة في العاصمة صنعاء شملت (300) مفردة، تم فيها مراعاة تمثيل خصائص المجتمع الأصلي كعينة احتمالية بسيطة، "وهي طريقة تتميز بخلوها من التحيز، وتستخدم بصفة أساسية في حالة تجانس مجتمع البحث" (حسين، 2006، 296)، كما "تضمن فرصة ظهور متساوية لكل مفردة من مفردات المجتمع ضمن العينة" (زغيب، 2009، 244).

الصدق والثبات:

اعتمدت الدراسة على عدد من الإجراءات الخاصة بصدق الأداة كتحكيم الاستبانة لدى المختصين وتعديلها وفقا لملاحظاتهم، كما تم إجراء اختبار قبلي للاستبانة على عينة جزئية من المبحوثين لاختبار صلاحية الأداة للتطبيق وما تحتاج إليه من تعديل، وجمع البيانات المطلوبة بطريقة مباشرة من المبحوثين، والتأكد من اكتمال البيانات المطلوبة واستبعاد الاستبانات غير الصالحة.

---

* أسماء المحكمين وفقا للترتيب الأبجدي وهم:
1 - د. أنور بن محمد الرواس – أستاذ مشارك – قسم الإعلام – كلية الآداب – جامعة السلطان قابوس.
2 - د. بلقيس محمد علوان – أستاذ مساعد – قسم الإذاعة والتلفزيون – كلية الإعلام – جامعة صنعاء.
3 - د. حسن محمد منصور – أستاذ مشارك – قسم الإعلام – جامعة الملك سعود.
4 - د. عبد الباسط محمد الحطامي – أستاذ مشارك – قسم الإذاعة والتلفزيون – كلية الإعلام – جامعة صنعاء.
5 - د. عبد الرحمن محمد الشامي – أستاذ – قسم الإذاعة والتلفزيون – كلية الإعلام – جامعة صنعاء وجامعة قطر.

الإجراءات الاحصائية:

تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS للتعامل مع بيانات الدراسة من حيث إدخال البيانات وإجراء الاختبارات الاحصائية، وقد استخدمت الدراسة النسب والتكرارات والمتوسط الحسابي والوزن المئوي بالإضافة إلى اختبار (T-test) لاختبار معنوية الفروق بين مجموعتين، وكذلك اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) لاختبار معنوية الفروق بين أكثر من مجموعتين، كما استخدمت الدراسة معامل ارتباط بيرسون الاحصائي لاختبار العلاقة بين المتغيرات الكمية.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

نتائج الدراسة وفقا للمحاور الأربعة التالية:

أولاً: النتائج المتعلقة بالتعرض للإذاعات المحلية الخاصة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بدوافع وإشباعات التعرض للإذاعات المحلية الخاصة.

ثالثاً: النتائج المتعلقة باتجاهات المبحوثين نحو الإذاعات المحلية الخاصة.

رابعاً: نتائج اختبارات فروض الدراسة.

جدول (1): الخصائص الديموغرافية للمبحوثين

المتغير		ك	%
النوع	ذكور	150	50
	إناث	150	50
	المجموع	300	100
العمر	من (15–30) سنة	152	50.7
	من (31–50) سنة	110	36.6
	أكثر من (50) سنة	38	12.7
	المجموع	300	100
المستوى التعليمي	أمي	23	7.7
	أساسي	30	10
	ثانوي	99	33
	جامعي	112	37.3
	مؤهل عالي	36	12
	المجموع	300	100
الحالة الاجتماعية	أعزب	141	47
	متزوج	150	50
	مطلق	4	1.3
	أرمل	5	1.7
	المجموع	300	100

جدول (1): يتبع

المتغير		ك	%
المهنة	موظف	94	31.2
	عمل حر	32	10.7
	عامل	20	6.7
	طالب	89	29.7
	مؤسسة عسكرية /أمنية	11	3.7
	ربة بيت	41	13.7
	عاطل	13	4.3
	المجموع	300	100
الدخل	أقل من (50) ألف ريال	198	66
	من (50–100) ألف ريال	82	27.3
	أكثر من (100) ألف ريال	20	7.6
	المجموع	300	100
نوع السكن	ملك	147	49
	إيجار	153	51
	المجموع	300	100
نوع الحي السكني	راقي	18	6
	متوسط	193	64.3
	شعبي	89	29.7
	المجموع	300	100

أولاً: النتائج المتعلقة بالتعرض للإذاعات المحلية الخاصة:

جدول (2): نسبة الاستماع للإذاعات المحلية الخاصة

الاستماع للإذاعات	ك	%
نعم	236	78.7
لا	64	21.3
المجموع	300	100

يشير الجدول السابق إلى ارتفاع نسبة الاستماع للإذاعات المحلية الخاصة لدى المبحوثين والتي بلغت (78.7 %)، ومع ذلك فإن نسبة (21.3 %) من المبحوثين لا يستمعون للإذاعات المحلية الخاصة مطلقا ولا علاقة لهم بها، وهي نسبة تزيد قليلا عن خمس المبحوثين، وبوجه عام تدل بيانات الجدول على ارتفاع نسبة الاستماع للإذاعات المحلية الخاصة لدى عينة الدراسة، على الرغم من أن كثيرا من هذه الإذاعات لا تزال حديثة النشأة، ومع ذلك يمكن القول إنها تحظى بجمهور واسع من المستمعين.

جدول (3): مدى الاستماع للإذاعات المحلية الخاصة

مدى الاستماع للإذاعات	ك	%
دائما	70	29.6
أحيانا	116	49.2
نادرا	50	21.2
المجموع	236	100

يتضح من الجدول السابق وجود مدى من الاستماع المتوسط لدى المبحوثين للإذاعات المحلية الخاصة، وهو ما تدل عليه نسبة الاستماع "أحيانا" بنسبة (49.2 %)، وهو ما يمثل نصف من يستمعون تقريبا، بينما يتوزع النصف الآخر ممن يستمعون على مدى الاستماع "دائما" في المرتبة الثانية وبنسبة (29.7 %)، في حين يأتي مدى الاستماع "نادرا" في المرتبة الأخيرة بنسبة (21.2 %)، وتكشف نسب مدى الاستماع هذه عن وجود علاقة استماع إيجابية لدى عينة الدراسة للإذاعات المحلية الخاصة تتراوح بين الاستماع المكثف والاعتيادي، في حين لا يمثل الاستماع النادر أكثر من خمس من يستمعون لهذه الاذاعات.

جدول (4): مدة الاستماع اليومي للإذاعات المحلية الخاصة

مدة الاستماع للإذاعات	ك	%
أقل من ساعة	88	37.3
من ساعة – ساعتين	75	31.8
أكثر من ساعتين	73	30.9
المجموع	236	100

يكشف الجدول السابق بعدد ساعات الاستماع للإذاعات المحلية الخاصة عن وجود قدر متقارب من التناسب بين فئات المدد الزمنية للاستماع لدى المبحوثين، حيث يتوزع من يستمعون لهذه الإذاعات بشكل متقارب بين الاستماع الأدنى (أقل من ساعة) والاستماع المتوسط (من ساعة إلى ساعتين) والاستماع المكثف (أكثر من ساعتين) يوميا كما هو ملاحظ من النسب الواردة في الجدول، مع زيادة طفيفة في نسبة فترة الاستماع الأدنى (أقل من ساعة) بنسبة (37.3 %)، وتثبت بيانات الجدول وجود تنوع متقارب لدى عينة الدراسة في توزيع مدة الاستماع للإذاعات المحلية الخاصة بحيث لا نلحظ وجود ميل نحو مدة استماع معينة.

جدول (5): فترات الاستماع للإذاعات المحلية الخاصة

فترة الاستماع	ك	%
صباحا من (6–12) ظهرا	107	45.3
ظهرا من (12–6) مساء	54	22.9
مساء من (6–12) ليلا	67	28.4
السهرة من (1–6) صباحا	8	3.4
المجموع	236	100

تدل بيانات الجدول السابق على تفضيل المبحوثين للاستماع للإذاعات المحلية الخاصة في الفترة الصباحية بنسبة تقترب من نصف عينة الدراسة بلغت (45.3 %)، تليها الفترة المسائية بنسبة (28.4) وتقترب منها نسبة الاستماع في فترة الظهيرة بنسبة (22.9 %)، بينما تعبر نتائج الجدول عن وجود استماع ضعيف

جدا للإذاعات المحلية في فترة السهرة حيث لم تتجاوز نسبتها (3.4 %) من عينة الدراسة، ويشير الجدول بشكل عام إلى تفضيل المبحوثين للاستماع للإذاعات المحلية الخاصة في الفترتين الصباحية والمسائية على غيرهما من الفترات الأخرى.

جدول (6): وسائل الاستماع للإذاعات المحلية الخاصة

وسائل الاستماع	ك	%
عبر جهاز الراديو العادي	142	60.2
عبر الهاتف المحمول	97	41.1
عبر جهاز الراديو الرقمي	59	25
عبر جهاز الستلايت/ الدش	7	3
عبر جهاز MP3	7	3
عبر شبكة الانترنت	3	1.3

* يحق للمبحوث اختيار أكثر من إجابة حيث (ن=236)

تدل بيانات الجدول السابق على استخدام المبحوثين لثلاث وسائل رئيسية في الاستماع للإذاعات المحلية الخاصة، يأتي في مقدمتها (جهاز الراديو العادي) بنسبة (60.2 %)، تليها وسيلة (الهاتف المحمول) بنسبة (41.1 %)، ثم (جهاز الراديو الرقمي) بنسبة (25 %)، مما يشير إلى غلبة استخدام أجهزة الراديو التقليدية في الاستماع لدى غالبية المبحوثين، مع دخول الهاتف المحمول كوسيط تقني جديد، يسهل من الاستماع للإذاعات، في الوقت الذي ظهرت فيه وسائل تقنية جديدة أخرى كالإنترنت أو أجهزة الـ MP3 كوسائل ليست ذات أهمية في الاستماع للإذاعات.

جدول (7): نسبة الاستماع العامة للإذاعات المحلية الخاصة

م	الإذاعة	يستمع		لا يستمع		الترتيب
		ك	%	ك	%	
1	يمن إف إم	221	93.6	15	6.4	1
2	يمن تايمز	126	53.4	110	46.6	6
3	يمن ميوزك	154	65.3	82	34.7	3
4	بانوراما إف إم	111	47	125	53	8
5	جراند إف إم	133	56.4	103	43.6	5
6	إيرام إف إم	157	66.5	79	33.5	2
7	صوت اليمن	120	50.8	116	49.2	7
8	صوت الشعب	74	31.4	162	68.6	11
9	سام إف إم	102	43.2	134	56.8	9
10	إف إم شباب	98	41.5	138	58.5	10
11	برق إف إم	50	21.2	186	78.8	14
12	راديو وطن	47	19.9	189	80.1	16

جدول (7): يتبع

م	الإذاعة	يستمع		لا يستمع		الترتيب
		ك	%	ك	%	
13	راديو الهوية	31	13.1	205	86.9	17
14	طيرمانة إف إم	50	21.2	186	78.8	15
15	إذاعة القرآن الكريم	153	64.8	83	35.2	4
16	طفولة إف إم	58	24.6	178	75.4	12
17	راديو دلتا	26	11	210	89	18
18	صحتك إف إم	56	23.7	180	76.3	13

*ن= 236

يتضح من بيانات الجدول السابق ما يلي:

- **تتصدر إذاعة (يمن إف إم) قائمة نسب الاستماع من بين كل الإذاعات المحلية الخاصة الأخرى، وبنسبة عالية جدا بلغت (93.6 %)، حيث تبوأت المرتبة الأولى في نسبة الاستماع.**
- **تأتي مجموعة الإذاعات المحلية الخاصة التي حققت نسبة استماع عالية أيضا تجاوزت أكثر من نصف من يستمعون لهذه الإذاعات، حيث جاءت إذاعة (إيرام إف إم) في المرتبة الثانية بنسبة استماع بلغت (66.5 %)، تليها إذاعة (يمن ميوزك) في المرتبة الثالثة بنسبة استماع بلغت (65.3 %)، تليها إذاعة (القرآن الكريم) في المرتبة الرابعة بنسبة استماع (64.8 %)، ثم تحل إذاعة (جراند إف إم) في المرتبة الخامسة بنسبة استماع (56.4 %)، في الوقت الذي حققت فيه إذاعة (يمن تايمز) المرتبة السادسة بنسبة استماع (53.4 %)، تليها إذاعة (صوت اليمن) في المرتبة السابعة بنسبة استماع (50.8 %).**
- **تأتي بعد ذلك مجموعة الإذاعات المحلية الخاصة التي حققت نسب استماع متوسطة تقترب من نصف عينة من يستمعون لهذه الإذاعات، وتضم هذه الإذاعات كلا من إذاعة (بانوراما إف إم) في المرتبة الثامنة بنسبة استماع (47 %)، ثم إذاعة (سام إف إم) في المرتبة التاسعة بنسبة استماع (43.2 %)، ثم إذاعة (إف إم شباب) في المرتبة العاشرة بنسبة استماع (41.5 %).**
- **أما باقي الإذاعات الأخرى فقد حققت نسب استماع منخفضة تراوحت بين ثلث من يستمعون لهذه الإذاعات فأقل، كما هو حال إذاعة (صوت الشعب) بنسبة استماع (31.4 %) وبين نسب استماع متدنية جدا لم تتجاوز (11 %) كما هو حال (راديو دلتا) كأدنى نسبة استماع واردة في الجدول.**

جدول (8): المواد والبرامج التي يستمع إليها المبحوثون من الإذاعات المحلية الخاصة

المواد والبرامج	ك	%
الأغاني والأناشيد	175	74.2
البرامج الترفيهية والمنوعة	117	49.6
المواد الإخبارية	112	47.5
البرامج الثقافية والأدبية	99	41.9
البرامج الدينية	94	39.8
البرامج الاجتماعية والفئوية	92	39

جدول (8): يتبع

المواد والبرامج	ك	%
البرامج الصحية	79	33.5
البرامج السياسية	64	27.1
الدراما والمسلسلات	38	16.1
الإعلانات	36	15.3
البرامج الرياضية	31	13.1
البرامج الاقتصادية	23	9.7

* يحق للمبحوث اختيار أكثر من إجابة حيث (ن=236)

تكشف بيانات الجدول السابق عما يلي:

- **أن أكثر المواد والبرامج متابعة من قبل المبحوثين من الإذاعات المحلية الخاصة تتحدد في (الأغاني والأناشيد) بنسبة بلغت (74.2 %)، وهو ما يؤكد على وجود مؤشرات قوية للاستخدام الترفيهي لهذه الإذاعات لدى المبحوثين.**
- **تأتي كل من البرامج الترفيهية والمنوعة في المرتبة الثانية من قائمة المواد والبرامج التي يستمع إليها المبحوثون من الإذاعات المحلية الخاصة وبنسبة (49.6 %)، تليها المواد الاخبارية بنسبة (47.5 %)، ثم البرامج الثقافية والأدبية بنسبة (41.9 %)، وهو ما يشير إلى بروز إلى حد ما لاستخدام المحتوى الإخباري لدى المبحوثين.**
- **تحظى البرامج الدينية والاجتماعية والفئوية والصحية بنسب استماع ملحوظة كما يبينها الجدول، ولكنها ليست مرتفعة على الرغم من حضور هذه البرامج في الخرائط البرامجية لبعض هذه الإذاعات.**
- **تتدنى نسب الاستماع لباقي المواد والبرامج في الإذاعات المحلية الخاصة لدى المبحوثين بنسب استماع ضعيفة، كالبرامج السياسية التي لا يتجاوز من يستمعون إليها ربع من يستمعون لهذه الإذاعات، وقد يعود ذلك إلى إشكاليات البرامج السياسية ومحتواها في بعض المحطات الإذاعية، أو لغياب المحتوى السياسي لكثير من هذه الإذاعات في مرحلتها الراهنة، كما أن هناك نسب استماع متدنية للدراما والمسلسلات قد يفسر أساسا بغياب هذا المحتوى البرامجي وندرته فيها، وكذلك إشكاليات إنتاجه، وكذلك الأمر بالنسبة للبرامج المتخصصة كالبرامج الرياضية والاقتصادية.**
- **ومن النتائج الهامة التي يشير إليها الجدول تدني اهتمام المبحوثين بالاستماع للإعلانات الإذاعية والذي لم يتجاوز نسبة (15.3 %) من المستمعين لهذه المحطات الإذاعية الذين لا يهتمون كثيرا بالاستماع إلى المحتوى الإعلاني في هذه الإذاعات كما تشير النتائج.**

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.3

ثانياً: النتائج المتعلقة بدوافع وإشباعات التعرض للإذاعات المحلية الخاصة:

جدول (9): دوافع الاستماع للإذاعات المحلية الخاصة

م	العبارة	موافق		غير موافق	
		ك	%	ك	%
1	معرفة ما يدور حولي من أحداث وقضايا.	172	72.9	64	27.1
2	البحث عن معلومات وقيم وأفكار معينة.	147	62.3	89	37.7
3	النقاش والتفاعل مع الآخرين.	97	41.1	139	58.9
4	التعرف على المواد الإعلانية والدعائية للمنتجات والخدمات.	83	35.2	153	64.8
5	الاستفادة في مجال العمل وتعلم مهارات جديدة.	122	51.7	114	48.3
6	قضاء وقت الفراغ.	177	75	59	25
7	تحقيق التسلية والمتعة.	178	75.4	58	24.6
8	الهروب من التوتر والمشكلات.	118	50	118	50
9	مشاركة الآخرين وعدم الشعور بالعزلة.	110	46.6	126	53.4
10	بحكم التعود على الاستماع فقط.	83	35.2	153	64.8

*ن= 236

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يلي:

- **تنوع دوافع استماع المبحوثين للإذاعات المحلية الخاصة، حيث تجمع ما بين الدوافع النفعية والدوافع الطقوسية على تفاوت في الاتجاه نحو هذه الإذاعات بين الموافقة والرفض.**
- **جاءت أبرز الدوافع النفعية من الاستماع للإذاعات المحلية الخاصة لدى المبحوثين ممثلة في الدافع المعرفي (معرفة ما يدور حولي من أحداث وقضايا) بنسبة (72.9 %)، يليه دافع (البحث عن معلومات وقيم وأفكار معينة) بنسبة (62.3 %)، في حين كان اتجاه المبحوثين الأغلب نحو عدم الموافقة على دوافع نفعية أخرى، كالنقاش والتفاعل مع الآخرين، والتعرف على المواد الإعلانية والدعائية للمنتجات والخدمات، حيث لم تظهر اتجاهات موافقة كبيرة نحو وجود هذه الدوافع، وهو ما يدعم النتيجة السابقة المتعلقة بعدم اهتمام المبحوثين بالمحتوى الإعلاني.**
- **جاءت أبرز الدوافع الطقوسية من الاستماع للإذاعات المحلية الخاصة لدى المبحوثين متمثلة في دافعين أيضا هما: (تحقيق التسلية والمتعة) بنسبة موافقة (75.4 %)، وكذلك دافع (قضاء وقت الفراغ) بنسبة موافقة (75 %)، وهو ما يتوافق مع النتيجة الخاصة بتفضيل المبحوثين للمواد الغنائية والترفيهية من المحتوى البرامجي لهذه الإذاعات، ويتوافق مع مثل هذه الدوافع المشار إليها هنا، في الوقت الذي كانت فيه إجابات المبحوثين تميل بشكل أكبر نحو عدم الموافقة على تحقيق دوافع طقوسية مثل مشاركة الآخرين، وعدم الشعور بالعزلة أو دافع التعود على الاستماع.**

جدول (10): إشباعات التعرض للإذاعات المحلية الخاصة

م	العبارة	موافق		غير موافق	
		ك	%	ك	%
1	الإحساس بفهم وإدراك ما حولي.	162	68.6	74	31.4
2	الشعور بالإنتماء والإندماج الاجتماعي.	140	59.3	96	40.7
3	تحقيق الذات واكتساب الهوية الشخصية.	91	38.6	145	61.4
4	الشعور بالراحة والمتعة.	185	78.4	51	21.6
5	القدرة على مواجهة المشكلات واتخاذ القرار.	82	34.7	154	65.3
6	الإحساس بالأمن وتجنب المخاطر والتوترات.	83	35.2	153	64.8
7	التنفيس ودعم الأحاسيس والمشاعر الذاتية.	138	58.5	98	41.5
8	دعم القيم والاتجاهات الشخصية.	116	49.2	120	50.8

*ن= 236

تدل بيانات الجدول السابق على ما يلي:

- **وجود أربعة أنواع من الإشباعات المتحققة لدى المبحوثين من الاستماع للإذاعات المحلية الخاصة، حيث تميل إجابات المبحوثين نحو الموافقة عليها، ويأتي على رأس هذه الإشباعات (الشعور بالراحة والمتعة) بنسبة موافقة بلغت (78.4 %)، وهو ما يعزز الاستخدام الترفيهي لهذه الإذاعات ومحتواها البرامجي، كما أشارت نتائج سابقة متعلقة بطبيعة المواد والبرامج التي يتم الاستماع إليها وتتفق مع دوافع التعرض التي سبق توضيحها، ثم يأتي ثانيا دافع (الإحساس بفهم وإدراك ما حولي) بنسبة موافقة بلغت (68.6 %)، يليه دافع (الشعور بالإنتماء والإندماج الاجتماعي) بنسبة موافقة (59.3)، وأخيرا دافع (التنفيس ودعم الأحاسيس والمشاعر الذاتية) بنسبة موافقة (58.5 %).**
- **كان الاتجاه نحو تحقق الإشباعات الأربعة الأخرى يميل نحو عدم الموافقة، حيث كانت هذه الإشباعات أقل تحققا لدى المبحوثين، وأبرز هذه الإشباعات الأقل تحققا (القدرة على مواجهة المشكلات واتخاذ القرار) بنسبة عدم موافقة بلغت (65.3 %)، يليه إشباع (الإحساس بالأمن وتجنب المخاطر) بنسبة عدم موافقة بلغت (64.8 %)، ثم دافع (تحقيق الذات واكتساب الهوية الشخصية) بنسبة عدم موافقة (61.4 %)، ثم دافع (دعم القيم والاتجاهات الشخصية) بنسبة عدم موافقة بلغت (50.8 %).**
- **بوجه عام تكشف قائمة الإشباعات في الجدول عن قدرة الإذاعات محل الدراسة على تحقيق إشباعات معرفية ووجدانية أكثر من قدرتها على تحقيق إشباعات أخرى أكثر عمقا وتعقيدا، كتحقيق الذات واتخاذ القرار وتكوين ودعم القيم والاتجاهات.**

ثالثاً: النتائج المتعلقة باتجاهات المبحوثين نحو الإذاعات المحلية الخاصة:

جدول (11): اتجاهات المبحوثين نحو الإذاعات المحلية الخاصة

م	العبارة	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	تمثل إضافة جديدة للإعلام اليمني.	142	60.1	58	24.6	36	15.3	2.45	0.75	81.64
2	تقدم خطابا إعلاميا مختلفا وجديدا.	88	37.3	77	32.6	71	30.1	2.07	0.82	69.07
3	تمتاز برامجها بالتجديد والتنوع والجاذبية.	104	44.1	76	32.2	56	23.7	2.20	0.80	73.45
4	تلبي احتياجات الجمهور اليمني بكل فئاته.	62	26.3	79	33.5	95	40.2	1.86	0.81	62.01
5	تعتمد على كوادر متخصصة ومؤهلة.	61	25.9	94	39.8	81	34.3	1.92	0.77	63.84
6	تمثل تجربة إذاعية جديدة تستحق الإشادة.	89	37.7	94	39.8	53	22.5	2.15	0.76	71.75
7	تعتبر مجرد تجارب إذاعية غير ناضجة.	96	40.7	75	31.8	65	27.5	2.13	0.82	71.05
8	تكرر نفس الخطاب الإعلامي المعتاد.	77	32.6	73	31	86	36.4	1.96	0.83	65.40
9	لا تقدم جديدا وليس لها هوية ورسالة واضحة.	110	46.6	82	34.7	44	18.7	2.28	0.76	75.99
10	تفتقر إلى الكوادر المتخصصة والمؤهلة.	59	25	86	36.4	91	38.6	1.86	0.79	62.15
11	لا تهتم باحتياجات وتطلعات الجمهور اليمني.	83	35.2	82	34.7	71	30.1	2.05	0.81	68.36
12	لا اعتمد عليها كمصادر للمعلومات.	71	30.1	72	30.5	93	39.4	1.91	0.83	63.56

*ن= 236

تشير نتائج الجدول السابق إلى ما يلي:

- **وجود اتجاهات إيجابية قوية لدى مستمعي الإذاعات المحلية الخاصة في أربع من العبارات الإيجابية الواردة في المقياس تجاوزت متوسطاتها (2) درجة، حيث يرى المبحوثون أن هذه الإذاعات تمثل إضافة جديدة للإعلام اليمني وأنها تقدم خطابا إعلاميا مختلفا، وأن هناك جاذبية وتنوعا في البرامج مع تقدير التجربة الإذاعية بوجه عام، إلا أن أبرز هذه الاتجاهات الإيجابية كما تكشف عنها خانة الموافقة تمثلت في أن هذه الإذاعات تمثل إضافة جديدة للإعلام اليمني بنسبة موافقة بلغت (60.1 %)، وتنوع وجاذبية البرامج بنسبة موافقة (44.1 %)، مما يدل على وجود اتجاه إيجابي ولكنه متحفظ نحو هذه الإذاعات.**
- **بالمقابل برزت اتجاهات سلبية قوية أيضا نحو بعض العبارات في المقياس عبر عنها المبحوثون من حيث كون هذه الإذاعات لا تمتلك رسالة أو هوية واضحة، وتمثل تجربة إذاعية غير ناضجة، وضعف الاهتمام باحتياجات وتطلعات الجمهور اليمني عموما، وهي عبارات تجاوزت متوسطاتها (2) درجة،**

في حين وجدت اتجاهات سلبية متوسطة تتراوح بين (1–2) درجة حول عبارات، مثل تكرار نفس الخطاب الإعلامي المعتاد، وافتقارها إلى الكوادر المتخصصة والمؤهلة، وقلة الاعتماد عليها كمصادر للمعلومات.

جدول (12): أسباب عدم الاستماع للإذاعات المحلية الخاصة

أسباب عدم الاستماع	ك	%
لأنها تتبع سياسة لا أتفق معها.	26	40.6
أفضل وسائل أخرى.	25	39.1
ليس لدى وقت للاستماع إليها.	24	37.5
لا أجد فيها ما يفيد.	24	37.5
برامجها لا تعجبني.	23	35.9
لا أمتلك وسيلة أستمع بها للإذاعات.	16	25

* يحق للمبحوث اختيار أكثر من إجابة حيث (ن=64)

تكشف بيانات الجدول السابق عن تعدد الأسباب التي أدت إلى وجود نسبة من عينة الدراسة لا يستمعون للإذاعات المحلية الخاصة، وكان أبرز هذه الأسباب متمثلا في السياسة التي تتبعها هذه الإذاعات والتي لا يتفق المبحوثون معها بنسبة (40.6 %)، ثم يأتي عامل تفضيل وسائل إعلامية أخرى بنسبة (39.1 %)، ثم يأتي عاملا عدم وجود وقت للاستماع وعدم الاستفادة من البرامج التي تقدمها بنسبة (37.5 %)، أو عدم الإعجاب بالمحتوى البرامجي، في حين أشارت نسبة (25 %) ممن لا يستمعون أنهم لا يمتلكون وسيلة للاستماع للإذاعات، هذه العوامل مجتمعة جعلت أكثر من خمس عينة الدراسة لا يستمعون للإذاعات المحلية الخاصة، كما تم الإشارة إليه في بداية عرض نتائج هذه الدراسة.

رابعاً: نتائج اختبار فروض الدراسة:

هذا الجزء يَعرض النتائج المتعلقة باختبار فروض الدراسة والذي تطلب وضع بعض المقاييس الخاصة بمتغيرات الفروض، وتتضمن ثلاثة مقاييس هي: مقياس مستوى التعرض للإذاعات المحلية الخاصة، ومقياس الاتجاه نحو الإذاعات المحلية الخاصة، ومقياس المستوى الاقتصادي الاجتماعي للمبحوثين، وتتضح هذه النتائج فيما يلي:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية بين مستوى تعرض الجمهور اليمني للإذاعات المحلية الخاصة والاتجاه نحوها:

جدول (13): العلاقة بين مستوى التعرض للإذاعات المحلية الخاصة والاتجاه نحوها

المتغيرات	الاتجاه نحو الاذاعات	
	قيمة معامل بيرسون	مستوى المعنوية
مستوى التعرض للإذاعات المحلية الخاصة	0.448	0.000

*ن= 236

باستخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين متغيري مستوى التعرض للإذاعات المحلية الخاصة والاتجاه نحو هذه الإذاعات تبين وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين المتغيرين، حيث كان مستوى المعنوية (0.000)، وهي علاقة إيجابية متوسطة الشدة، كما يتضح من قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.448)، وذلك يعني أنه كلما زاد معدل تعرض المبحوثين للإذاعات المحلية الخاصة زادت اتجاهات المبحوثين نحو هذه الإذاعات، وعليه فإننا نقبل الفرض الأول القائل بوجود علاقة ارتباطية بين مستوى

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.3

التعرض للإذاعات المحلية الخاصة والاتجاه نحوها.

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطية بين دوافع تعرض الجمهور اليمني للإذاعات المحلية الخاصة والاتجاه نحوها:

جدول (14): العلاقة بين دوافع التعرض للإذاعات المحلية الخاصة والاتجاه نحوها

المتغيرات	الاتجاه نحو الاذاعات	
	قيمة معامل بيرسون	مستوى المعنوية
دوافع التعرض للإذاعات المحلية الخاصة	0.473	0.000

*ن= 236

يشير الجدول السابق وفقا لمعامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين متغيري دوافع التعرض للإذاعات المحلية الخاصة والاتجاه نحو هذه الإذاعات إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين المتغيرين، حيث كان مستوى المعنوية (0.000)، وهي أيضا علاقة إيجابية متوسطة الشدة، كما تشير إلى ذلك قيمة معامل بيرسون (0.473)، وذلك يعني أنه كلما زادت دوافع التعرض للإذاعات المحلية الخاصة زادت الاتجاهات نحو الإذاعات المحلية الخاصة لدى المبحوثين، وبناء عليه فإننا نقبل الفرض الثاني القائل بوجود علاقة ارتباطيه بين دوافع التعرض للإذاعات المحلية الخاصة والاتجاه نحوها.

الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباطية بين الإشباعات المتحققة من تعرض الجمهور اليمني للإذاعات المحلية الخاصة والاتجاه نحوها:

جدول (15): العلاقة بين إشباعات التعرض للإذاعات المحلية الخاصة والاتجاه نحوها

المتغيرات	الاتجاه نحو الاذاعات	
	قيمة معامل بيرسون	مستوى المعنوية
إشباعات التعرض للإذاعات المحلية الخاصة	0.516	0.000

*ن= 236

باستخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين متغيري إشباعات التعرض للإذاعات المحلية الخاصة والاتجاه نحوها تبين وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين المتغيرين، حيث كان مستوى المعنوية (0.000)، وهي علاقة إيجابية متوسطة الشدة كذلك، حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.516)، وذلك يعني أنه كلما زادت إشباعات التعرض للإذاعات المحلية الخاصة زادت اتجاهات المبحوثين نحو هذه الإذاعات، وعليه فإننا نقبل الفرض الثالث القائل بوجود علاقة ارتباطية بين إشباعات التعرض للإذاعات المحلية الخاصة والاتجاه نحوها.

الفرض الرابع: توجد فروق في اتجاهات الجمهور اليمني نحو الإذاعات المحلية الخاصة وفقا لمتغيرات (النوع – العمر – المستوى التعليمي – المستوى الاقتصادي الاجتماعي):

أ. الفروق في الاتجاه وفقا لمتغير النوع:

جدول (16): الفروق في الاتجاه نحو الإذاعات المحلية الخاصة وفقا للنوع

النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الحرية 1	مستوى المعنوية
ذكر	112	23.13	5.769	4.296	234	0.000
أنثى	124	26.40	5.929			

*ن= 236

من خلال استخدام اختبار (T-test) لقياس العلاقة بين متغيري النوع والاتجاه نحو الإذاعات المحلية الخاصة تبين وجود فروق دالة إحصائيا، حيث كان مستوى المعنوية (0.000)، وذلك يشير إلى وجود فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث في اتجاهاتهم نحو الإذاعات المحلية الخاصة، وتتجه هذه الفروق لصالح فئة الإناث بمتوسط (26.40)، وعليه فإننا نقبل الفرض الجزئي الخاص بوجود فروق في اتجاهات الجمهور اليمني نحو الإذاعات المحلية الخاصة وفقا للنوع.

ب. الفروق في الاتجاه وفقا لمتغير العمر:

جدول (17): الفروق في الاتجاه نحو الإذاعات المحلية الخاصة وفقا للعمر

فئات العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	درجة الحرية	مستوى المعنوية
الشباب (15– 30) سنة	125	25.22	5.717	1.934	2	0.147
متوسطو العمر (31–50) سنة	82	23.85	6.066		235	
كبار السن (أكثر من 50 سنة)	29	26.07	7.260			

*ن= 236

باستخدام اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) لقياس العلاقة بين متغير العمر والاتجاه نحو الإذاعات المحلية الخاصة تبين عدم وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين، حيث كان مستوى المعنوية (0.147)، وذلك يعني أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الفئات العمرية المختلفة لدى المبحوثين في اتجاهاتهم نحو الإذاعات المحلية الخاصة، وعليه فإننا نرفض الفرض الجزئي القائل بوجود فروق في اتجاهات الجمهور اليمني نحو الإذاعات المحلية الخاصة وفقا لمتغير العمر.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.3

ج. الفروق في الاتجاه وفقا لمتغير المستوى التعليمي:

جدول (18): الفروق في الاتجاه نحو الإذاعات المحلية الخاصة وفقا للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	درجة الحرية	مستوى المعنوية
أمي	28	28.71	5.993	6.369	4 235	0.000
تعليم أساسي	15	28.87	4.389			
ثانوي	74	24.54	6.174			
جامعي	91	23.80	5.540			
مؤهل عالي	28	23.04	6.107			

*ن= 236

باستخدام اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) لقياس العلاقة بين متغيري المستوى التعليمي والاتجاه نحو الإذاعات المحلية الخاصة تبين وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين المتغيرين، حيث كان مستوى المعنوية (0.000)، وذلك يعني وجود فروق دالة إحصائيا بين فئات المستوى التعليمي في اتجاهاتهم نحو الإذاعات المحلية الخاصة، حيث تتجه هذه الفروق وفقا للمتوسطات الحسابية نحو المستويات التعليمية الأدنى (أمي – تعليم أساسي) بمتوسطات (28.71) و(28.87) على التوالي، وعليه فإننا نقبل الفرض الجزئي القائل بوجود فروق في اتجاهات الجمهور اليمني نحو الإذاعات المحلية الخاصة وفقا للمستوى التعليمي.

د. الفروق في الاتجاه وفقا للمستوى الاقتصادي الاجتماعي:

جدول (19): الفروق في الاتجاه نحو الإذاعات المحلية الخاصة وفقا للمستوى الاقتصادي الاجتماعي

المستوى الاقتصادي الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	درجة الحرية	مستوى المعنوية
منخفض	17	24.41	6.365	0.349	2 235	0.706
متوسط	161	24.69	6.315			
مرتفع	58	25.41	5.292			

*ن= 236

أظهر اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) لقياس العلاقة بين متغيري المستوى الاقتصادي الاجتماعي والاتجاه نحو الإذاعات المحلية الخاصة وجود علاقة غير دالة إحصائيا بين المتغيرين، حيث كان مستوى المعنوية (0.706)، وذلك يشير إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا في اتجاهات المبحوثين نحو الإذاعات المحلية الخاصة بناء على مستوياتهم الاقتصادية الاجتماعية، وعليه فإننا نرفض الفرض الجزئي القائل بوجود فروق في اتجاهات الجمهور اليمني نحو الإذاعات المحلية الخاصة وفقا للمستوى الاقتصادي الاجتماعي.

مناقشة عامة لنتائج الدراسة:

بوجه عام كشفت نتائج الدراسة فيما يتعلق بجوانب الاستماع للإذاعات المحلية الخاصة في اليمن عن وجود معدل استماع مرتفع للإذاعات المحلية الخاصة لدى الجمهور اليمني ربما كان أكثر مما هو متوقع، حيث بينت نتائج الدراسة أن أربعة أخماس الجمهور اليمني تقريبا يستمعون بمستوى أو بآخر للإذاعات المحلية الخاصة، وهي نتيجة تتفق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة التي تم عرضها، فقد أشارت دراسات كل من الغنام (2007)، Loncar (2010)، Naqvi *et al.*, (2011)، نجادات وشطناوي (2014) ودراسة Patricia *et al.*, (2015) وهي دراسات أجريت في مجتمعات مختلفة عربية وأجنبية كلها أشارت إلى ارتفاع معدلات الاستماع للإذاعات بوجه عام، وهذه النتيجة تصب في سياق النتائج المتعددة التي تؤكد على دور الإذاعات في حياة المجتمعات حتى الوقت الحاضر على الرغم من منافسة الوسائل الإعلامية الأخرى.

كما كشفت الدراسة عن اعتماد الجمهور اليمني في الأغلب على أجهزة الراديو التقليدية في الاستماع للإذاعات المحلية الخاصة مع وجود بعض الاستخدامات المتنامية لبعض الوسائل التكنولوجية الحديثة في الاستماع للإذاعات المحلية الخاصة على الأخص منها جهاز الهاتف المحمول الذي يستخدم بشكل متزايد كوسيط في الاستماع لهذه الإذاعات بما يتيحه من مزايا في الاستماع من حيث السهولة والوصول والكلفة والاستخدام، في الوقت الذي لا تزال فيه وسائل أخرى كالإنترنت مثلا وسائل تقنية لا يعتمد عليها الجمهور اليمني في الاستماع للإذاعات.

أما فيما يتعلق بالمواد والبرامج التي يستمع إليها الجمهور اليمني من الإذاعات المحلية الخاصة فقد كشفت الدراسة عن تفضيل الجمهور اليمني للمواد الفنية والترفيهية كالأغاني وبرامج المنوعات، والتي تأتي على رأس قائمة المواد والبرامج التي يتم الاستماع إليها، والتي تمثل في واقع بث هذه الاذاعات كتلة كبيرة ومكونا أساسيا من المحتوى البرامجي لهذه الإذاعات، بل تعتمد بعض هذه المحطات الإذاعية اعتمادا كليا على المواد الغنائية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات كل من Loncar (2010)، Naqvi *et al.*, (2011) وSharma (2016) وغيرها من الدراسات التي أكدت على تصدر المواد الفنية الغنائية لتفضيلات استماع الجمهور للإذاعات المحلية، وهو ما يعزز الوظيفة الترفيهية للإذاعة في مجتمعات مختلفة، واتفقت فيه دراستنا والتي أكدت على ممارسة أو قيام الإذاعات المحلية الخاصة في اليمن بوظيفة ترفيهية في المقام الأول، وذلك ما تكشف عنه تفضيلات الجمهور ومحتواها البرامجي أيضا، في حين يقل الاعتماد عليها كمصادر للأخبار أو تلقي الإعلانات.

كما بينت الدراسة فيما يخص قائمة الإذاعات المحلية الخاصة محل الدراسة عن وجود تباين شديد في معدلات الاستماع لهذه الإذاعات بين إذاعات تحتل مكان الصدارة في الاستماع وتتبوأ مكانة قوية لدى جمهور المستمعين وبين إذاعات أخرى حققت نسبا معتدلة ومقبولة من الاستماع، يوحي وضعها أنها في حالة تعزيز مستمر لوجودها وتحقيقها لنسبة نجاح وحضور لا بأس بها لدى الجمهور اليمني، في الوقت الذي لا تزال فيه بعض هذه الإذاعات دون المستوى المطلوب، وهذا الوضع المتباين لمعدلات الاستماع للمحطات الإذاعية المحلية الخاصة يمكن تفسيره من خلال أسباب متعددة، منها اختلاف العمر الزمني لهذه المحطات والمتباين إلى حد كبير، ما بين محطات لها عدد من السنوات تقدم خدماتها الإذاعية بصورة مستمرة وتعتبر راسخة في العمل الإذاعي، وبين أخرى لا تزال حديثة عهد بالنشأة، بالإضافة إلى عامل البرمجة الإذاعية، والمحتوى البرامجي الذي أظهر بعض هذه المحطات بمحتوى برامجي قوي وشيق، وبعضها بمحتوى برامجي منافس إلى حد ما، وأخرى تقريبا بلا محتوى برامجي محدد، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن إهمال العوامل الذاتية الأخرى لدى الجمهور والتي تحتاج إلى إجراء دراسات أخرى للكشف عن هذه العوامل لا مجال لتناولها في حدود دراستنا هذه.

وفيما يخص دوافع تعرض المبحوثين للإذاعات المحلية الخاصة، أظهرت النتائج وجود عدد محدود من الدوافع النفعية والطقوسية لدى المبحوثين وبصورة متقاربة من حيث عدد الدوافع، بحيث يمكن القول إن المبحوثين لم يغلبوا الدوافع النفعية على الطقوسية أو العكس، وقد ظهرت في الدراسة وبشكل واضح أربعة دوافع أساسية من استماع المبحوثين للإذاعات المحلية الخاصة يأتي في مقدمتها دافع (معرفة الأحداث والقضايا)، ودافع (البحث عن المعلومات والقيم والأفكار)، مما يؤكد على بروز الدوافع النفعية المعرفية لدى المبحوثين، أما أبرز الدوافع الطقوسية فتمثلت في دافع (التسلية والمتعة)، ودافع (قضاء وقت الفراغ)، وهذه النتيجة وفقا للدوافع ذاتها وليس نوعيتها تتفق مع ما انتهت إليه دراسة Cheatham (2012)، والتي أكدت على بروز دوافع اكتساب المعلومات والتعرف على الأحداث والقضايا والتسلية وقضاء وقت الفراغ، وهذا يشير بوضوح إلى أن الجمهور اليمني لا تتعدد لديه دوافع التعرض لهذه الإذاعات كثيرا، ولا يرى أن محتواها البرامجي يولد لديه دوافع أعمق من خلال تعرضه لها، ومما يدعم وجهة النظر هذه أن محتوى برامج هذه الإذاعات لا يزال محتوى عاما ومتشابها، وبالتالي يصبح تحقق الدوافع الأخرى كالتفاعل مع الآخرين وتعلم مهارات جديدة ومشاركة الآخرين رهنا بتوجهات برامجية مخططة ومحددة، لاتزال هذه الإذاعات بعيدة عنها حتى الوقت الحاضر، وقد انعكست النتائج المتعلقة بدوافع تعرض الجمهور اليمني للإذاعات المحلية الخاصة على الإشباعات المتحققة من هذا التعرض، حيث كانت أهم الإشباعات المتحققة لديهم متمثلة في الإحساس بالفهم والإدراك للأحداث والقضايا وتعزيز الإندماج الاجتماعي والتنفيس ودعم المشاعر الذاتية، وهي إشباعات تتطابق بطريقة منطقية مع مجموعة الدوافع التي تم الإشارة إليها.

كما بينت الدراسة أن نصف المبحوثين تقريبا ليس لديهم اتجاهات محددة نحو الإذاعات المحلية الخاصة، في حين عبر النصف الآخر من المبحوثين عن وجود تباين حاد في اتجاهات المبحوثين نحو الإذاعات المحلية الخاصة، ظهر من خلال مؤشرات مقياس الاتجاه الذي تم استخدامه في الدراسة، ففي نفس الوقت الذي ظهرت فيه اتجاهات إيجابية قوية لبعض عبارات المقياس كانت هناك اتجاهات سلبية قوية أيضا لبعض العبارات الأخرى، ويفسر الباحث هذا التباين في اتجاهات المبحوثين بوجود نوعين من التقييم الذي يتضح من خلال إجابات المبحوثين، فمن حيث التقييم العام لهذه الإذاعات كتجارب إذاعية كانت اتجاهات إيجابية، فهم يرون أن هذه الإذاعات تمثل إضافة جديدة للإعلام اليمني، ومحاولتها تقديم خطاب إعلامي مختلف إلى حد ما، ومحاولة تجديد وتنويع البرامج والخروج عن نسق الإذاعات العامة الرسمية المتعارف عليها، وهذه النتيجة وفقا لهذا المنظور اتفقت مع نتائج دراسات كل من Naqvi *et al*., (2011)، Ofcom (2013)، Fortune وChungong (2013)، نجادات وشطناوي (2014)، ودراسة Particia *et al*., (2015)، والتي أشارت جميعها إلى وجود مستوى رضا عال عن المحطات الإذاعية، ولكن من حيث التقييم الخاص كمحتوى برامجي وممارسة إذاعية كانت اتجاهات المبحوثين في دراستنا سلبية، فهم يرون أن هذه الإذاعات المحلية الخاصة لا تمتلك هوية ورسالة واضحة ومحددة، ولا تهتم كثيرا باحتياجات وتطلعات الجمهور اليمني، وأن لديها مشكلة في تكرار الخطاب الإعلامي المعتاد، وأنها تفتقر إلى الكوادر المؤهلة والمتخصصة، مع ضعف الاعتماد عليها كمصادر للمعلومات، وهذا الاتجاه يتفق مع نتائج العديد من الدراسات التي بينت وجود اتجاهات سلبية نحو الإذاعات في بعض المجتمعات، كدراسة Padmakumar (2015) التي خلصت إلى وجود اتجاهات سلبية، وتذمر من المحتوى الإذاعي لدى المبحوثين، وإحساسهم بابتعاد المحتوى البرامجي للإذاعات عن احتياجات الجمهور وتجارب المجتمع وتطلعاته وتشابه أنماط البرمجة الإذاعية.

أما من حيث نتائج الفروض التي قامت عليها الدراسة فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى التعرض للإذاعات المحلية الخاصة والاتجاهات نحوها، إذ كلما زاد التعرض لهذه الإذاعات زاد تكوين الاتجاهات نحوها، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين دوافع التعرض للإذاعات المحلية الخاصة والاتجاه نحوها، واتفقت في هذه النتيجة مع دراسة الغنام (2007) حول علاقة الدوافع بتكوين الاتجاه نحو الإذاعات، بالإضافة إلى ذلك بينت الدراسة وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين الإشباعات المتحققة من التعرض للإذاعات المحلية الخاصة وتكوين الاتجاهات نحوها، وهذه النتائج أثبتت أن المتغيرات الثلاثة المستقلة (مستوى التعرض – دوافع التعرض – إشباعات التعرض) كانت جميعها ترتبط

بعلاقة إيجابية مع المتغير التابع في الدراسة وهو (الاتجاه نحو الإذاعات المحلية الخاصة)، بمعنى أن هذه المتغيرات الثلاثة أسهمت بشكل واضح في تكوين اتجاهات الجمهور اليمني نحو الإذاعات المحلية الخاصة.

كما أظهرت نتائج اختبار الفروق بين المبحوثين فيما يتعلق بالاتجاه نحو الإذاعات المحلية الخاصة أن الجمهور اليمني يختلف في اتجاهاته نحو هذه الإذاعات كذلك وفقا لمتغيري النوع والمستوى التعليمي، حيث وجدت فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين وفقا لمتغير النوع، حيث كان لدى الإناث اتجاهات أكثر نحو الإذاعات المحلية الخاصة من الذكور، وكذلك كان المبحوثون ذوو المستويات التعليمية الأقل أكثر قدرة على تكوين الاتجاهات نحو الإذاعات المحلية الخاصة من المستويات التعليمية الأخرى، لكن لم تكن هناك فروق في اتجاهات المبحوثين نحو الإذاعات المحلية الخاصة وفقا لمتغيري العمر أو المستوى الاقتصادي الاجتماعي، مما يؤكد على أن متغيري (النوع والمستوى التعليمي) كانت متغيرات ذات تأثير في اختلاف اتجاهات الجمهور اليمني نحو الإذاعات المحلية الخاصة، في حين لم يثبت وجود مثل هذا التأثير بالنسبة لمتغيري العمر والمستوى الاقتصادي الاجتماعي.

الاستنتاجات:

يمكن الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات العامة من هذه الدراسة منها، أنه على الرغم من حداثة المجال الإذاعي الخاص في اليمن وعدم نضج تجاربه إلا أنه يحظى بوجود جمهور واسع ومتحفز نحو هذه التجارب الإذاعية، مما يرشح ظهور استخدامات أكثر تنوعا لها مستقبلا. كما يتبين أن هناك حاجة ماسة لدى الإذاعات المحلية الخاصة لتطوير وسائل متعددة تسهل طرق الوصول إليها عبر الوسائل التقنية الحديثة. كما تكشف الدراسة افتقار الإذاعات المحلية إلى أساليب متطورة في البرمجة الإذاعية تلبي احتياجات ومتطلبات الجمهور المتعددة والمتجددة في نفس الوقت، وضرورة تجاوز مرحلة قصور أساليب البرمجة المتبعة حاليا، بما يساعد معظم هذه المحطات الإذاعية في الانتقال الحقيقي من طور البث التجريبي إلى طور الخدمات الإذاعية المنتظمة والمخطط لها بدقة، ولعل هذا الواقع يعكس ارتفاع نسبة المستمعين الذين لم يكن لديهم قدرة على تحديد اتجاه واضح نحو هذه الإذاعات، وهو ما يتطلب إجراء دراسات مستقبلية مكثفة لا تتناول كل هذه الإذاعات في دراسة واحدة، وإنما تتركز حول كل إذاعة محلية على حدة أو مجموعة إذاعات محلية متشابهة في الملكية أو أسلوب العمل، وذلك سيتطلب بالضرورة إجراء بحوث إذاعية مستقبلية، تقدم بيانات تسهم في إيجاد تراكم معرفي متماسك حول الإذاعات المحلية اليمنية.

توصيات الدراسة:

1. إجراء المزيد من الدراسات العلمية المتعلقة بالنشاط الإذاعي اليمني، سواء الرسمي أو غير الرسمي، سعيا نحو إثراء النتائج العلمية عن الواقع الإذاعي وتقييمه وتشخيص مشكلاته.
2. تأسيس اتحاد أو رابطة تجمع المحطات الإذاعية العاملة في اليمن، بما يسهم في توسيع النقاش حولها وتبادل التجارب والخبرات، ومساعدتها على تقديم خدمات إذاعية ذات جودة أعلى.
3. فتح العلاقة مع جمهور المستمعين كشركاء ذوي أهمية بالغة في العمل الإذاعي، من خلال استبيانات الرأي، والمشاركة في البرامج أو نوادي الاستماع، ووضع اعتبارلهم في البرامج الإذاعية.
4. ضرورة توفير الشروط والمتطلبات المادية والفنية اللازمة قبل انطلاق بث هذه المحطات، وفق خطط مدروسة، وتبني خطط برامجية وتدريبية قائمة على تحديد الأولويات، والاحتياجات الخاصة بالعمل وبالجمهور.
5. معالجة الأوضاع القانونية للإذاعات المحلية الخاصة، من خلال إصدار القوانين التي تكفل منح التراخيص القانونية لممارسة عملها دون تعرضها لأي إشكاليات خارج القانون، ويكفل التزامها بمسؤوليتها المهنية والاجتماعية والوطنية.

المراجع:

أبو عرجة، تيسير (2010)، *الإعلام العربي وسائله ورسائله وقضاياه*، الطبعة الأولى، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

حسين، سمير (2006)، بحوث الإعلام، الطبعة الثانية، القاهرة: عالم الكتب.

زعموم، خالد، وبومعيزة، السيد (2007)، *التفاعلية في الإذاعة: أشكالها ووسائلها*، اتحاد إذاعات الدول العربية، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، (61)، تونس، استرجع من http://www.asbu.net/asbutext/pdf/etude/etude_2007_07.pdf.

زغيب، شيماء ذو الفقار (2009)، *مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية في الدراسات الإعلامية*، الطبعة الأولى، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

صبري، أمينة، وعبدو، خالد جمال (2008)، *مكانة الإذاعات الحكومية ودورها في ظل منافسة الإذاعات الخاصة*، اتحاد إذاعات الدول العربية، سلسلة بحوث ودراسات عربية، (62)، تونس، استرجع من http://www.asbu.net/asbutext/pdf/etude/etude_2008_08.pdf.

الطرابيشي، مرفت، والسيد، عبد العزيز (2006)، *نظريات الاتصال*، القاهرة: دار النهضة العربية.

عبد الحميد، محمد (2000)، *البحث العلمي في الدراسات الإعلامية*، الطبعة الأولى، القاهرة: عالم الكتب.

عبد الحميد، محمد (2004)، *نظريات الإعلام واتجاهات التأثير*، الطبعة الثالثة، القاهرة: عالم الكتب.

الغنام، أمنية محمد (2007)، *تأثير مستحدثات الاتصال على استخدامات الجمهور المصري للراديو* (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الإذاعة والتلفزيون، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

فدوار، تسعديت (2011)، *أثر تكنولوجيا الاتصال على الإذاعة وجمهورها: دراسة مسحية في الاستخدامات والإشباعات لدى الشباب* (رسالة ماجستير)، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

مبارك، هاني (2006)، *القطاع الإذاعي والتلفزيوني الخاص بين ملكية الدولة وسيطرتها، انسداد الأفق النوعي*، اتحاد إذاعات الدول العربية، مجلة الإذاعات العربية، (3)، استرجع من http://www.asbu.net/asbutext/pdf/2006_03_014.pdf.

مكاوي، حسن عماد، والسيد، ليلى حسين (2002)، *الاتصال ونظرياته المعاصرة، الطبعة الثالثة*، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

مكاوي، حسن عماد، وعبد الغفار، عادل (2008)، *الإذاعة في القرن الحادي والعشرين*، الطبعة الأولى، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

ميلور، نهى، عايش، محمد، ودجاني، نبيل (2012)، *الإعلام العربي، العولمة: الإعلام وصناعة الناشئة*، ترجمة محمد صفوت حسن، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

نجادات، علي عقلة، وشطناوي، محمد نايف (2014)، *دور إذاعات الأمم المتحدة في نشر ثقافتي السلام والتنمية في المناطق النامية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة السلطان قابوس*، 2 (6)، 5–35، استرجع من https://www.squ.edu.om/Portals/50/jass/6/jass6A1.pdf.

Chan, C. M., & Cheung, K. W. (2009). An exploratory study on the elders' needs and attitudes towards radio programmes. APIAS Working Paper Series, No. 15, Linganon University. Retrieved from http://commons.ln.edu.hk.

Cheatham, K. A. (2012). Blaze FM: An examination of student listening habits and the uses and gratifications approach of increasing student listenership (Doctoral dissertation). Department of Communication Arts, College of Arts, Valdosta State University, Georgia.

Fortune, F., & Chungong, C. (2013). Community Radio, Gender and ICT'S in West Africa: A Comparative Study of Women's Participation in Community Radio Through Mobile Phone Technologies, Nokoko, 3, 72-95, Institute of African Studies, Carlton University, Ottawa, Canada, from http://carleton.ca/africanstudies.

Hannides, T. (2011). How effective is community radio in meeting the needs of remote communities in Nepal? Case study of Okhaldhunga, Nepal (Master Thesis). Center of Development and Emergency Practice-CENDEP, Oxford Brookes University, Oxford, England.

Kanayama, T. (2007). Community Ties and Revitalization: The Role of Community Radio in Japan, Kio Communication Review, 29, 5-24,

Loncar, T., & MediaCT, I. (2010). Community attitudes to radio content: Research report prepared for the Australian Communications and Media Authority. Australian Communications and Media Authority. Retrieved from https://www.acma.gov.au.

Naqvi, S., Baloch, M. F., Niaz, B., & Kasi, M. (2011). FM radio and social change in Quetta city. Balochistan Review, 24(1), 89-134.

Ofcom (2013). Attitudes Toward Local Radio, A Summary of the Findings of a Quantitative Survey of Local Radio Listeners, The office of communications (OFCOM), UK. Retrieved from https://www.ofcom.org.uk.

Padmakumar, K. (2015). Understanding the Passive Listeners of FM Radio Stations in South India. In International Conference on Communication, Media, Technology and Design, (16-18 May, pp. 614-623), Dubai, United Arab Emirates. Retrieved from http://www.cmdconf.net/2015/pdf/59.pdf.

Patricia, C., Margaret S. A., & Omolayo J. (2015). An Evaluation of Radio Audience Satisfaction with Programming on Inspiration 92.3 FM, Lagos. International Journal of Research in Humanities and Social Studies, 2(12), 99-106.

Sharma, B. (2016). Popular FM Radio Station and Listening Habits in Greater Noida. Imperial Journal of Interdisciplinary Research, 2(1), 45-52.

Taghipour, F., Iravani, M. R., Arabmomeni, A., Rezaee, A. R., Fouladinejad, M. & Kataki, Z. M. (2013). Isfahan Attitude of Citizens Towards Local Radio. Journal of Basic and Applied Scientific Research, 3(7), 832-841.

Usua, N. J., & Michael P. (2015). An Evaluation of the Attitudes of Rivers' State Youths Towards All-Talk Broadcast Stations: A Study of Nigeria Info and Today FM. Review of Communication and Media Studies, 4(2), 68-76.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.3

Vaizey, E., Goodman, H. & Leech, J. (2013). Action Stations: The Output and Impact of Commercial Radio. London: Radio Center. Retrieved from http://www.radiocentre.org/files/action_stations_web.pdf.

فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير في دالة الاستهلاك في اقتصاد إسلامي

أ.د/ محمد أحمد حسن الأفندي[1,*]

© 2018 University of Science and Technology, Sana'a, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2018 جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] أستاذ الاقتصاد – جامعة صنعاء
*عنوان المراسلة: alafndi2009@gmail.com

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير في دالة الاستهلاك في اقتصاد إسلامي

الملخص:

هنـاك ثـراء علمي في تحليـل السلوك الاستهلاكـي من منظـور الاقتصاد الإسلامـي، وهو ثراء معنـي بإدماج أثـر القواعـد والقيم الإيمانية على السلـوك الإستهلاكي للأفراد، ومع ذلك فـإن دراسات الاستهلاك لم تأبه كثـيراً بتحليـل الأثر النهائي لتلك القيم على مسار هذا السلوك عـبر الزمن، وذلك المسار المرغوب للاستهلاك يتضمـن عرض فرضيات واحتمـالات معينة له، وتقترح هـذه الدراسة مقولة معياريـة تتضمن تلاشي حدي الإسـراف والتقتـير تدريجياً عبر الزمن، ومن شأن ذلك التلاشي أن يصحح انحراف الاستهلاك الفعلي لأفراد المجتمـع عـن المستوى المرغوب المعتدل للاستهـلاك، حيث يغدو استهلاك الأسر عنـد المستوى المعتدل المرغوب الـذي يتسق مع مقاصـد الشريعة، وتدرك الدراسة أهمية الحاجة إلى تطويـر التحليل والبحث في اتجاهين متكاملـين: اتجـاه مزيد من الدراسـات التطبيقية لاختبار مستوى اتساق المقولـة المعيارية مع شواهد الواقع، واتجـاه التحليـل نحو تطوير مقياس مفهوم محـدد للمستوى المرغوب للاستهلاك وحـدي الإسراف والتقتير، قابل للقياس والتجربة.

الكلمات المفتاحية: تلاشي حدي الإسراف والتقتير، الاستهلاك المعتدل المرغوب، الاستهلاك الفعلي، مستويي استهلاك الإسراف والتقتير، مسار السلوك الاستهلاكي للأسر.

Hypothesis of the Disappearance of the Limits of Improvidence and Parsimony in the Function of Consumption in an Islamic Economy

Abstract:

There is a rich literature about the analysis of consumption behavior from the perspective of Islamic economy. The focus of such literature has been on the incorporation of the effect of moral values on individuals' consumption behavior. However, studies on consumption did not pay enough heed to the analysis of the ultimate effect of faith values on the track of consumption behavior over time. This desired track of consumption involves showing certain hypotheses and probabilities. This study suggests a normative statement which includes the gradual disappearance of parsimony and improvidence over time. This disappearance would correct the deviation of actual consumption of society members from the desired moderate consumption level, so as to make households' consumption behavior at the desired level which is consistent with Islamic Sharia. The study emphasizes the need to develop analysis and research in two integrated directions: i) conducting more empirical studies to examine the consistency of the normative statement with evidence from real situations, and ii) conducting more analysis to develop a specific measure for the desired consumption levels as well as the limits of parsimony and improvidence.

Keywords: Disappearance of improvidence and parsimony limits, Desired moderate consumption level, Actual consumption, Improvidence and parsimony consumption levels, Track of households' consumption behavior.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

أولاً: المقدمة

1-1 موضوع الدراسة :

يمثل الاستهلاك أحد المحددات الأساسية للدخل القومي في أي اقتصاد، وهو أحد محفزات الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي أحد محددات النمو الاقتصادي متوسط وطويل المدى.

ذلك أن تحديد مستوى الاستهلاك يمكن من تحديد مستوى الإدخار في المجتمع، ومن ثم تحديد التراكم الرأسمالي اللازم للنمو الاقتصادي.

ولقد حظيت دراسات وأبحاث السلوك الاستهلاكي لأفراد المجتمع باهتمام كبير في كل من أدبيات الاقتصاد المعاصر التقليدي، وأدبيات الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر. وفي إطار الفكر الاقتصادي المعاصر التقليدي هناك العديد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بنظريات الاستهلاك التي توخت تفسير وشرح طبيعة ومحددات الإنفاق الاستهلاكي لأفراد المجتمع، وعُرفت بفرضيات الاستهلاك الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، والكينزية.

وقد اتكأت تلك الدراسات على أسس التحليل الاقتصادي الكلي، وكذلك على أسس التحليل الاقتصادي الجزئي، وباستخدام طريقة التوقعات التكيفية في بعضها والتوقعات الرشيدة في البعض الآخر.

ومن جانب آخر، جاء الاهتمام بدراسات السلوك الاستهلاكي في أدبيات الاقتصاد الإسلامي متأخراً، فلم تظهر تلك الدراسات إلا في ثمانينيات القرن الماضي على حد ما أعرف.

إن موضوع الدراسة الحالية هو مناقشة وتحليل فرضية تتعلق بمسار السلوك الاستهلاكي للأفراد عبر الزمن في الاقتصاد الإسلامي.

لكن في البداية ينبغي الإشارة إلى أن هذه الدراسة تميز بين مفهومين رئيسيين في نظرية الاستهلاك:

- مفهوم الإنفاق الاستهلاكي الذي هو ذات دلالة أكثر على السلوك الفعلي لاستهلاك الأفراد، وفيه يتم التركيز على محددات الاستهلاك وتفسير درجة ومستوى تأثيرها على الإنفاق الاستهلاكي.
  وقد حظي هذا المفهوم، بالاهتمام الأكبر في نظريات الاستهلاك التقليدي، وكذلك في بعض دراسات الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي. وذلك المفهوم أكثر ارتباطاً باستقراء الواقع ومنهجية العبارة التقريرية أو الدراسات الاستقرائية التطبيقية.
- مفهوم السلوك الاستهلاكي وضبط إيقاعه كي يتسق مع الاتجاه المرغوب قيمياً وأخلاقياً، وهذا المفهوم أكثر ارتباطاً بالعبارة المعيارية أو بمنهجية دراسة ما ينبغي أن يكون.

وهذا التمييز يعني أن دراسة الاستهلاك لا تتوقف عند تحليل أثر العوامل المادية على السلوك الاستهلاكي، وإنما يتعداه إلى إدماج أثر القيم والقواعد الإيمانية والأخلاقية والثقافية على هذا السلوك.

واللافت للنظر أن نظريات الاستهلاك في إطار الفكر الاقتصادي التقليدي قد أهملت هذا الاعتبار إلا ما ندر من الدراسات، بينما يحظى هذا المفهوم باهتمام أكبر عند الباحثين في الاقتصاد الإسلامي.

بيد أن هذا لا يعني أن هناك انفصالا بين دراسات الاستهلاك وفقاً للعبارة التقريرية والعبارة المعيارية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، والدراسة الحالية تؤكد على أهمية التكامل بين المنهجين في دراسات السلوك الاستهلاكي للمجتمع، وتهتم بعرض وتحليل فرضية مسار معين مرغوب للسلوك الاستهلاكي، يأخذ بعين الاعتبار أثر القيم والقواعد الإيمانية ومقاصد الشريعة الإسلامية.

وهذا يعني أن هذه الدراسة تتكئ على العبارة المعيارية في طرح فكرة هذه المقولة، لكن إثبات صحتها أو شروط تحقيقها يعتمد على الدراسات الاستقرائية الميدانية. وبناءً على ذلك، فإن هدف وموضوع الدراسة هو مناقشة وتحليل فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير التي تتكئ كما سيتبين من النموذج العام

للاستهلاك في إطار الاقتصاد الإسلامي على مبدأين رئيسيين هما:

- الرشد مقابل مبدأ الرشادة في الفكر الاقتصادي التقليدي، حيث الرشد يقتضي سعي الفرد إلى تعظيم – ليس فقط – سعادته المادية ولكن سعادته غير المادية، والمواءمة بالتالي بين الرغبات المادية والرغبات غير المادية.
- مبدأ الاعتدال في الإنفاق الاستهلاكي الذي يقع في مستوى بين حدي الإسراف والتقتير، أو هو ذلك النمط من السلوك الاستهلاكي المرغوب الخالي من الإسراف والتقتير.

إن الاتساق مع هذين المبدأين يقتضي البحث في أثر القيم والقواعد الإيمانية الاسلامية على مسار السلوك الإنفاقي للأفراد عبر الزمن.

- واللافت للنظر أن هناك كما هائلا من دراسات الاستهلاك في إطار الاقتصاد الإسلامي، لكن معظم هذه الدراسات لم تهتم بتحديد فرضيات معينة لمآلات ودلالات ذلك على مسار السلوك الإنفاقي للأفراد عبر الزمن.

وهذا ما تسلط هذه الدراسة الضوء عليه من خلال طرح فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير عبر الزمن.

ثانياً: الدراسات السابقة

2-1 دراسات الاستهلاك في أدبيات الفكر الاقتصادي التقليدي[1]:

يمكن القول إن نظريات الاستهلاك في الفكر الاقتصادي التقليدي قد حظيت باهتمام متزايد في سياق التيار الرئيسي للتحليل الاقتصادي الكلي المعاصر لاعتبارات مختلفة منها[2]: الاهتمام باتجاهات الإنفاق الاستهلاكي، حيث الاستهلاك يمثل محددا رئيسيا من محددات الدخل القومي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فتحديد مستوى الاستهلاك يمكن من تحديد مستوى الادخار فالتراكم الرأسمالي اللازم للنمو، ومن جانب آخر، اهتمت نظريات الاستهلاك بتحديد العوامل الرئيسية المؤثرة في اتجاهات الإنفاق الاستهلاكي، بالتركيز على مدى استقرار اتجاهات الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم تحديد ما إذا كانت دالة الاستهلاك دالة نسبية (مستقرة) أو دالة غير نسبية (غير مستقرة)، مما يعني التركيز على خصائص دالة الاستهلاك، وخاصة العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والمتوسط للاستهلاك في الأجل القصير والطويل، ولما لذلك من أهمية ودلالة كبيرة على مدى فعالية السياسة المالية في الأجل القصير في الفكر الكينزي.

وقد اتكأت بعض نظريات الاستهلاك المعاصرة على أسس التحليل الكلي، ومنها فرضية الدخل المطلق في دالة الاستهلاك عند كينز، بينما اعتمدت نظريات أخرى على أسس التحليل الاقتصادي الجزئي، مثل فرضية الدخل النسبي، وفرضية الدخل الدائم، وفرضية دخل دورة الحياة. حيث اتكأت الفرضيات الأخيرة التي تنتمي إلى النموذج الأساسي النيو كلاسيكي (التوفيقي) على مسائل تعظيم المنفعة وفرضية التوقعات الرشيدة، وفيما يلي أبرز نظريات وفرضيات الاستهلاك المعاصرة في الفكر التقليدي:

1. تعتبر نظرية كينز في الاستهلاك (فرضية الدخل المطلق) من الأعمال الرائدة في هذا الحقل، حيث تظهر أهمية العلاقة بين الاستهلاك والدخل، فهي دالة مستقرة بين الاستهلاك الحالي والدخل المتاح الحالي (المطلق)، كما أنها تمثل علاقة طردية يفسرها القانون النفسي الأساسي وفقاً لتعبير كينز، حيث الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الصفر وأقل من الواحد، ولكنه يمثل قيمة كبيرة وثابتة، وهذا ما يجعل السياسة المالية أكثر فاعلية في الأجل القصير.

(1) يقصد بالفكر الاقتصادي التقليدي النظريات الاقتصادية لمدارس الاقتصاد الرأسمالي المعاصر.

(2) لعرض واف عن نظريات الاستهلاك المعاصرة انظر مؤلفنا النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية – ط1 مركز الكتاب الأكاديمي، أو مؤلفنا النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، ط2، مركز الأمين، الفصل 10–12.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

إنَّ استقرار دالة الاستهلاك يسمح بالتنبؤ الدقيق لحجم الاستهلاك المستقبلي ومن ثم إمكانية تحديد حجم الاستثمار والإنفاق الحكومي من أجل زيادة مستوى التشغيل والدخل.

واللافت للنظر أن دالة استهلاك كينز لم تكن قوية في بنائها النظري فحسب، بل أيضاً مما أثارته من تساؤلات حول مدى واقعيتها في تفسير السلوك الاستهلاكي للأفراد، وذلك ما حفز الاقتصاديين على مواصلة البحث في مسائل السلوك الاستهلاكي للأفراد وخاصة المسائل الآتية:

- مدى استقرار دالة الاستهلاك أو عدم استقرارها كدالة في الدخل الحالي، ومن ثم مدى انتقال الدالة بسبب تأثير العوامل الأخرى.
- حجم الميل الحدي للاستهلاك وما إذا كانت قيمته كبيرة أم صغيرة، ودلالات هذه القيمة على فعالية السياسة المالية.
- مدى نسبية أو عدم نسبية دالة الاستهلاك، وهي الظاهرة التي عرفت بلغز الاستهلاك (Consumption Puzzle)، مما يعني أهمية تحليل دور العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك، والنظر في مفاهيم أكثر عمقاً ودلالة عن متغير الدخل الجاري.

2. قدم Arthur Smithies فرضية الانجراف، حيث دالة الاستهلاك تنجرف تدريجياً إلى أعلى عبر الزمن مع زيادة الدخل، وأن مستوى ذلك الانجراف كان بالصدفة، وبقدر مناسب كاف لإلغاء اتجاه الميل المتوسط للاستهلاك نحو الانخفاض، مع زيادة الدخل وعبر الزمن تتشكل دالة استهلاك واحدة طويلة الأجل وبميل حدي مرتفع (9.)، وفقاً لدراسته التطبيقية باستخدام سلسلة زمنية.

لقد فسر سميذس انجراف الدالة بالهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر، وتداول السلع الجديدة، وأثر التسويق والإعلان، وتغير الأذواق، وعنصر المحاكاة والتقليد، وتغير التركيب العمري للسكان (قنديل، 1979).

3. من جهة أخرى، عرض Duesenberry (1967) فرضية الدخل النسبي للتوفيق بين دوال الاستهلاك قصيرة الأجل ودوال الاستهلاك طويلة الأجل، ولقد فسر Duesenberry السلوك الاستهلاكي للأفراد، بأثر المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه المستهلك، وبالتالي فإن الدخل النسبي وليس المطلق هو الذي يحدد ميل الأفراد للإستهلاك، ويقاس الدخل النسبي بنسبة الدخل المتاح الجاري إلى دخل القمة والأخير يساوي أعلى مستوى للدخل حققه المستهلك في الفترة الماضية. وفي نظر Duesenberry فإن فرضية الدخل النسبي تعني ثبات الميل المتوسط للاستهلاك، مالم يحدث تغير في المركز أو التوزيع النسبي للدخل بين الأفراد في المجتمع (Branson, 1989).

إن فرضية الدخل النسبي تنطوي على أثر يتعلق بطبيعة توزيع الدخل، حيث التوزيع المتساوي للدخل يسبب انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك، بينما التفاوت يسبب ارتفاعه.

ومن جهة أخرى أكد Modigliani وBrumberg (1954) في دراسة أخرى مستقلة ما توصل إليه Duesenberry من أن الميل المتوسط للاستهلاك يرتفع في حالة الدورة الانكماشية وتزايد البطالة، فالعاطلون يتمسكون بالمستوى السابق للاستهلاك رغم انخفاض دخولهم إضافة إلى ذهاب توزيع الدخل في فترة الانكماش لصالح الشرائح ذات الميل الحدي الأعلى للاستهلاك، وبالتالي يرتفع الميل المتوسط للاستهلاك، وأما في الأجل الطويل، فهما يتفقان على ثبات الميل المتوسط عند زيادة الدخل الحالي، وتجاوزه لأعلى قمة دخل سابق.

وتنتهي فرضية Duesenberry إلى وجود دالة استهلاك مكونة من تزاوج دالتي الاستهلاك قصيرة الأجل وطويلة الأجل، مع وجود انكسار فيها يطلق عليها أثر التشبث (Ratehet Effect) أو أثر المحاكاة.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

- **نظريات الاستهلاك ذات الأساس الجزئي:**

من أهم هذه النظريات ما يلي:

1. فرضية الدخل الدائم: التي عرضها Friedman (1957)، حيث تقوم تلك الفرضية على فكرتين جوهريتين هما:

- **الرؤية العقلانية للسلوك الاستهلاكي، التي تتضمن النظر إلى هذا السلوك عبر أفق زمني أطول، وليس مجرد تتبع مسار السلوك الإنفاقي في الأجل القصير، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في مفهوم كل من الاستهلاك والدخل. وخلافاً لمفهوم كينز، فإنّ المقصود بالاستهلاك هو الاستهلاك الفعلي الحقيقي الذي يمثل تدفقاً لتيار من الخدمات عبر الزمن التي يولدها استهلاك السلع التي يشتريها المستهلكون.**

وقد اتكأ Friedman في تحليل السلوك العقلاني للمستهلكين، على قواعد التحليل الجزئي ومبادئ الأمثلية، حيث المستهلك النموذجي يسعى إلى تعظيم منفعته الكلية مدى الحياة، باتباع نمط مستقر في استهلاك السلع.

- **التشكيك بعدم ملاءمة الدخل الحالي كمحدد (متغير) مناسب لتفسير السلوك الاستهلاكي، فالتغيرات الطارئة أو المؤقتة للدخل الحالي لا تفسر بصورة مقبولة ومرضية السلوك الاستهلاكي للأسر عبر الزمن، مما يعني أهمية تقديم مفهوم للدخل مرتبط بالأجل الطويل مثل مفهوم الدخل الدائم.**

ومن هاتين الفكرتين توصل Friedman إلى تحليل استهلاك الأسر عبر الزمن، وفقاً لمفهوم الدخل الدائم الذي يقاس بالجزء المتوقع من الدخل الحالي، الذي يساوي متوسط الدخل المتوقع عبر الزمن، الذي أنفقته الأسر على الاستهلاك، مع بقاء ثروتها ثابتة دون تغيير، أي أن الدخل المتوقع يساوي العائد من الثروة.

وقد توصل Friedman من تحليله إلى أن دالة الاستهلاك هي دالة نسبية في الأجل الطويل يتساوى عندها كل من الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك، لكن الميل الحدي للاستهلاك في الأجل الطويل يكون أكبر من هذا الميل في الأجل القصير.

وقد أظهرت هذه الفرضية إمكانية تحييد أثر تقلبات الدخل الحالي (بسبب الدورة الاقتصادية) على الدخل الدائم، ومن ثم بقاء الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك ثابتين. كذلك فإنه وفقاً لنمط توزيع الدخل بين فئات الدخل المختلفة، فإن كل فئات الدخل يكون لها متوسط استهلاك دائم، يضمن تساوي كل من الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك عبر الزمن.

ووفقاً لـ Friedman، فإن القيمة الكبيرة للميل الحدي للاستهلاك في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير تعني أن السياسة المالية في الأجل الطويل تكون أكثر فاعلية مقارنة بالأجل القصير، وهذه نتيجة مخالفة لما توصل إليه كينز.

2. فرضية دخل دورة الحياة: التي عرضها كل من Ando وModigliani (1963) والتي تفترض قيام المستهلك النموذجي بتخطيط نمط استهلاكي مستقر ثابت نسبياً عبر الزمن، حيث يخصص الفرد نسبة ثابتة للاستهلاك من إجمالي الموارد التي يحصل عليها خلال فترة حياته التي تقدر بحجم الثروة، أي أن استهلاك الفرد في فترة حياته يتحدد بقيد الميزانية الذي يتضمن الدخل الحالي والدخل المتوقع والعائد على الثروة (الأصول المادية والمالية).

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

ومن الواضح أن هذه الفرضية قد أضفت أهمية لتأثير الأصول على مسار الاستهلاك في الفترة المتوسطة من دورة الحياة (مرحلة ما بين الشباب والشيخوخة)، حيث يكون الدخل مرتفعاً مما يعني أن الميل المتوسط يكون منخفضاً في هذه الفترة (دالة غيرنسبية)، لكن لغز الاستهلاك يتبدد في الأجل الطويل، بسبب زيادة أصول الأفراد عبر الزمن الذي يسبب انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى؛ لتشكل بذلك نقاط على دالة الاستهلاك طويلة الأجل، وتغدو الدالة عندئذ دالة نسبية، يكون فيها MPC = APC، كما أن الأهمية الكبيرة لدور الأصول (الثروة) في هذه الفرضية يشير إلى فعالية أكبر للسياسة النقدية مقارنة نسبياً بفاعلية السياسة المالية، من خلال قناة سعر الفائدة المؤثر على قيمة الأصول.

- دلالات الدراسات التطبيقية:

بالرغم من الأهمية النظرية والعملية لدراسات الاستهلاك إلا أن كثيرا من الدراسات التطبيقية أظهرت قصور تلك النظريات في تقديم تفسير كامل للسلوك الاستهلاكي للأفراد، فهناك جزء كبير من النمط الاستهلاكي للأفراد ما زال غير مفسر وفقاً لفرضية الدخل الدائم ودخل دورة الحياة، مما يعني العودة ضمنياً إلى هيمنة الدخل الحالي كمحدد للاستهلاك، ومن ثم استمرار تبوء نظرية كينز موقع الصدارة في تفسير السلوك الاستهلاكي.

وقد أرجع بعض الاقتصاديين قصور تلك النظريات القائمة على دور التوقعات التكيفية في الاستهلاك إلى ثلاثة اعتبارات رئيسية لها تأثير على اتجاه السلوك الاستهلاكي للأفراد، وهي:

- الحساسية المفرطة للاستهلاك، أي أن الاستهلاك حساس بدرجة كبيرة لتغيرات الدخل الحالي.
- البصيرة القاصرة للأفراد، حيث لا تتوفر لهم التوقعات الرشيدة، بسبب صعوبة وتكلفة الحصول على المعلومات، مقابل سهولة بناء توقعاتهم للدخل المستقبلي وفقاً لتغيرات الدخل الحالي.
- قيد السيولة، الذي يعاني منه الأفراد، وبالتالي فإن استهلاكهم يتحدد وفقاً للدخل الحالي فقط.

وفي هذا الإطار عرضت فرضيات مكملة للفرضيات السابقة تقوم على التوقعات الرشيدة ومنها:

1. فرضية السلوك العشوائي للاستهلاك: أو فرضية عدم التأكد:

وفقاً لهذه الفرضية التي طرحها الاقتصادي روبرت هول (Dornbusch, Fischer, & Startz, 2004)، فإن مستوى استهلاك الفترة الحالية هو نفسه مستوى استهلاك الفترة الماضية، مالم تكن هناك تغيرات مفاجئة في الدخل، فالتغير في الاستهلاك لا يحدث إلا إذا كان هناك تغير مفاجئ في الدخل، مما يعني بوضوح أن التغيرات المتوقعة في الدخل لا تؤدي بالضرورة إلى تغيرات متوقعة في الاستهلاك وفي إطار الفرضية يكون الاستهلاك المشاهد الحالي يمثل أفضل توقع للقيمة المتوقعة للاستهلاك في المستقبل.

$$E(C_{t+1}) = C_t$$ أو:

وبناء على ذلك، فإن الاستهلاك المشاهد (الحالي) دالة في الاستهلاك المتوقع والاستهلاك غير المتوقع والأخير يمثل متغيرا عشوائيا في الاستهلاك.

$$C_t = f\left((E\,(C_{t+1})\,,\,\mu\right)$$ أو:

ومنه يمكن تحديد معادلة محددة الاستهلاك تأخذ الشكل الآتي:

$$C_{t+1} = c_t + \mu_t$$

حيث $E\left(C_{t+1}\right) = C_t$ وهو شرط التوقع المتكافئ للاستهلاك.

كذلك μ_t = متغير عشوائي يمثل حجم انحراف استهلاك المستقبل عن استهلاك الحاضر.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

2. فرضية فائض الحساسية المزدوجة للاستهلاك:

تعتمد هذه الفرضية على المزاوجة بين نظريات الاستهلاك ذات الأساس الكلي، ونظريات الاستهلاك ذات الأساس الجزئي، حيث يتسم السلوك الاستهلاكي بفائض حساسية مزدوجة من حيث:

- حساسية مفرطة للدخل الحالي، حيث الاستهلاك حساس بدرجة كبيرة لتغير الدخل الحالي.
- انسيابية أو تجانس مفرط مع الدخل الدائم، حيث يتخذ الاستهلاك نمطاً مستقراً، ويتحدد بالدخل الدائم المستقر.

وقد فسر كل من Campbell وMankiw(1989) في دراستهما التطبيقية لفرضية المزاوجة في دالة الاستهلاك بظاهرة البصيرة القاصرة للأفراد، حيث لا تتوفر للأفراد المعلومات الكافية عن مسار المتغيرات الاقتصادية، ومن ثم لا يتوفر لهم عقلانية التوقعات، ويكتفون ببناء توقعاتهم للاستهلاك وفقاً لتغير الدخل الحالي، كذلك فسرت بقيد السيولة التي يعاني منها الأفراد الذين يجعل الاستهلاك يتحدد بالدخل الحالي كما ذكرنا آنفاً.

3. فرضية الادخار التحوطي:

إنَّ تقلبات الدخل تولد مخاطر من شأنها أن تؤثر على استقرار أو عدم استقرار النمط الاستهلاكي للأفراد، مما يجعل الألم والأذى من انخفاض كبير في الاستهلاك يفوق السعادة أو الرضا من الزيادة المتساوية في الإنفاق والدخل، ولذلك طرح الاقتصادي Carroll (الأفندي، 2012) فرضية الادخار الوقائي، التي تعني أن المستهلك النموذجي يسعى إلى مراكمة ادخار تحوطي لمواجهة العسر في المستقبل الذي يكون مجهولاً، من أجل تمويل الاحتياجات الطارئة، وضمان استقرار النمط الاستهلاكي، وتعطي هذه الفرضية أهمية للإرث الذي يورثه الفرد لأولاده للتحوط للمستقبل.

2-2 الدراسات من منظور الاقتصاد الإسلامي:

شهد عقد الثمانينيات من القرن الماضي، اهتماماً ملحوظاً بالدراسات والأبحاث المتعلقة بنظرية الاستهلاك من منظور الاقتصاد الإسلامي، وقد جاءت البداية الأولى للدراسات من عدد من الباحثين منها على سبيل المثال دراسة Metwally(1981، 1985)، Khan (1986)، درويش وزين (1984)، Mannan (1984)، Ahmad(1992)، Iqbal(1985)، Hossain(2014)، Kahf(1996)، Kahf وAhmad(1980)، ودراسة Naqvi وQadir(1997) وغيرهم.

ثمة ثلاث قضايا رئيسية اهتمت بها تلك الدراسات بصورة عامة وهي:

• الإنطلاق من المفهوم الإطاري لنظرية الاستهلاك الكينزية، حيث الدخل الحالي هو المحدد الأساس للاستهلاك، فالعلاقة بينهما طردية، وهي دالة مستقرة بسبب ما أسماه كينز بالقانون النفسي الأساسي، حيث يميل الأفراد في المتوسط إلى زيادة استهلاكهم كلما زادت دخولهم في ظل أن:

$$\frac{dct}{dt} < \frac{d\ y_t}{dt}$$ -

أي أن

$$0 < M\ P\ c < 1$$

$$M\ P\ c < A\ P\ c$$

$M\ P\ c$ = الميل الحدي للاستهلاك وهي نسبة ثابتة وذات قيمة كبيرة لكنها أقل من الواحد، مما يعني زيادة فاعلية السياسة المالية، $A\ P\ c$ = الميل المتوسط.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

- تطوير دالة الاستهلاك الكينزي بإدماج العناصر القيمية والأخلاقية الإسلامية، كمحددات لدالة الاستهلاك.

ومن هذه القيم، الاعتدال في الإنفاق وعنصر الزكاة والتركيز على تحليل أثر كل منهما على الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك.

- تحليل مفهوم وأبعاد (الرشد) الاقتصادي وتأثيره على مسار الظواهر الاقتصادية، في الاتجاه الذي يوفق بين معيار دراسة ما ينبغي أن يكون ومعيار ما هو كائن، مما يعني أن مضمون الرشد الاقتصادي يأخذ بعين الاعتبار هذين المعيارين في تحليل السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمع.

➤ وفيما يلي عرضاً تحليلياً لأبرز دراسات الاستهلاك على سبيل المثال وليس الحصر:

(1) دراسة Iqbal (1985)، التي اهتمت بتقديم عرض تقييمي لبعض دراسات دالة الاستهلاك، وانتهت إلى تأكيد وجود توافق بين الباحثين على أن الاعتدال في الإنفاق يؤدي إلى انخفاض الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك مقارنة بنظيره في الفكر الاقتصادي المعاصر (التقليدي).

- لكن هناك اختلافاً في وجهات النظر فيما يتعلق بالقوة النسبية لهذا الأثر، فقد خلصت دراسة متولي (1989) إلى أن القيم التي تحض على عدم الإسراف قد تعادل الأثر التوسعي للزكاة على الاستهلاك.
- بينما يرى آخرون، أن الأثر الانكماشي لمنع الإسراف في الاستهلاك يفوق الأثر التوسعي للزكاة، وهنا يرجح إقبال مقولة صعوبة تحديد الأثر بكل وضوح، حيث يخلص إلى أن الأثر على الميل الحدي للاستهلاك هو أثر حيادي ولن يكون مختلفاً عن نظيره التقليدي.

فالتباين النظري في أثر القيم على الميل الحدي للاستهلاك، لا يمكن حسمه إلا من خلال نتائج الدراسات التطبيقية (Iqbal, 1985)، ولا يُعد هذا الاستنتاج جديداً، ففي دراسات الاستهلاك المعاصرة هناك جدل حول مسار كل من الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك، وميدان الحسم هو الدراسات التطبيقية.

واللافت للنظر، أن وجهات النظر المتباينة للباحثين حول أثر القيم والزكاة على الميل الحدي للاستهلاك لم تهتم كثيراً بدلالة مستوى الميل الحدي للاستهلاك على فعالية السياسة المالية ومن ثم الطلب الكلي، وبدلاً عن ذلك ركز الباحثون على أثر إعادة توزيع الدخل من خلال الزكاة على السلوك الاستهلاكي للأفراد، حيث اهتم الجيل الثاني من هذه الدراسات بأثر الزكاة على مستوى الاستثمار والتوظيف والتضخم.

(2) من جانب آخر، ركزت دراسة Hossain (2014) على عرض مقارن لمفهوم الرشادة من منظور إسلامي مقارنة بنظيره التقليدي في الفكر الاقتصادي المعاصر، وانتهت الدراسة إلى التأكيد على أن مفهوم الرشادة يتضمن إدماج القيم الدينية والوطنية والثقافية والاجتماعية في مسائل تعظيم المستهلك للمنفعة أو السعادة، وفقاً لدراسة أحمد (1992)، Mannan (1984)، Chapra (1995)، وKahf (1996) وغيرهم، وإن تعظيم المنفعة أو السعادة لا يتوقف عند مجرد إشباع الرغبات والحاجيات المادية كما هو الحال في الفكر التقليدي، بل يتسع ويمتد وفقاً للمنظور الإسلامي إلى الرغبات والحاجيات غير المادية.

إنَّ للقواعد والقيم الأخلاقية الإسلامية أثرا كبيرا على السلوك الإنفاقي وفقاً لـ Chapra (1995)، بينما يؤكد Naqvi وQadir (1997) من جانب آخر على دور العدالة الاقتصادية والاجتماعية في نموذج الاستهلاك الإسلامي.

(3) في دراسة Kahf (1996)، أكد الباحث على مرجعية فكرة تعظيم السعادة، وأن لها أصلا في القرآن والسنة، ومنها الإشارة إلى آثار مضاعفة الحسنات.

وانطلاقاً من تلك الفكرة، اقترح Kahf دالة للسعادة تعتمد على كل الحسنات المحصلة من الموارد الاقتصادية التي تشمل منافع للمستهلك وللمجتمع وللأفراد الآخرين، من أجل إرضاء الله سبحانه وتعالى، كما تشتمل كذلك على الموارد البشرية المادية في الحاضر والمستقبل، وأظهر Kahf أن موارد واستخدامات المستهلك يمكن تحديدها بالآتي:

$$\underbrace{w_t + y}_{\text{الموارد}} = \underbrace{S + b + c}_{\text{الاستخدام}}$$

حيث الثروة، الدخل المتاح، الإدخار، ويناظر تكوين الثروة في المستقبل (w_{t+1}) ،

b = الإنفاق على الصدقات وغيرها.

c = استهلاك السلع والخدمات.

وباستخدام منحنيات المنفعة ثلاثية الأبعاد، حدد Kahf الوضع المرغوب لتوازن المستهلك، وتعتبر دراسة Kahf تطبيقاً لمفهوم الرشادة الاقتصادية الذي يدمج بين معيار ما ينبغي ومعيار ما هو كائن.

(4) أما دراسة Ghassan (2016) فقد ركزت على عرض نمذجة رياضية لآراء الإمام محمد بن الحسن الشيباني (131–189هـ) في الكسب والإنفاق بهدف تقدير مستويات الاستهلاك المتضمنة للبعد القيمي والأخلاقي في السلوك الإنفاقي للمجتمع.

وقد استخدم Ghassan مؤشر متوسط الاستهلاك المشاهد للأفراد والانحراف المعياري النصفي (σ_+ , σ_-) كمتغيرات تفسيرية للنمط الاستهلاكي للأفراد عبر الزمن.

وقد ميزت الدراسة بين مفهومين للاستهلاك هما الاستهلاك الأخلاقي الخالي من الإسراف والتقتير، والاستهلاك غير الأخلاقي المتضمن الإسراف والتقتير، وحيث يرتبط الاستهلاك غير الأخلاقي بحالة الاستهلاك المفرط (الإسراف) وحالة الاستهلاك القليل (استهلاك البخل)، وعرضت الدراسة تحليلاً لأثر الزكاة على الميل الحدي للاستهلاك للمجتمع الذي صُنف إلى ثلاث فئات سكانية وفقاً لآراء الشيباني:

- فئة الفقراء وهي المجموعة الأولى.
- الفئة الثانية وهي مجموعة متوسطة الدخل.
- الفئة الثالثة وهي مجموعة الدخل المرتفع (الأغنياء).

وحيث المجموعتين الثانية والثالثة هما اللتان تدفعان الزكاة للفقراء، وقد انتهت الدراسة إلى أن أثر الزكاة على الميل الحدي للاستهلاك يرتبط بصورة رئيسية بالفروق الأولى في الميل الحدي للاستهلاك للفقراء والفئات السكانية الأخرى، كما أن نظام الزكاة يمثل مقياساً صحيحاً لتدفقات وتراكم الأصول المالية وغير المالية المدرة للدخل (العائد)، وبالتالي فإن دالة الاستهلاك تتضمن أثر الأصول على الاستهلاك الكلي.

(5) نموذج الاستهلاك في ظل توقع الخطأ:

اقترح بن جيلالي والزامل (1996) نموذجاً لقياس دالة الاستهلاك في ظل توقع الخطاء في سلوك الأفراد، وهو السلوك الذي يجعل نمطهم الاستهلاكي متأرجحاً بين الإسراف أحياناً والتقتير أحياناً أخرى، وقد عرف بن جيلالي والزامل الخطأ بأنه: الفرق بين الاستهلاك الفعلي وحد الإسراف أو التقتير، حيث $\overline{c}$ = حد الإسراف، $\underline{c}$ = حد التقتير، والاستهلاك الذي يقع خارج المساحة ما بين الحدين $\underline{c}, \overline{c}$ يمثل حجم الاستهلاك الخاطئ، وقد اقترحا أن يحسب الخطأ بالمسافة بين الاستهلاك الفعلي خارج المنطقة المحددة وأحد الحدين $(\overline{c}, \underline{c})$، على أن هذا الخطأ يساوي الصفر إذا كان الاستهلاك الفعلي يتراوح بين $\underline{c}, \overline{c}$.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

وتغدو المشكلة هي أن يقوم المستهلك بتدنية هذه الأخطاء باستخدام نظرية المربعات الصغرى بغية التوصل إلى قياس معلمات دالة الاستهلاك الخطية أو:

$$\boldsymbol{D} = \sum_{1}^{N}(c_n - \bar{c})^2 + \sum_{1}^{N}(c_n - \underline{c})^2$$

حيث DD = قيمة استهلاك البخل والإسراف.

خلاصة القول، فإن القضايا التي تناولتها تلك الدراسات تؤكد على أمرين اثنين هو على النحو الآتي:

أولاهما، يتعلق بالإطار التقليدي لنظرية الاستهلاك، ويقصد به محاكاة الدراسات من منظور إسلامي لمحددات الاستهلاك في الإطار التقليدي، وإن كان هذا لا يمثل قصوراً إلا أنه ليس كافياً لتفسير السلوك الاستهلاكي للأفراد.

ثانيهما، يتعلق بمنهجية دراسات الاستهلاك من منظور إسلامي، حيث اتكأت على مبدأ الرشد الاقتصادي الذي يربط بين معيار دراسة ما ينبغي أن يكون، ومعيار دراسة ما هو كائن فعلاً؛ فدراسة ما ينبغي أن يكون يسمح بإدماج أثر القواعد والقيم الإيمانية والأخلاقية في السلوك الإنفاقي، كما ذكرنا سابقا، بينما يتيح معيار دراسة ما هو كائن فعلاً استخدام أدوات التحليل العلمي المعاصرة لاستقراء السلوك الاستهلاكي للأفراد كما هو في الواقع، وتلك أدوات تمثل منتجات إنسانية متاحة للجميع وليست علامة ماركة بمذهب اقتصادي معين.

ومع كل ذلك، فإن دراسات الاستهلاك من منظور إسلامي في أغلبها (على حد علمي) لم تهتم بتحليل الأثر النهائي لإدماج القواعد والقيم الأخلاقية على مسار الاستهلاك عبر الزمن، وبمعنى أكثر تحديداً: هل يتجه هذا النمط الاستهلاكي إلى مستوى الاعتدال فعلاً؟ وهل يتقلص الانحراف الاستهلاكي (بفعل الإسراف أو التقتير) عن المستوى المرغوب قيمياً وأخلاقياً؟ وهل يمكن لحجم الانحراف عن مستوى الاستهلاك المعتدل، أن ينخفض ولو تدريجياً عبر الزمن بحسب درجة تأثير القواعد والقيم الأخلاقية على السلوك الاستهلاكي للأفراد؟

لا ريب أن الإجابة على التساؤل يتضمن احتمالات وفرضيات مختلفة لمصير هذا الانحراف عبر الزمن، وهذا ما تحاول هذه الدراسة الاهتمام به، من خلال الافتراض أن مسار الانحراف عن المستوى المرغوب للاستهلاك يتقلص تدريجياً عبر الزمن، ولكن ليس بالضرورة أن يقترب من الصفر، وحيث إن جوهر تفسير السلوك الاستهلاكي يتضمن فرضيات واحتمالات مختلفة، فإن صحة تلك الفرضيات يعتمد على دراسة ما هو كائن فعلاً، مما يعني أننا بحاجة إلى مزيد من الدراسات التطبيقية لاختبار الفرضيات المختلفة.

وثمة ملاحظة أخرى، على دراسات الاستهلاك من منظور إسلامي، حيث أنها ركزت على أثر الزكاة وقيم الاعتدال على الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك، إلا أنها أهملت إلى حد علمي دلالة مستوى القيمة التي قد يتخذها الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك على فعالية السياسة المالية، ومن ثم الطلب الكلي، والنمو الاقتصادي.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

تحددت مشكلة الدراسة في تقديم تحليل لأثر إدماج القيم والقواعد الأخلاقية والإيمانية على مسار ومآلات السلوك الاستهلاكي لأفراد المجتمع عبر الزمن، وتحليل ما إذا كان من الممكن أن يتخذ السلوك الاستهلاكي للمجتمع مساراً قريباً من مستوى الاستهلاك المعتدل المرغوب اتساقاً مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

رابعاً: فرضية الدراسة

يمكن صوغ الفرضية الأساسية للدراسة في المقولة الآتية:

عبر الزمن، هناك ميل لتلاشي (اختفاء) حدي الإسراف والتقتير في استهلاك الأسر، حيث يغدو السلوك الاستهلاكي في المتوسط قريباً من المسار المعتدل (المرغوب) للاستهلاك.

خامساً: أهداف الدراسة

- **تحليل النموذج العام لنظرية الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي في سياق تيار التحليل الرئيسي لنظريات الاستهلاك في كل من الفكر الاقتصادي التقليدي، والفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصرين.**
- **تحليل مضمون فرضية الدراسة الحالية المتعلقة بتلاشي حدي الإسراف والتقتير عبر الزمن، وإمكانية الاقتراب من المسار المعتدل للاستهلاك المرغوب في مقاصد الشريعة.**
- **لفت اهتمام الباحثين إلى أهمية اجراء الدراسات الميدانية للبحث في صحة الفرضيات القائمة على أسلوب العبارة المعيارية، وتقديم دلائل تجريبية على مدى اتساق المجتمع مع مقاصد الشريعة فيما يتعلق بالسلوك الإنفاقي لأفراد المجتمع.**

سادساً: أهمية الدراسة

تكمن الأهمية الأساسية للدراسة في أنها محاولة لعرض تصور ودلالة معينة واحتمال محدد (فرضية ممكنة) لتفسير السلوك الاستهلاكي المحفز بالقيم والقواعد الأخلاقية والإيمانية عبر الزمن، وليس مجرد الوقوف عند أهمية القيم والقواعد الإيمانية على السلوك الإنفاقي.

سابعاً: منهجية الدراسة

تقتضي طبيعة هذه الدراسة الأخذ بتكامل المنهجين:

المنهج الوصفي التحليلي، والأسلوب الرياضي و البياني، في عرض ومناقشة وتحليل مضمون الفرضية الرئيسية في هذه الدراسة.

ثامناً: النموذج العام للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي

8 - 1 تستمد نظرية الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي أسسها ومبادئها من مقاصد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وما ينبثق عنها من تصورات إسلامية للكون والإنسان والحياة. واتساقاً مع هذا التصور تأسس مفهوم الإنفاق والربح والعائد والمال والملكية. وكذلك مفهوم العدالة في توزيع الثروة والدخل والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وكل الأنشطة الاقتصادية من إنتاج وتوزيع وإنفاق إنما تقوم على مبدأي العدالة والتوازن، ولذلك فإن مفهوم الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي مفهوم مرتبط بالرشد الاقتصادي، وبصورة محددة، فإن نظرية الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي تقوم على المعايير والأسس التي تعكس في جوهرها مبدأ الرشد الاقتصادي ومنها:

1. **الاعتدال والتوازن، بين الاستهلاك الحاضر والاستهلاك في المستقبل، فالاستهلاك الحاضر يهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية، من السلع والخدمات الضرورية والتحسينية والكمالية، وبما يكفل حفظ النفس باعتبارها إحدى الكليات الخمس في مقاصد الشريعة الإسلامية.**
2. **إن مقتضى التوازن والعدل يتطلب عدم التفريط بحق الأجيال القادمة، فالرشد الاقتصادي يحث الأفراد على الادخار في الوقت الحاضر، وترشيد الاستهلاك الحالي لصالح جيل المستقبل، دون أن يعني ذلك التضحية بمستوى المعيشة اللائق بالجيل الحاضر، فالشريعة الإسلامية تحض على تحويل الادخار إلى استثمار منتج من أجل زيادة القدرة الشرائية والموارد للجيل القادم، للاستمتاع بمستوى معيشي لائق.**

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

وسواءٌ تم ذلك من خلال زيادة الإنتاج أو من خلال نظام الإرث أو كليهما، فالشريعة الإسلامية تقرر أن الإرث واجباً شرعياً، وليس مجرد أمراً تطوعياً. فالحديث الشريف الذي رواه سعد بن أبي وقاص عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ومما جاء فيه: "...إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس"، وقوله – صلى الله عليه وسلم – في الحديث الذي رواه عبدالله بن عمرو بن العاص: "كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول".

3. إن هدف المستهلك في الاقتصاد الإسلامي هو تعظيم السعادة والرضاء من الاستهلاك أو الإنفاق على السلع والخدمات؛ فالمنافع المتولدة منها لا تقتصر على فترة حياة المستهلك في الحياة الدنيا، وإنما تمتد إلى الأخرى، حيث يبتغي الفرد تحقيق رضا الله تعالى والثواب والأجر من الله سبحانه وتعالى.

وعليه فإن مفهوم المنفعة (السعادة) مفهوم مرتبط بالمواءمة والموازنة بين المنافع الدنيوية والمنافع الأخروية، أو بين الحاجات المادية (السلع والخدمات)، والحاجات الروحية الأخروية مثل الادخار والصدقات والإنفاق على الأقارب والفقراء،قال الله تعالى: "وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ" (القصص، 77). ولما كان مفهوم المنفعة يتكئ على أساس قيمي وأخلاقي فإنها مقيدة باستهلاك الطيبات من السلع التي هي كثيرة، وتحريم استهلاك السلع الخبيثة كما في قوله: "كُلُواْ من طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ" (البقرة، 172)، وقوله تعالى: "وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ" (الأعراف، 31).

وهكذا تغدو دالة المنفعة في الاقتصاد الإسلامي لا تعتمد – فقط – على المحددات التقليدية كالدخل والأسعار والأصول (الثروة)، وإنما أيضاً على المحددات الأخلاقية، كالاعتدال والتوازن التي من شأنها أن تضبط التصرفات الفردية وأن تحول دون تورط الأفراد في الدين والاقتراض.

4. إن الاستهلاك المرغوب قيمياً وأخلاقياً هو ذلك المستوى الذي يقع فوق حد التقتير، وأقل من حد الإسراف "وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً" (الفرقان، 67). وإذا كان مفهوم التقتير والإسراف يظل مفهوماً مرناً إلا أنه لا ينبغي أن يتجاوز هذين الحدين: حد الكفاية المكفول للأفراد في الشريعة الإسلامية. وهذا يتطلب تحقيق دخل الكفاية الذي يحقق للأفراد ذلك المستوى المعيشي اللائق من جهة، وتجنب النمط الاستهلاكي الذي يتجاوز إمكانات الأفراد ويلجئهم إلى استعمال طرق غير مشروعة للحصول على الدخل من جهة أخرى.

5. الادخار ليس مجرد متبقي حسابي وإنما يمثل حجر الزاوية في نظرية الاستهلاك، فهو مصدر لتكوين الثروة وإعادة توزيعها بين الأجيال، من خلال نظام الإرث في الإسلام؛ أي أن من أهداف الادخار هو التحوط للمستقبل، وزيادة حجم الثروة ومراكمتها، ومن ثم تكوين إرث يوزع بين الأجيال، كما أنه أداة لزيادة الدخل في المستقبل وتمويل الاستهلاك المستقبلي.

بيد أن تحقيق أهداف الادخار يتطلب تحويل الادخار إلى إنفاق استثماري منتج لزيادة الناتج من السلع والخدمات، ومن ثم زيادة الدخل والقوة الشرائية للأفراد. لذلك ذمت الشريعة الإسلامية اكتناز الذهب والفضه وحبسها عن الإنفاق في سبيل الله.

6. إن عائد المشاركة في الأرباح والخسائر هو البديل عن الربا المحرم في الشريعة، ومن خلاله يتم تقييم (مكافأة) الجهد الحقيقي للعمل ورأس المال في النشاط الإنتاجي الحقيقي، أو في تداول السلع والخدمات. كما أن عائد المشاركة كمفهوم للربح يستهدف حماية القيمة الحقيقة لرأس المال والسلع من التآكل بسبب التضخم أو الزكاة، فهو يمثل دافعاً لإنماء الثروات والأموال، وعليه فإن تحديد القيمة الحالية للثروة أو الدخل أو الاستهلاك عبر الزمن يتم وفقاً لعائد المشاركة كبديل عن سعر الفائدة في نظرية الاستهلاك التقليدية[1].

(1)ليس من شأن هذه الدراسة تحديد مقياس مرجعي لعائد المشاركة فذلك موضوع بحث آخر، ونكتفي هنا بعرض الفكرة لعائد المشاركة كبديل عن سعر العائد.

8 - 2 النموذج الأساسي للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي:

1. يسعى المستهلك النموذجي في الاقتصاد الإسلامي إلى تعظيم السعادة من المنفعة الكلية المرغوبة أي:

$$H = h\left(\overset{*}{c}_t\ ,\ \overset{*}{c}_{t+1}\right) \rightarrow (1)$$

حيث $\overset{*}{H}$ = مستوى السعادة أو المنفعة الكلية المرغوبة – أي المنفعة الكلية المعتدلة التي توائم بين المنافع الدنيوية والمنافع الأخروية.

$\overset{*}{c}_t$ = الاستهلاك المرغوب المعتدل، ويتضمن كافة السلع والخدمات (الطيبات) التي تجيزها الشريعة، كما تشمل الإنفاق على الصدقات في الفترة الحالية.

$\overset{*}{c}_{t+1}$ = الاستهلاك المستقبلي وتمويل الصدقات للمستفيدين من أجل الاستهلاك المستقبلي، كذلك يشمل الإنفاق الاستثماري على مشاريع خيرية أو مشروعات اقتصادية، بهدف مراكمة الثروة والدخل مدى الحياة، ويتم تمويل ذلك من عائد الادخار (الثروة).

2. يسعى المستهلك إلى تعظيم السعادة في ظل القيود الآتية:

أ. قيد الاستهلاك المعتدل:

$$c_1 < \overset{*}{c}_t < c_{11} \quad \rightarrow (2)$$

حيث c_{11} = حد الإسراف، c_1 = حد التقتير، $\overset{*}{c}$ = الاستهلاك المعتدل.

ب. قيد موارد واستخدامات المستهلك.

وهذا القيد هو تطوير لنموذج Fisher (1930) في الاستهلاك والادخار، وقد اعتمد عليه كل من Ando وModigliani (1963)، وFriedman (1957)، في تطوير فرضيتهما في نموذج استهلاك دورة الحياة للأول ونموذج فرضية الدخل الدائم للثاني (Mankiw, 1994). حيث يحدد نموذج فيشر أن الاستهلاك يعتمد على مصادر الموارد التي يتوقعها المستهلك خلال حياته.

إن تطويرنا لنموذج فيشر، يأخذ الاتجاهات الآتية اتساقاً مع مقاصد الشريعة في الاستهلاك والإنفاق والإدخار:

- إدماج عناصر إعادة توزيع الدخل في الموارد والاستخدامات، كالإرث والزكاة والصدقات.
- استخدام عائد المشاركة كسعر لخصم تيار الدخل والإنفاق.
- حيازة الصكوك الإسلامية وعائدها.

وبالتالي فإن قيد الموارد والاستخدامات هو:

$$\Sigma_0^t \frac{1}{(1+\pi)^t}\left[B_{t-1} + y_t + (1+\pi)A_{t-1} + M_{t-1} + Z_{t-1}\right] = \Sigma_0^t \frac{1}{(1+\pi)^t}\left[\overset{t}{C}_t + A_t + \mathrm{M}_t + B_t + Z_t\right] \rightarrow (3)$$

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

يمثل الطرف الأيسر من القيد موارد المستهلك عبر الزمن، بينما الطرف الأيمن يبين استخدامات هذه الموارد عبر الزمن:

أو:

$$\sum_0^t \frac{1}{(1+\pi)^t}\left[\overset{*}{C}_t + \Delta \mathrm{M}_t + \Delta \mathrm{A}_t + \Delta B_t\right] = \sum_0^t \frac{1}{(1+)^t}\left[y_t - \Delta Z_t\right] + \pi \mathrm{A}_{t-1} \quad \rightarrow (4)$$

أو:

$$\sum_0^t (1+\pi)^{-t}\left[\overset{*}{C}_t + \Delta M_t + \Delta A_t + \Delta B_t\right] = \sum_0^t (1+\pi)^{-t}\left[(y - \Delta Z_t) + \pi A_{t-1}\right. \quad \rightarrow (5)$$

وحيث: y_t = الدخل من العمل أو بيع الناتج.

$(1+\pi)\ A_{t-1}$ دخل المشاركة من الأسهم والصكوك الإسلامية في الفترة الماضية.

M_{t-1} = السيولة النقدية المملوكة في الفترة $(t-1)$ بسبب تسييل بعض الأصول الاستثمارية في بداية الفترة.

B_{t-1} = الإرث الذي يحصل عليه المستهلك من آبائه شاملاً أية هبات أخرى.

B_t = الإرث المتوقع مراكمته من قبل المستهلك ويستفيد منه أبناؤه بعد وفاته.

$A_t + M_t$ = قيمة الأصول الحقيقية التي تم حيازتها في بداية الفترة.

Z_{t-1} = تلقي الزكاة إذا كان مستحقاً لها في الفترة .

Z_t = رصيد الزكاة المتوقع دفعه إذا كان المستهلك دافعاً للزكاة.

وكذلك:

ΔA_t = صافي التغير في قيمة الأصول (الصكوك).

ΔM_t = صافي التغير في السيولة النقدية.

ΔB_t = صافي التغير في قيمة الإرث.

ΔZ_t = صافي التغير في الزكاة (فائض/ عجز الزكاة).

ومن المتوقع أن:

$\Delta Z_t \overset{>}{<} 0$ خلال فترة حياة المستهلك، وفي نهاية حياته فإن $\Delta Z_t = o$

ويمكن النظر إلى المقدار $S_t = \Delta A_t + \Delta M_t + \Delta B_t$ على أنه يمثل الادخار المتوقع لمراكمة الثروة في المستقبل، في شكل أصول حقيقية والعائد المتوقع من استثمار هذه الأصول يوظف في تمويل الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق على الزكاة والصدقات ووجوه البر والخير لأفراد المجتمع وأقارب المستهلك، وهي منافع وحسنات تمثل مصدراً لتعظيم سعادة المستهلك.

أي أن القيد يصبح:

$$\sum_0^t (1+\pi)^{-t}\left[\overset{*}{C}_t + S_t\right] \le \sum^t (1+\pi)^{-t}\left(y_t - \Delta Z_t\right) + (\pi)A_{t-1} \quad \rightarrow (6)$$

أو:

$$\sum_0^t (1+\pi)^{-t}\ \overset{*}{C}_t + \sum_0^t (1+\pi)^{-t}\ \overset{*}{C}_{t+1} \le \sum_0^t (1+\pi)^{-t}\ \left(y_t - \Delta Z_t\right) + (\pi)A_{t-1}$$

حيث أخذنا بعين الاعتبار أن الادخار يمثل رصيداً لتمويل الإنفاق الاستهلاكي المستقبلي.

3. ويمكن الحصول على الشرط الضروري للوضع الأمثل للمستهلك عبر الزمن والتي عندها يقرر مستوى الاستهلاك المعتدل ($\overset{*}{C}_t$)

أو:

$$(1+\pi) = \frac{\mu^1(\overset{*}{c}_{t+1})}{\mu^1(\overset{*}{c}_t)}$$

أو:

$$\underbrace{\frac{u'(s_t)}{u'(\overset{*}{c}_t)}}_{\text{ميل منحنى سواء السعادة}} = \underbrace{(1+\pi)}_{\text{ميل خط الميزانية}}$$

4. بيانياً، فإن الوضع الأمثل للمستهلك الرشيد يقع بين حدي الإسراف والتقتير، بافتراض أن أدنى خط الميزانية (mm) يمثل حد التقتير، وأن أعلى خط ميزانية ($m'm'$) يمثل حد الإسراف.

وعند $m'm'$ يصبح خط الميزانية منكسراً عند النقاط b,a؛ ليوضح أن أي زيادة في الدخل سيتجه نحو الادخار (شكل 1)، بينما يظل استهلاكه مستقراً عند $\overset{*}{C}_t$ وبين هذين الحدين، كلما زاد الدخل أنتقل خط الميزانية إلى أعلى، حيث يزيد الاستهلاك المرغوب، وكذلك الادخار للمستقبل (الاستهلاك المستقبلي).

وبالتالي، فإنه يمكن الحصول على دالة الطلب الاستهلاكي كدالة في تدفق الدخل المعدل بصافي فائض عجز الزكاة عبر الزمن والثروة التي يمثلها مراكمة الادخار، وكذلك عائد المشاركة.

أو:

$$\overset{*}{C}_t = f\left[(yt - \Delta Z_t), A_t, \pi\right]$$

شكل (1)

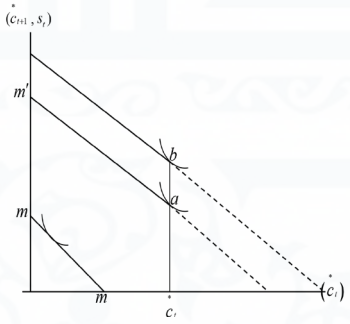

شكل (1): الوضع الأمثل للمستهلك الرشيد

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

تاسعاً: فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير

9 - 1 إن مضمون فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير كما ذكرنا سابقا يمكن تحديدها بالآتي:

عبر الزمن، هناك ميل لتلاشي (اختفاء) حدي الإسراف والتقتير بين الأسر، حيث ينحو النمط الاستهلاكي للأسر في المتوسط نحو مستوى الاستهلاك المعتدل المرغوب قيمياً وأخلاقياً، وتتكئ هذه الفرضية على الاعتبارات والشروط الآتية:

- **يتحلى أفراد المجتمع بالرشد الاقتصادي الذي يمكنهم من السعي إلى تعظيم الاستهلاك عند المستوى المرغوب الخالي من الإسراف والتقتير.**
- **يدرك الأفراد أن الإسراف والتقتير سلوك مذموم في الشريعة الإسلامية، وبالتالي يسعون مع ارتفاع الوعي القيمي والأخلاقي إلى التخلي عن هذا السلوك تدريجياً عبر الزمن.**
- **هناك ثلاثة مفاهيم تعبر عن السلوك الاستهلاكي للأفراد:**
  - **مستوى الاستهلاك المعتدل المرغوب $\left(\overset{*}{C}_t\right)$ وهو متغير غير مشاهد.**
  - **مستوى الاستهلاك الفعلي $\left(C_t\right)$ وهو متغير مشاهد، تؤثر فيه محددات الاستهلاك المادية، كالدخل ونمط إعادة توزيع الدخل وشروط حد الكفاية وعادات المجتمع ومحددات أخلاقية وقيمية.**

    إن مستوى الاستهلاك الفعلي قد يمثل مستوى استهلاك الإسراف أو مستوى استهلاك الإقتار للأسر البخيلة أو الأسر المسرفة، ويمكن القول أيضاً أن هناك عددا من الأسر، قد يكون استهلاكها الفعلي المتوسط عند مستوى الاستهلاك المرغوب.
  - **حدي (أو حجم) الإسراف والتقتير، أو C_{11} ، C_1 على التوالي وهما متغيران غير مشاهدين أيضاً.**
- **يُحدد مستوى الاستهلاك المرغوب بالتوقع الرياضي وهو يساوي توقع الاستهلاك الفعلي، مضافاً إليه أو مطروحاً منه التوقع الرياضي لحد (حجم) التقتير والإسراف على التوالي.**

أو: $E\left(\overset{*}{C}_t\right) = E\left(C_t\right) + E\left(C_1\right)$: في حالة التقتير.

$E\left(\overset{*}{C}_t\right) = E\left(C_t\right) - E\left(C_{11}\right)$: في حالة الإسراف.

أي أن كلاً من حدي التقتير والإسراف يقاسان بتوقع الفرق بين توقع الاستهلاك المرغوب، وتوقع الاستهلاك الفعلي.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

- السعي للتخلي التدريجي عن استهلاك التقتير أو الإسراف، يعني أن توقع فجوة الفرق بين حدي التقتير أو الإسراف لها حالتان هما:
  - الحالة الواقعية $\Leftarrow \quad E[C_1 - C_{11}] \gtrless 0$
  - الحالة الأكثر مثالية $\Leftarrow \quad E[C_1 - C_{11}] \to 0$
- يحدد الاستهلاك الفعلي (استهلاك التقتير أو الإسراف) في ظل وجود نمط معين لتوزيع الدخل (ثابت)، ومستوى معين من الموارد المحددة في قيد ميزانية المستهلك الأنفة الذكر.

ومن ثم فإن مستوى الاستهلاك المعتدل المرغوب وكذلك حدي الإقتار أو الإسراف يؤثر فيه مستوى ارتفاع الوعي القيمي بمبدأ الرشد والاعتدال والتوازن في السلوك الاستهلاكي، بالإضافة إلى محدد الدخل والعائد من استثمار الأصول عبر الزمن، وكذلك الأثر التحويلي للزكاة، وبصورة عامة فإن الاستهلاك المعتدل المرغوب للأسر هو ذلك المستوى الذي يقع بين حدي الإسراف والتقتير.

أي أن: $c_1 < \overset{*}{c}_t < c_{11}$

إن مدى اقتراب أو ابتعاد الاستهلاك المعتدل للأسر عن حدي الإسراف والتقتير تخضع للظروف الخاصة التي تمر بها هذه الأسر، وتغير الظروف في الفترات الزمنية المختلفة.

وبما أن العادات الاستهلاكية للأسر وظروفها المختلفة تتغير بين فترة وأخرى، فإنه يمكن القول إنه على مستوى المجتمع ككل، فإن إنفاق الأسر التي يكون نمطها الاستهلاكي الفعلي عند حالة الإسراف، يتجه نحو الانخفاض التدريجي عبر الزمن، وصولاً إلى مستوى الاستهلاك المرغوب.

وبالمثل ولكن بصورة عكسية يتجه النمط الاستهلاكي الفعلي للأسر التي تقع في حالة التقتير نحو الزيادة باتجاه المستوى المرغوب.

أي أنه ومع ارتفاع مستوى الوعي القيمي والأخلاقي عبر الزمن، فإن حدي الإسراف والتقتير يتجهان تدريجياً نحو التلاشي والاقتراب من الصفر، حيث يتخذ النمط الاستهلاكي للمجتمع مساراً مرغوباً.

9 - 2 وعليه، فإنه من الممكن، صياغة دالة الاستهلاك المعتدل المرغوب للمجتمع متضمناً دالتي الاستهلاك المرغوبتين عبر الزمن للأسر المسرفة $(\overset{*}{C}_{11})$ والأسر المقترة $(\overset{*}{C}_1)$ على النحو الآتي:

$$\overset{*}{C}_t = \overset{*}{C}_{1t} + \overset{*}{C}_{11t} \quad \to \quad (7)$$

$$\overset{*}{C}_{1t} = f\left((Xt), v\right) \quad \to \quad (8)$$

وكذلك: $$\overset{*}{C}_{11t} = f\left((Xt), v\right) \quad \to \quad (9)$$

ومن ثم فإن دالة الاستهلاك المرغوبة للمجتمع هي:

$$\overset{*}{C}_t = f\left((Xt), v\right) \quad \to \quad (10)$$

حيث، Xt = يمثل المحددات المادية في دالة الاستهلاك . الدخل (y_t)، والأصول (At) وعائد المشاركة (π)

V = متغير وكيل عن أثر القيم والأخلاق على السلوك الاستهلاكي، بالاضافة إلى أثر الزكاة.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

• ولكن ما هو مستوى الاستهلاك المرغوب لكل من الأسر المقترة والأسر المسرفة؟

يمكن توضيح ذلك كما يلي:

$$\overset{*}{C}_{1t} = \overline{C_1}\ (Xt\ ,\ v) + c_1\ ,(Xt, v) \quad \rightarrow \ (11)$$ للأسر المقترة

$$\overset{*}{C}_{11t} = \overline{C}_{11}(Xt\ ,\ v) - C_{11}\ (Xt, v) \quad \rightarrow \ (12)$$ للأسر المسرفة

حيث: $\overline{C}_{11}\ ,\ \overline{C}_1$ مستوى الاستهلاك الفعلي لكل من الأسر المقترة والأسر المسرفة على التوالي، وبعبارة أخرى فإن $\overline{C}_{11}\ ,\ \overline{C}_1$ تمثلان مستوى استهلاك التقتير والإسراف على التوالي، وكذلك $C_{11}\ ,\ C_1$ تمثلان حدي التقتير والإسراف.

وبوضع (11)، (12)، في (10) وأخذ التوقع الرياضي نجد أن:

$$E\left[\overset{*}{C}_t(Xt\ ,V)\right] = E\left[\overline{C}_1(Xt\ ,V)\right] + E\left[C_1\ (Xt\ ,v)\right] + E\left[\overline{C}_{11}\ (Xt\ ,v)\right] - E\left[C_{11}\ (Xt\ ,v)\right] \quad \rightarrow \ (13)$$

أو:

$$\mathrm{E}\left[\overset{*}{C}_t\ (\quad)\right] = \mathrm{E}\left[\overline{C}_1(\quad)\right] + \mathrm{E}\left[\overline{C}_{11}\ (\quad)\right] + \mathrm{E}\underbrace{\left[C_1(\quad) - C_{11}\ (\quad)\right]} + E\left[\rho\ (c_1\ ,\ c_{11})\right. \quad \rightarrow \ (14)$$

وللتبسيط يمكن وضع: $\mathrm{E}\ (\phi) = \mathrm{E}\left[C_1\ (\quad) - C_{11}\ (\quad)\right]$ والذي يمثل توقع فجوة الفرق بين حدي الإسراف والتقتير في المجتمع، وهو فجوة انحراف الاستهلاك الفعلي عن المستوى المرغوب.

وكذلك فإنه بالنسبة للمجتمع يمكن وضع: $\mathrm{E}\left[\overline{C}_t\ (\quad)\right] = \mathrm{E}\left[\overline{C}_1(\quad)\right] + \mathrm{E}\left[\overline{C_{11}}\ (\quad)\right]$

أي أن توقع الاستهلاك الفعلي للمجتمع هو مجموع توقع الاستهلاك الفعلي للأسر المقترة والأسر المسرفة في المجتمع.

ومن ثم فإن (13) يمكن كتابتها كما يلي:

$$\mathrm{E}\left[\overset{*}{C}_t\ (\quad)\right] = \mathrm{E}\left[\overline{C}_t(\quad)\right] + \mathrm{E}\ (\phi] \quad \rightarrow \quad (15)$$

مع الأخذ بعين الاعتبار أن توقع التغاير بين يؤول إلى الصفر، حيث لا يوجد ارتباط بين حدي الإسراف والتقتير بين العائلات، ويمكن كتابة (14) كما يلي: $E\ (\phi_t) = E\left[\overset{*}{c_t}\ (\quad)\right] - E\left[\overline{c}_t\ (\quad)\right]$ ، أي أن مستوى الانحراف بين الاستهلاك المعتدل والاستهلاك الفعلي يقاس بمستوى توقع الفرق بين حدي الإسراف والتقتير.

• من الممكن ملاحظة مدى التقارب بين توقع الاستهلاك الفعلي للمجتمع مع توقع المستوى المعتدل للاستهلاك في الحالتين الآتيتين:

الحالة الأولى: عندما $\mathrm{E}\ (\phi] \gtrless 0 \quad \rightarrow \quad (16)$

وتلك هي الحالة الواقعية، حيث يتلاشى حدا الإسراف والتقتير تدريجياً عبر الزمن.

- فإذا كان $\mathrm{E}\ (\phi] > 0 \Leftarrow \mathrm{E}(C_1) > \mathrm{E}\ (C_{11})$ أي أن توقع حد التقتير أكبر منتوقع حد الإسراف، فهذا يعني وجود انحراف في الاستهلاك الفعلي للمجتمع عن المستوى المرغوب، حيث ينبغي أن يكون توقع

الاستهلاك المرغوب أكبر من توقع الاستهلاك الفعلي، أي أن $E(\overline{C}_t) < E(\overset{*}{C}_t)$ ومن ثم يتطلب التقارب أن يزيد توقع الاستهلاك الفعلي للمجتمع كي يقترب من توقع الاستهلاك المرغوب.

- وإذا كان $E(C_1) < E(C_{11}) \Leftarrow E(\phi) < 0$ أي أن توقع حد الإسراف أكبر من توقع حد التقتير، مما يعني وجود انحراف في توقع الاستهلاك الفعلي عن المستوى المرغوب، أي أن $E(\overline{c}_t) > E\left(\overset{*}{c}_t\right)$، وهذا يعني أن توقع الاستهلاك الفعلي كان أكبر من مستوى توقع الاستهلاك المرغوب، وبالتالي يتطلب التقارب أن ينخفض توقع الاستهلاك الفعلي ليقترب من المستوى المرغوب.

الحالة الثانية: وهي الحالة المثالية التي قد تتحقق إذا كان $E(\phi) \to 0$ أي أن $E(C_1) \to = E(C_{11})$، حيث يتلاشى توقع حدي الإسراف والتقتير عندئذ يغدو توقع المستوى الفعلي للاستهلاك يساوي مستوى توقع المستوى المعتدل للاستهلاك.

أي أن $E\left[\overset{*}{C}_t(\quad)\right] \to = E(\overline{C}_t]$

• إن التلاشي التدريجي لتوقع حدي الإسراف والتقتير تغدو مسألة مرتبطة بنتائج الدراسات التطبيقية الميدانية لإثباتها أو نفيها، وفقاً لمعيار تحليل ما هو كائن في الواقع، لكننا إذا أخذنا بعين الاعتبار معيار ما ينبغي أن يكون فإن فرضية تلاشي حدي الإسراف والتقتير دون أن يصل إلى الصفر هي بالضرورة فرضية محتملة، حيث من المتوقع أن يكون للقيم الدينية والأخلاقية أثر على توجيه وتصحيح الإنحراف في مسار الإنفاق الاستهلاكي للمجتمع.

ومن الممكن استنتاج دالة الاستهلاك في صورتها العامة من معادلة (13)، (14) والنموذج الأساسي للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي على النحو الآتي:

$$E\left[\overset{*}{C}_t\right] = f\left[(y_t, A_t, E(\phi), \pi], v\right] \quad \to (17)$$

، حيث: $y_t = \sum \frac{y_t - \Delta Z_t}{(1-\pi)t}$

3-9 يمكننا توضيح مسار النمط الاستهلاكي للأسر في المجتمع في شكل (2):

إنَّ حدي الإسراف والتقتير قد يكون مشاهداً عند كل من مستويات الدخل المنخفضة ومستويات الدخل المرتفعة، كما تبين من المقارنة بين ($\overline{c}_1, \overline{c}_{11}$) أيضاً عند مستويات الدخل المنخفضة بـ ($\overline{c}_1, \overline{c}_{11}$) عند مستويات الدخل المرتفعة، حيث = $\overline{c}_1, \overline{c}_{11}$ مستوى الاستهلاك الفعلي في حالة التقتير والإسراف على التوالي، والمذكور آنفاً.

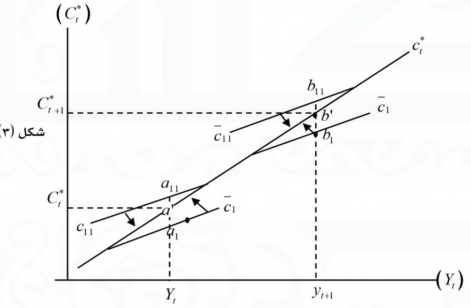

شكل (2): مسار النمط الاستهلاكي للأسر في المجتمع

• يُلاحظ أنه عند مستويات الدخل المنخفضة (y_t) بعض الأسر قد تنزلق إلى مستوى استهلاك التقتير (النقطة a_1 على دالة $\overline{c}_1$ استهلاك التقتير)، بينما بعض الأسر قد تندفع نحو استهلاك

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

الإسراف(النقطة a_{11} على دالة $\bar{c}_{11}$ استهلاك الإسراف)، ومع زيادة الوعي القيمي والأخلاقي في المجتمع عبر الزمن يستقر استهلاك الأسر (المقترة والمسرفة) عند النقطة a' على دالة الاستهلاك المعتدل (c_t^*) ونفس التحليل ينطبق على حالات الأسر المسرفة أو المقترة عند مستويات الدخل المرتفعة (y_{t+1}) للفترة $(t+1)$ ، حيث يستقر استهلاك الأسر في المجتمع عند النقطة (b') على دالة الاستهلاك المعتدل (c_t^*)، وبيانياً فإن دالة استهلاك التقتير تزحف إلى أعلى باتجاه دالة الاستهلاك المعتدل، وكذلك فإن دالة استهلاك الإسراف تنزلق إلى أسفل باتجاه دالة الاستهلاك المعتدل أيضاً، وهذا الانتقال يتم عبر الزمن، وعندئذ يتلاشى حدا الإسراف والتقتير، ويغدو النمط الاستهلاكي للأسر واقعاً على دالة الاستهلاك المعتدل.

وبعبارة أخرى فإنه عبر الزمن تتلاشى مستويات استهلاك التقتير ومستويات استهلاك الإسراف، ليستقر الوضع عند المستوى المرغوب c_t^* .

إن APC للأسر المقترة أقل من نظيره عند المستوى المرغوب، (أي عند دالة الاستهلاك المعتدل) وكذلك فإن APC للأسر المسرفة أعلى من نظيره عند المستوى المرغوب عند مستويات الدخل المختلفة، لكن أثر الزكاة عبر الزمن يعمل على رفع APC للأسر المقترة وتخفيض APC للأسر المسرفة حتى يصل إلى APC عند المستوى المرغوب الذي يغدو ثابتاً أو مستقراً تقريباً.

عاشراً: الاستنتاجات والتوصيات

10 - 1 تتضمن أدبيات الاقتصاد المعاصر (التقليدي) كماً علمياً ثرياً من دراسات الاستهلاك التي توخت تفسير السلوك الانفاقي للأفراد وفقاً للمحددات المادية وأهمها الدخل.

وقد اتبعت تلك الدراسات منهج العبارة التقريرية أو المنهج الاستقرائي لتحليل السلوك الاستهلاكي للأفراد من واقع الحياة، وانتهت إلى نتائج مذهلة ومتباينة كان لها أثر على تحفيز المزيد من التحليل والبحث لمحددات السلوك الانفاقي للأفراد.

لكن لم تأبه تلك الدراسات لضبط إيقاع السلوك الاستهلاكي، حيث اكتفت بتفسيره، بمعنى أنها لم تأبه لمنهج العبارة المعيارية.

10 - 2 من جانب آخر، اهتمت أدبيات الفكر الاقتصادي الإسلامي بمنهجية العبارة المعيارية في تحليل وتفسير السلوك الاستهلاكي للأفراد، وليس ذلك غريباً، فمفهوم الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي يتعدى المفهوم التقليدي، حيث يتكئ على مبدأ الرشد الاقتصادي الذي يحقق المواءمة بين الحاجات المادية والحاجات غير المادية؛ بغية تحقيق السعادة في الدنيا والآخرة.

ومن ثم فإن ضبط إيقاع هذا السلوك يتم من خلال إدماج أثر القيم والقواعد الإيمانية التي تضمنتها مقاصد الشريعة الإسلامية، وتلك القيم تمارس أثراً مزدوجاً على تصرفات الأفراد أثراً ذاتياً، يكمن في استقامة السلوك الإنساني، وأثراً مادياً ينعكس في عقلنة تصرفات الأفراد بمواردهم، في الاتجاه الذي يحقق الرشد الاقتصادي والاعتدال والتوازن في التصرفات، وهذا يعني أنه لا توجد قطيعة بين منهجي دراسة ما هو كائن ودراسة ما ينبغي أن يكون، بل إن هناك تكاملاً بينهما في دراسات الاستهلاك من منظور إسلامي، وتلك منهجية أكدت عليها هذه الدراسة.

10 - 3 لكن اللافت للنظر، هو أن دراسات الاستهلاك من منظور إسلامي لم تهتم كثيراً بتحليل الأثر النهائي لإدماج القواعد والقيم الأخلاقية على مسار الاستهلاك عبر الزمن، وهذا يعني أن هناك مساراً مرغوباً لاستهلاك الأفراد محفزاً بتلك القيم والقواعد الأخلاقية، ولكن ما هو ذلك المسار؟

الإجابة تتطلب عرض فرضيات واحتمالات معينة للمسار المرغوب للسلوك الاستهلاكي في الاقتصاد الإسلامي.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

وقد كان ذلك هو جوهر موضوع هذه الدراسة التي عرضت وناقشت المقولة المعيارية المتمثلة في انحسار مسار الانحراف عن المستوى المرغوب للاستهلاك عبر الزمن، أي أن هناك ميلاً لاختفاء حدي الإسراف والتقتير عبر الزمن، والذي قد لا يصل إلى الصفر بالضرورة إلا في الحالة الأكثر مثالية.

10 - 4 تكشف الدراسة أن هناك مجالات مواتية لتطوير التحليل والبحث، ومنها الاتجاه الذي يخضع هذه المقولة للفحص الميداني والتجريبي، واختبار مدى اتساقها مع السلوك الفعلي للأفراد عبر الزمن. ومجال آخر للبحث يكمن في تحديد مقياس أو مفهوم محدد للمستوى المرغوب للاستهلاك قابل للبحث التجريبي.

وكذلك، يمكن البحث في تحليل مفهوم حدي الإسراف والتقتير، وهل هما حدان جامدان أم مرنان يتغيران مع الزمن؟ بمعنى البحث في تحديد مقياس معين لحدي الإسراف والتقتير.

10 - 5 إن هذه الدراسة تؤكد أن تطوير مجالات البحث في المسار المرغوب للسلوك الاستهلاكي للأفراد من شأنه أن يعزز التكامل بين الدراسات المعيارية والدراسات الاستقرائية من منظور الاقتصاد الإسلامي.

المراجع:

الأفندي، محمد (2018)، *النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية*، الطبعة الأولى، عمان: المركز الأردني للكتاب الجامعي.

بن جيلالي، بو علام، والزامل، يوسف (1996)، *النظرية الاقتصادية الإسلامية: اتجاه تحليلي*، الطبعة الأولى، الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.

درويش، أحمد فؤاد، وزين، محمود (1984)، أثر الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الإسلامي، *مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي*، *2* (1)، 59-52، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

قنديل، عبدالفتاح (1979). *الدخل القومي*. القاهرة: دار النهضة العربية.

متولي، مختار (1989)، أحكام الشريعة ودالة الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة: دراسة قياسية، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز*، *1*، مركز النشر العلمي، جدة.

Ahmad, K. (1992). Nature and significance of Islamic economics. In A. Ahmad and K. R. Awan (Ed.) Lectures on Islamic Economics, IRTI (pp.19-48), Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia: Islamic Research and Training Institute.

Ando, A., & Modigliani, F. (1963). The life cycle hypothesis of saving: Aggregate implications and tests. *The American economic review, 53*(1), 55-84.

Branson, W. H. (1989). *Macroeconomic Theory and Policy*. Manhattan, New York City: Harper & Row.

Campbell, J. Y., & Mankiw, N. G. (1989). Consumption, income, and interest rates: Reinterpreting the time series evidence. *NBER macroeconomics annual, 4,* 185-216.

Chapra, M. U. (1992). *Islam and the Economic Challenge*. Markfield, England: Islamic Foundation

Dornbusch, R., Fischer S., & Startz, R. (2004). *Macroeconomics*. New York: McGraw-Hill/Irwin.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.4

Duesenberry, J. S. (1967). *Income, saving, and the theory of consumer behavior*. Oxford, United Kingdom: Oxford University Press.

Fisher, I. (1930). *The theory of interest*. Basingstoke, United Kingdom Macmillan.

Friedman, M. (1957). *Theory of the Consumption Function*. Delhi, India: Oxford & IBH Publishing Company

Ghassan, H. B. (2016). A consumer and social welfare model based on the writings of Shibani (750-805 AD, 131-189 AH). *PSL Quarterly Review, 69(*278), 235-266.

Hossain, B. (2014). Economic Rationalism and Consumption: Islamic Perspective. *International Journal of Economics, Finance and Management, 3*(6)273-281.

Iqbal, M. (1985). Zadah, Moderation and aggregate consumption in an Islamic Economy. *Journal of Research Islamic Economics, 3*(1), 45-61.

Kahf, M. (1996). Distribution of Profits in Islamic Banks. *Studies in Islamic Economics, 4*(1), 113-140.

Kahf, M., & Ahmad, K. (1980). A Contribution to the theory of Consumer Behaviour in an Islamic Society. *Studies in Islamic Economics, 24*, 19-36.

Khan, M. F. (1986). Macro consumption function in an Islamic framework. In M. A. Choudhury (ed.) *Contributions to Islamic Economic Theory* (pp. 140-165). London: Palgrave Macmillan.

Mankiw, N. G. (Ed.). (1994). *Monetary Policy. NBER Studies in Business Cycles*. Chicago: University of Chicago Press.

Mannan, M. A. (1984). *The making of Islamic economic society: Islamic dimensions in economic analysis* (1st ed.). Cairo, Egypt: International Association of Islamic Banks.

Metwally, M. M. (1981). *Macroeconomic Models of Islamic Doctrines*. Colorado: JK Publishers.

Metwally, M. M. (1985) Rejoinder to Darwesh and Zain, *Journal of Research in Islamic Economics, 2*(2), 143-46. Winter, Arabic Section.

Modigliani, F., & Brumberg, R. (1954). Utility analysis and the consumption function: An interpretation of cross-section data. *Franco Modigliani, 1*, 388-436.

Naqvi, S. N. H., & Qadir, A. (1997). The dimensions of an Islamic economic model. *Islamic Economic Studies, 4*(2), 1-24.

The Effect of Using Bizarre Images as Mnemonics to Enhance Vocabulary Learning

Dr. Hassan Saleh Mahdi[1,*]
Dr. Mohammed Ahmed Ibraheem Gubeily[2]

© 2018 University of Science and Technology, Sana'a, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2018 جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] Assistant Professor of Applied Linguistics, College of Arts and Sciences, Balqarn, Bisha University, Saudi Arabia

[2] Assistant Professor of Applied Linguistics, Faculty of Education – Zabid, Hodeidah University, Yemen

* Corresponding author: almatari7@gmail.com

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.5

The Effect of Using Bizarre Images as Mnemonics to Enhance Vocabulary Learning

Abstract:

Mnemonic is a technique that helps someone remember better. The combination of images with mnemonics can make it more powerful and effective to help language learners remember better and for a longer time. Acquiring L2 vocabulary can be enhanced by using images. In the previous studies, mnemonics were used traditionally, that is, learners were asked to create a mental image to remember a word or any new item. Several studies were conducted to explore the use of mental images as mnemonics for vocabulary learning. However, no study has examined the integration of images as a mnemonic tool for vocabulary acquisition. Therefore, this study aimed at investigating the effect of images as mnemonics on vocabulary acquisition. The study examined the effect of images as a mnemonic tool for vocabulary acquisition in three conditions (i.e. normal images, bizarre images and traditional way of learning vocabulary). Sixty Arab learners of English as a foreign language enrolled in the English Department at Hodeidah University participated in this study and were randomly assigned into three groups. This study used an experimental method in which pre-, post- and delayed post-tests were administered to these groups. The results indicated that mnemonics with the help of images are useful tools to help learners remember many words.

Keywords: Bizarre images, Multimedia, Mnemonics, Vocabulary learning, Vocabulary retention.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.5

أثر استخدام الصور الغريبة كأدوات ربط ذهني لتطوير تعلم المفردات اللغوية

الملخص:

يعتبر الرابط الذهني تقنية تساعد الشخص على التذكر بشكل أفضل. كما أن المزج بين الصور والرابط الذهني يمكن أن يكون أكثر قوة وأكثر تأثيرا في مساعدة متعلمي اللغة للتذكر بشكل أفضل ولمدة أطول. ولذلك يمكن استخدام هذه الطريقة في تطوير تعلم المفردات اللغوية. كان الرابط الذهني في الفترة الماضية يستخدم بطريقة تقليدية حيث كان الطلاب يطالبون بخلق صورة ذهنية لتذكر الكلمة أو أي موضوع جديد. وقد أجريت دراسات عديدة للبحث في استخدام الصور الذهنية كرابط ذهني من أجل تعلم المفردات اللغوية. لكن لم تكن هناك أي دراسة تناولت دمج الصورة مع الرابط الذهني من أجل تعلم المفردات اللغوية. لذلك هناك حاجة لدراسات يمكن أن تناقش هذه القضية. وقد هدفت هذه الدراسة للتحقق من مدى تأثير استخدام الصور كأدوات ربط ذهني في تعلم المفردات اللغوية. وتبحث هذه الدراسة في معرفة مدى تأثير استخدام الصور على تعلم المفردات كأدوات ربط ذهني في ثلاث حالات: (1) استخدام الرابط الذهني عن طريق الصور العادية (2) استخدام الرابط الذهني عن طريق استخدام الصور الغربية (3) استخدام الطريقة التقليدية في تعلم المفردات اللغوية. شارك في هذه الدراسة ستون طالبا جامعيا تم اختيارهم بطريقة عشوائية. بعد ذلك تم تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات. تعتبر هذه الدراسة دراسة تجريبية حيث تم إعطاء اختبار قبلي واختبار بعدي واختبار بعدي متأخر. أظهرت النتائج أن استخدام الرابط الذهني مع الصور وسيلة مفيدة تساعد الطلاب على تذكر المفردات اللغوية.

الكلمات المفتاحية: الصور الغريبة، الوسائط المتعددة، الرابط الذهني، تعلم المفردات، تذكر المفردات.

Introduction:

Vocabulary is considered an essential component of language learning. Nation (2001) states that there is a complementary relationship between vocabulary knowledge and language use. Good vocabulary knowledge leads to satisfactory performance in learning the language. Moreover, language uses such as reading or speaking foster vocabulary knowledge. The acquisition of vocabulary is a crucial factor for successful language learning and plays a vital part in mastering other skills such as listening, speaking, reading and writing. In addition, lack of vocabulary knowledge is the main obstacle for L2 learning.

Vocabulary can be presented in different environments. One of these environments is help options. Help options according to Cárdenas-Claros (2011) refer to resources that help learners in language learning. Help options were basically texts and involved transcripts with annotations in the learners' first language. They also consisted of definitions like those written in a dictionary. Then, with the addition of images, the design of help options moved from text-based to image. The use of help options creates new opportunities to foster vocabulary learning. The integration of help options in vocabulary learning is the subject of several studies (e.g., Aldera & Mohsen, 2013; Mohsen, 2016) which have confirmed the positive effects of help options on vocabulary learning.

Throughout the history of teaching vocabulary, a number of techniques have been utilized to help learners understand and remember new words. One of these techniques is mnemonic. The word mnemonic is originally from the word "Mnemosyne", the name of the ancient Greek goddess of memory. According to Higbee (2001, p. 9915), mnemonic means "aiding the memory," and therefore could be used to mean any technique, or system that improves memory. A number of studies were done to examine the effectiveness of mnemonic on vocabulary learning (e.g. Beni & Cornoldi, 1984; Dolean, 2014; Jusczyk et al., 1975; Pressley & Ahmed, 1986). With the exception of Jusczyk et al., (1975), these studies found that using mnemonics for vocabulary learning was an effective tool. However, Jusczyk et al., (1975) found that there was no noteworthy statistical difference between the control group and the experimental group who used mnemonics for vocabulary learning.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.5

Mastering vocabulary is a significant aspect of learning a foreign language. However, many EFL learners complain that they forget most of the words they have learned. To help in solving this problem, many techniques can be used to help EFL learners memorize vocabulary. One of them is using mnemonics, which is the focus of this study. It investigates how mnemonics with the help of images can be used to help EFL learners memorize words.

Mnemonics can be enhanced with images to create an effective environment for vocabulary learning. To date, to the best of the authors' knowledge, there is no study examining the impact of images as a mnemonic tool on vocabulary learning. Therefore, the current study seeks to address this issue by exploring the effectiveness of mnemonics enhanced by images on vocabulary learning.

Review of literature:

Vocabulary learning:

It is obvious that it becomes difficult for a person to convey the message if he/she does not have enough vocabulary. Similarly, communicating in a foreign language seems to be a complicated process if language learners lack good knowledge of vocabulary. That is why language teachers pay attention to vocabulary learning. Second language (L2) vocabulary acquisition requires more efforts and time. Moreover, the frequent occurrences of vocabulary, as well as the vocabulary size, have an important impact on vocabulary acquisition (Laufer & Hill, 2000). High-frequency vocabulary needs to be presented with other skills.

Intentional approach to vocabulary learning:

It is well known that learning vocabulary can be held in two diverse ways. The first way is the intentional way of vocabulary learning. It refers to any task that can be used to help learners memorize the new words (Robinson, 2001). It needs some elements that are necessary for mental determination and memorization (Koren, 1999). Second, vocabulary can be learnt incidentally. This means that the focus is not vocabulary, but something else such as listening or reading comprehension (Gass & Selinker, 2001), but learners may come up with new vocabulary. In a comparative study of the impact of incidental and intentional vocabulary learning, Hulstijn (1992) concluded that the intentional learning group did better than the incidental group. These results are also supported by other studies such as Mondria and Boer (1991).

There are two major views regarding the intentional learning pattern: explicit instruction and strategy instruction. Some scholars (e.g., Coady, 1993; Nation, 1990, 2001) point out that vocabulary can be presented obviously by using several ways including traditional memorization techniques. The concern is mainly with learners of low-level who have low knowledge of vocabulary to read well. Nation (2001) suggests that language teachers should treat high-frequency word level and low-frequency vocabulary in a diverse way. High-frequency words have a high coverage of text and should be grasped as soon as possible. This can be attained by direct teaching, direct learning, incidental learning and planned encounters with the words. As for the low-frequency words, teachers should teach learners to use strategies such as contextual guessing, dictionary use, memory techniques and vocabulary cards to handle these words and to increase their vocabulary. The studies of Paribakht and Wesche (1997) and Wesche and Paribakht (2000) show that reading with explicit vocabulary training enables learners to learn vocabulary better than by simply learning vocabulary through context alone.

The second one is strategy instruction. This approach states that learners should be equipped with specific learning strategies to make learning more effective (Cohen, 1998; Cohen, Weaver, & Li, 1996; O'Malley et al., 1985; Oxford & Scarcella, 1994). Researchers believe that context can provide dynamic ways for learning vocabulary. Traditionally, strategy instruction is suitable for advanced learners rather than low-level learners (Coady & Huckin, 1997). However, strategy instruction can also be useful to low-level learners.

Technology and vocabulary learning:

Vocabulary can be learned with the help of technology because technology can provide language learners with opportunities to learn vocabulary in an effective and interesting way. Many studies were conducted to examine the effectiveness of computer on vocabulary learning (e.g., Aldera & Mohsen, 2013; Al-Seghayer, 2001; Chun & Plass, 1996; Hulstijn, 2000; Jones, 2003, 2006; Jones & Plass, 2003; Koren, 1999; Mahdi, 2017; Mohsen, 2016; Tsoua, Wang, & Li, 2002). The results of the previous studies showed that vocabulary learning aided with computers can be more effective than using traditional learning methods.

The combination of help options for vocabulary learning supports learners to create associations between the verbal and pictorial representational systems

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.5

(Mayer & Sims, 1994). This association increases vocabulary knowledge and creates a positive effect on word recognition. The use of help options for vocabulary learning takes different forms, depending on the teaching setting and learners' needs. Chun and Plass (1997) concluded that the use of bizarre pictures for reading comprehension and vocabulary learning may require a low amount of mental demand than the use of ordinary pictures. This will enable students who used the text and pictures perform better and get higher scores than students who used text and video annotations.

Mnemonics and vocabulary language learning:

Vocabulary learning is not just to know the meaning of words and use them in a new context. It also involves that new words can be kept in the learner's memory and can be recalled at any time. Language learners can enhance their memory of new vocabulary by employing several strategies. Mnemonic is one of these strategies that enable language learners to remember new words. The mnemonic is a useful technique that helps language learners retain new vocabulary for a longer period of time (Ellis, 1995). They support learners to memorize new items by linking new items with prior knowledge and keep new information in long-term memory (Zimbardo, Johnson, & Weber, 2006). One of the fundamental characteristics of mnemonics is that new items can be learned by associating them with what the learners have already learned (Ellis, 1995). Foreign language learning can get benefit from mnemonic strategies by using some techniques like keywords and using imagery (Ellis, 1995). Using keywords includes the use of a sound link between a word in the second language and a word in the first language that has a similar sound. The results of the previous studies showed that pictures are more memorable than words. Paivio (1971, 1972) suggested that words which can be presented with images may be coded dually (in both verbal and visual memory) so remembering them can be doubled.

The use of mnemonics is not new. Yates (1966) pointed out that mnemonics was in use at least 500 BC. The integration of mnemonics in learning is the topic of several studies since the mid-1960s (McDaniel & Pressley 1987). The results indicated that mnemonics have been used effectively to help people learn and memorize better. Mnemonics are classified into two types: verbal and visual. Verbal mnemonics use words as a link to remember another word or group of words. For example, the first letter of a word in a set of words can be created to help someone remember these words. In this regard, the word

TEAM stands for Together, Everyone, Achieves, Miracles. The second type is visual-imagery mnemonics. This type involves the associations of words with mental images. To make visual associations effective, three strategies have been suggested. They are "interaction, vividness, and bizarreness" (Higbee, 2001, p. 9915). The first one is called interaction. It means that the two items should be actively relating to each other in some way not just pictured beside each other. For example, the images of a mouse and pen can be linked. You can visualize someone writing with a mouse as it were a pen. The second strategy is vividness which means that images should be clear, distinct, and powerful. It is useful to add motion so that the interaction is like a movie instead of a still image. The third strategy is bizarreness. It refers to using images in a weird way. For example, a picture of a dog sweeping with a broom would be somewhat uncommon or a dog riding a broom like a witch would be weird. Some studies suggest that unusual imagery is an effective way that helps people remember better. However, these studies did not investigate the impact of bizarre imagery in comparison to real imagery to find out which type is more effective (Briggs, Hawkins, & Crovitz, 1970; Persensky & Senter, 1970). Bizarre images can be exceptional and unique which can be helpful to memory (Lesgold & Goldman, 1973).

There are many techniques used to help someone remember language better. Lorayne and Lucas (1974) introduced some of these techniques such as the substitute word, association, the «peg», and so on. A good number of studies were conducted to examine the effect of mnemonics on vocabulary learning. For example, Zahedia and Abdib (2012) investigated the impact of imagery strategy on vocabulary learning in comparison to direct translation. The experimental group was taught using imagery instruction as a treatment. Results indicated that the performance of learners in the experimental group was better than the performance of the learners in the control group. Similarly, Marzban and Amoli (2012) examined the effect of mnemonic strategies instruction on the peformance of the learners in the immediate and delayed post tests. The participants in the experimental group were asked to use the two vocabulary mnemonic strategies (i.e. visualization and images), while the participants in the control group were taught in a traditional way. The study concluded that visualization and images were better than the traditional way.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.5

Dual coding theory:

The use of images in supporting memory can be studied in the light of Paivio (1971) dual coding theory. It is used as a framework for this study. According to this theory, there are two systems that affect cognition. The first one is responsible for representation and processing non-verbal items. The second one is concerned with verbal items and deals with language. The term related to non-verbal systems is the imagery system. Usually, verbal information is processed only in the verbal subsystem, whereas pictorial information is processed in both systems. The distinction between these two systems means that they are assumed to be structurally and functionally different. They are different in the nature of representing items and how items are organized. They are also independent in which each one can be active without the other or both can be active simultaneously. Moreover, these systems are interconnected in a way that one system can initiate the activity in the other. Paivio's (1971) suggested three levels of process information. The first level is called representational level which activates the suitable symbolic representations in long-term memory. The second level is the referential level. In this level the symbolic illustrations of one system activate the representations of the other system. These interrelated systems are in charge of recognizing items and creating the image of these items. The connections between the two processes are inspired when one type of information inspires the other system. This leads to a double encoding.

The role of images and dual coding on memory were examined by a number of studies using learners' reports about their perceptions about the combination of images and verbal processes in learning activities. Sadoski, Kealy, Goetz, & Paivio (1997) pointed out that images can be used as an abstract hook to help learners recall a story. The effects of dual coding had been supported in some studies and indicated that the implementation of images in vocabulary learning was a useful tool. In addition, using images increases recall, especially for the concrete vocabulary. Research provided additional support for the theory. For example, Thompson and Paivio (1994) found that the integration of images and sounds had a powerful impact on memory. In addition, a number of studies adapted dual coding theory to examine the effect of multimedia on language learning (e.g. Baldwin, 2013; Cohen & Johnson, 2011; Zhu, Fung, & Wang, 2012). Baldwin (2013) investigated the impact of images on vocabulary learning. A total of 56 students were randomly divided into two groups (i.e. control and experimental). The experimental

group used an imagery strategy called "Snapshot". The control group used a dictionary to discover the meaning of the word and its parts of speech. The results revealed that students who used images to learn new vocabulary did better than students who learned new words in a typical approach. Similarly, Cohen and Johnson (2011) investigated the effect of images on the vocabulary acquisition of second-grade students. A total of 15 students were randomly assigned to three different groups: word only group, dual coding group, and image group. The results showed a significant difference between the image creation and word only group. Participants also stated that the use of images facilitated the ease with which they learned the new words. Zhu et al., (2012) explored the difference between text assisted with images and an ordinary text. It involved 106 students randomly assigned into two groups. The results showed that, for memorization of words, animation had a noteworthy negative effect. However, the effect of animation and pronunciation was significant.

The aforementioned studies have investigated the effect of images on vocabulary learning in general. The investigation of the effect of bizarre images combined with text in comparison to normal images or no images has not yet been conducted. Therefore, this study addresses this issue by examining the effect of bizarre images on vocabulary learning in comparison to no images or normal images.

The study:

The aim of this study is to find out the impact of two types of images as a mnemonic tool (bizarre and normal) on learning L2 vocabulary. The study also seeks to explore how words' recall could be enhanced by the use of mnemonics assisted with images. It also explores the learners' perception of using images as mnemonics in learning vocabulary.

The research questions are:

1. Does the use of "bizarre" images have an effect on vocabulary learning and retention?
2. How do the students perceive learning vocabulary with the help of images as a mnemonic tool?

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.5

Methods:

This study followed a mixed-methods approach. It employed a between-subjects design in which the participants learned new words under one of three conditions. The primary independent variable was the type of images. There were three types: (a) bizarre images+ text, (b) normal images+ text, and (c) text + no images. Figure 1 shows an example of the images used in the study. The learners' grades on the vocabulary tests included in the immediate and delayed posttests were the dependent variable of this study.

Figure (1): Sample of images used in the study

Participants:

The participants of this study were sixty EFL students enrolled in the 2nd level of English Department, at Hodeidah University, Yemen. They were selected based on their willingness to participate in the study. Only those who were interested in participating in the study were selected. All of them had the same native language (i.e. Arabic). The participants were 13 male students and 47 female students. The students' ages ranged between 20 and 25. They were requested to participate in the study and they were randomly assigned to study under one of three conditions: text+ bizarre images group (N=20), text+ normal images group (N=20), text+ no images group (N=20). They were divided randomly into the three groups.

Study design:

The present study employed a pretest-treatment-posttest design as a commonly used method in language learning research. Sixty EFL learners were instructed to engage in the activity during which they looked up 25 words using three modes: bizarre image + text, normal image + text, and text+ no images. Words recognition was measured before the treatment (i.e., pretest), immediately after the treatment (i.e., posttest), and one week after the treatment (i.e., delayed post-test). In addition, the learners were

asked to fill in an online questionnaire to elicit their perceptions of using bizarre-assisted mnemonics for vocabulary learning. A more detailed description of the research design is given below.

Instruments:

Pretest:

The pre-test, which included 25 target words, aimed to confirm that the target words were new to the participants. Sixty students were asked to do the pre-test. They were instructed to translate the 25 words into their mother tongue (i.e. from English into Arabic). Translation is one of the techniques used to check how many words learners have achieved. Nation (2009, p. 51) points out that "translation can be used to check the learners' comprehension". It also enables teachers to check if their learners learn what have been taught.

Materials:

The target words were presented along with images. There were two types of images. The first type contained bizarre images presented along with the target words. The second one contained normal images presented along with the target words. There were 25 target words (see Appendix A). These words were selected based on some criteria. First, they had to be new and unfamiliar to students. Second, they could be shown with images. The words designed for experimental group were shown with bizarre images. The same words but with "normal" images were presented to the second experimental group. The same words were used for the third group (i.e. the control group). They were presented in a traditional way. Two post-tests (i.e. an immediate and a delayed) were administered to the participants. Each one consisted of the same words. The aim of the delayed post-test was to measure how many words could be recalled by the learners in each group.

The treatment:

The experiment was carried out during the students' regular classes and conducted in one session. In this session, a total of 25 words presented which were sent to the students via their mobile phones. Students were asked to look at the images and the words written under each image.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.5

Questionnaire:

A close-ended questionnaire (see Appendix B) was conducted in order to investigate the learners' perceptions about using bizarre-assisted mnemonics for vocabulary learning. The questionnaire consisted of 8 statements. A web-based questionnaire was hosted by Google forms. A survey link was distributed to the participants of the two experimental groups. The Likert five-point scale (1= strongly disagree, 2= disagree, 3 = neutral, 4 = agree, and 5 = strongly agree) was used for the questionnaire. The questionnaire items were evaluated by two experts in Applied Linguistics to check its content validity. The questionnaire reliability was tested using Cronbach's Alpha test. The result was .427. The low number of Cronbach's Alpha was due to the few items (i.e. eight statements) of the questionnaire, therefore this number is acceptable.

Procedure:

The study procedures consisted of four steps. First, the pre-test was conducted. Before the experiment, all the participants were asked to translate the target words into Arabic. Second, the participants were randomly divided into three groups, bizarre images group, normal images group, and no images group. Except for different types of images, the same words were presented to ensure the participants had received an equal input. The images were sent to the students' mobile phones. The control group was taught the same words but in a traditional way. The words were presented by the instructor. Third, participants took the same translation test that was conducted before the experiment. They were asked to translate the target words. Fourth, after two weeks, all participants took the delayed post-test. This test consisted of the same target words which were given in the previous tests. An online questionnaire hosted by Google Forms was conducted in order to investigate the learners' perceptions about using images as a mnemonic tool in vocabulary learning. A total of 25 students out of 40 in the two experimental groups completed the online questionnaire. The responses rate was 62.50 %.

Data Analysis:

The difference between the mean scores of the two experimental groups and the control group in the pre-test, post-test, and the delayed post-test was performed using an ANOVA analysis. The analysis also investigated whether the differences among the groups changed over time between the first and

the second posttests. Moreover, to find out the participants' perception of mnemonics effectiveness, data elicited by the questionnaire were coded and analyzed using SPSS. The responses to the online questionnaire were coded and calculated. The mean and standard deviation techniques were used to indicate how participants perceived learning vocabulary using mnemonics.

Results:

To find out the effect of mnemonics on vocabulary learning, an ANOVA was computed to compare the means of the three groups of target words. The test was conducted to determine that students had no significant difference in terms of their level before the commencement of the study. The scores analyzed are presented in Table 1 below.

Table (1): Comparison of pre-test scores between the three groups

	N	Mean	SD	Std Error	95% confidence		F	Sig.
					Lower limit	Upper limit		
Bizarre group	20	2.00	1.41	.316	1.338	2.661	1.109	.337
Normal	20	1.45	1.23	.276	.872	2.027		
Control	20	2.05	1.57	.351	1.314	2.785		

The pre-test means scores of the control group (no images) and the two experimental groups (normal and bizarre images) were compared to explore if they were the same or different before the experiment started, using an ANOVA test. The results indicated no significant difference (the *p*-value is .337) showing that the level of the three groups was homogeneous at the outset of the study. To further examine the differences among the three groups and how these modes affected the students' achievement in learning vocabulary using mnemonics, an analysis was conducted for the posttest. Table 2 below shows the results obtained from the posttest.

Table (2): Comparison of post-test scores between the three groups

	N	Mean	SD	Std Error	95% confidence		F	Sig.
					Lower limit	Upper limit		
Bizarre group	20	16.00	3.81	.852	14.21	17.78	9.38	.000
Normal	20	12.53	2.88	.645	10.99	13.70		
Control	20	10.50	5.21	1.166	8.05	12.94		

The results shown in Table 2 indicate that the mean score of the group who saw the words with bizarre images (M = 16.00, SD = 3.81) was higher than

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.5

the mean score of the group who saw the words with normal images (M = 12.35, SD = 2.88). Similarly, the mean score of the group who saw the words with normal images was higher than that the mean score of the control group (M = 10.5, SD = 5.21). The results revealed a statistically significant difference between the three groups (F =9.38, P= .000 > .05). The results indicate that using bizarre images was more effective than normal images or no images. To further examine the differences between the three groups and how these three modes affected retention, an analysis was conducted for the delayed post-test.

Table (3): Comparison of delayed posttest scores between the three groups

	N	Mean	SD	Std Error	95% confidence		F	Sig.
					Lower limit	Upper limit		
Bizarre group	20	8.30	2.10	.470	7.314	9.285	7.03	.002
Normal	20	7.65	2.90	.650	6.289	9.010		
Control	20	5.25	3.02	.676	3.834	6.665		

Table 3 shows the results of the delayed post-test to explore whether there was any statistically significant difference between students' success rate on vocabulary retention in the delayed post-test. Results clearly indicated that students who saw the words with bizarre images (MD = 8.30) outscored the students in the other groups. The results indicated a statistically significant difference between (among) the three groups (F = 7.030, p = .002).

Table 4 shows the results obtained from the online questionnaire which consisted of 8 items which were designed to elicit the participants' perceptions of learning vocabulary using mnemonics aided with bizarre images.

Table (4): Students' perception of bizarre-assisted mnemonics for vocabulary learning

Statement	Strongly agree	Agree	neutral	Disagree	Strongly disagree	Mean
To have a good number of words in English is important to me.	25	75	0	0	0	4.75
I believe I can improve my vocabulary in English by many ways.	40	50	10	0	0	4.30
I believe more emphasis should be given to learning vocabulary in class.	35	60	5	0	0	4.30

Table (4): Continued

Statement	Strongly agree	Agree	neutral	Disagree	Strongly disagree	Mean
I am not satisfied with my current level of vocabulary.	40	40	15	5	0	4.15
I believe that my vocabulary can be improved after using mnemonics.	30	55	15	0	0	4.15
Using words plus images caught my interest to learn new words.	45	40	15	0	0	4.30
Using words plus images helps me remember words better than other ways.	25	50	15	10	0	3.90
I focus much more on words attached to images when they are strange.	30	20	25	25	0	3.55

The results as shown in Table 4 indicated that most of the respondents felt that learning vocabulary was an important aspect of learning English. The majority of the respondents believed that they could improve their vocabulary when using bizarre-assisted mnemonics. About 85% of the respondents felt that using words plus images caught their interest to learn new words and then helped them remember words better than any other way. In sum, the participants felt that using bizarre-assisted mnemonic was a useful tool for learning and memorizing English words better and longer than other ways of learning vocabulary.

Discussion:

The aim of this study was to investigate vocabulary learning from different types of images used as a mnemonic tool. The findings obtained from the data analysis are discussed below in detail.

Research question 1:

Does the use of «bizarre» images have an effect on vocabulary learning and retention?

The scores of the students in the post-test revealed that bizarre images group performed better on words' translation than other groups. The difference was statistically significant and indicated that the students' scores were higher in the case of using bizarre images along with words. Also, the students' scores

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.5

of the normal images were higher than the scores of the students who did not see any images. The results support the assumption that mnemonics help learners learn quicker and recall better. Mnemonics can be used to aid memory and provide cues that can foster vocabulary learning. The results are in line with Marzban and Amoli (2012) who found that learners in the experimental group who used mnemonic strategy achieved better than learners in the control group.

These results are also in line with Kordjazi (2014) and Zahedia & Abdib (2012). This study confirms the effect of mnemonics on memory and recalling words. On the post-test, the participants in the experimental groups outperformed the participants in the control group on the total number of words translated correctly after the experiment. Moreover, this study demonstrated that using images as a mnemonic tool should be one of the techniques that can be used for presenting new words to language learners. Based on the dual coding theory, using images to learn new words is the reason for successful learning and remembering these words. It is also assumed that concrete words can easily be recalled. The mnemonic can be examined based on dual coding theory because it involves the link between the new word and the image related to this word. According to McDaniel and Pressley (1987), the keyword method is a useful technique that helps learners' retention of words because the words are linked to images. In conclusion, the dual coding theory can offer a suitable explanation of the results. The results of the delayed post-test indicated that there was a significant difference between the three groups on recalling the word meaning. The performance of the participants using the mnemonic images was significantly better than that of those using the traditional way.

Research question 2:

How do the students perceive learning vocabulary with the help of images as a mnemonic tool?

Regarding the participants' perception(s) about learning vocabulary with bizarre-assisted mnemonics, the results showed that the participants had a positive attitude towards implementing bizarre-assisted mnemonics in learning vocabulary. They reported that their understanding and remembering of words had improved after seeing the words presented using this technique. Moreover, most of the participants pointed out that learning vocabulary using mnemonics was an effective tool that motivated them to learn vocabulary.

Conclusions:

This study examined the effect of images as a mnemonic tool on vocabulary learning. The results obtained from the experiment revealed that learners' performance in the group who saw words with bizarre images in the two tests outscored significantly the learners who saw words with normal images. In turn, learners who saw words with normal images did better than learners who learned the words in a traditional way. These findings suggest that using mnemonics creates new opportunities for students to develop their vocabulary learning. Based on the findings of this study, we conclude that implementing mnemonics in vocabulary learning is more effective than traditional ways of presenting vocabulary.

The findings of the current study have some important pedagogical implications. First, language teachers can make use of the images as a mnemonic tool with EFL students in their classrooms. Second, language learners can be encouraged to use this technique to improve their vocabulary knowledge.

Suggestions for future research:

These findings can provide important guidelines for future vocabulary learning research. This study has focused on concrete words, so we suggest future studies to examine the effect of mnemonics on abstract words. We also suggest that further studies are required to investigate the impact of mnemonics on learning different aspects of vocabulary such as their pronunciation and collocation.

There is a caution in generalizing the results of this study due to some limitations. First, the small size of the participants may limit the validity of the study findings, so we recommend further studies with a considerable number of students. It is advisable to replicate this study with a larger number of words, images and distinct types of vocabulary tests. The participants in this study were all Arabs and adult at a university level majoring in English. Thus, the results cannot be generalized to learners of distinct levels, in different contexts, or with different types of teaching and learning. Therefore, it is recommended that more studies are required with different types of learners with different language level, and different types of instruction (e.g. informal, online, etc.). One factor not considered in this study is the age of the students, which could influence vocabulary learning.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.5

References:

Aldera, A., & Mohsen, M. (2013). Annotations in captioned animation: effects on vocabulary learning and listening skills. Computers and Education, 68, 60–75. doi: 10.1016/j.compedu.2013.04.018

Al-Seghayer, K. (2001). The effect of multimedia annotation modes on L2 vocabulary acquisition: A comparative study. Language Learning & Technology, 5(1), 202–232.

Baldwin, M. P. (2013). An experimental investigation of the effects of an imagery strategy on vocabulary learning and retention (Doctoral dissertation), University of Hawai'i at Manoa, Honolulu, Hawaii.

Beni, R., & Cornoldi, C. (1984). Imagery and the loci mnemonic. International Imagery Bulletin, 2(1), 10–13.

Briggs, G. G., Hawkins, S., & Crovitz, H. F. (1970). Bizarre images in artificial memory. Psychonomic Science, 19(6), 353–354.

Cárdenas-Claros, M. S. (2011). A preliminary framework of help options in computer-based second language listening (Doctoral dissertation), University of Melbourne, Victoria, Australia.

Chun, D. M., & Plass, J. L. (1996). Effects of multimedia annotations on vocabulary acquisition. The modern language journal, 80(2), 183–198.

Chun, D. M., & Plass, J. L. (1997). Research on text comprehension in multimedia environments. Language Learning & Technology, 1(1), 60–81.

Coady, J. (1993). Research on ESL/EFL vocabulary acquisition: Putting it in context. In T. Huckin, M. Haynes & J. Coady (Eds.), Second language reading and vocabulary learning (pp. 3–23). Norwood, N.J.: Ablex.

Coady, J., & Huckin, T. (Eds.). (1997). Second language vocabulary acquisition. Cambridge: Cambridge University Press.

Cohen, A. D. (1998). Strategies in learning and using a second language. London: Longman.

Cohen, A. D., Weaver, S. J., & Li, T. Y. (1996). The impact of strategies-based instruction on speaking a foreign language. Minnesota: Center for Advanced Research in Language Acquisition.

Cohen, M. T., & Johnson, H. L. (2011). Improving the acquisition of novel vocabulary through the use of imagery interventions. Early Childhood Education Journal, 38(5), 357– 366.

Dolean, D. D. (2014). Using the Keyword Method in the classroom: Is the interacting imagery necessary? System, 45, 17–26. doi: 10.1016/j.system.2014.04.003

Ellis, R. (1995). Modified oral input and the acquisition of word meanings. Applied Linguistics, 16(4), 409–441.

Gass, S. M., & Selinker, L. (2001). Second language acquisition: An introductory course. Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.

Higbee, K. L. (2001). Your memory: How it works and how to improve it. Boston: Da Capo Lifelong Books.

Hulstijn, J. H. (1992). Retention of inferred and given word meanings: Experiments in incidental vocabulary learning. In P. J. L. Arnaud & H. Béjoint (Eds.), Vocabulary and applied linguistics (pp. 113–125). London: Macmillan.

Hulstijn, J. H. (2000). The Use of Computer Technology in Experimental Studies of Second Language Acquisition: A Survey of Some Techniques and Some Ongoing Studies. Language Learning & Technology, 3(2), 32–43.

Jones, L. (2003). Supporting listening comprehension and vocabulary acquisition with multimedia annotations: The students' voice. CALICO Journal, 21(1), 41–65.

Jones, L. C. (2006). Effects of collaboration and multimedia annotations on vocabulary learning and listening comprehension. CALICO Journal, 24(1) 33–58.

Jones, L. C., & Plass, J. L. (2003). Supporting listening comprehension and vocabulary acquisition in French with multimedia annotations. The Modern Language Journal, 86(4), 546–561.

Jusczyk, P. W., Kemler, D. G., & Bubis, E. A. (1975). A developmental comparison of two types of visual mnemonics. Journal of Experimental Child Psychology, 20(2), 327–340.

Kordjazi, Z. (2014) The effect of visual mnemonic support practice on the reading comprehension of psychology texts. European Online Journal of Natural and Social Sciences 3(4) 840-848

Koren, S. (1999). Vocabulary instruction through hypertext: Are there advantages over conventional methods of teaching? Teaching English as a second or Foreign Language, 4(1), 1–18.

Laufer, B., & Hill, M. (2000). What lexical information do L2 learners select in a CALL dictionary and how does it affect word retention? Language Learning & Technology, 3, 58–76.

Lesgold, A. M., & Goldman, S. R. (1973). Encoding uniqueness and the imagery mnemonic in associative learning. Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior, 12(2), 193–202.

Lorayne, H., & Lucas, J. (1974). The memory book. New York: Stein and Day.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.5

Marzban, A. &, Amoli, F. A. (2012). The Effect of Mnemonic Strategies on The Immediate and Delayed Information Retrieval of Vocabulary Learning. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 46, 4957-4961.

Mahdi, H. S. (2017). The effect of key-words video captions on vocabulary learning through mobile-assisted language learning. International Journal of English Linguistics, 7(4), 1-7

Mayer, R. E., & Sims, V. K. (1994). For whom is a picture worth a thousand words? Extensions of a dual-coding theory of multimedia learning. Journal of educational psychology, 86(3), 389–401

McDaniel, M. A., & Pressley, M. (1987). Imagery and related mnemonic processes. Maine: Three Island Press.

Mohsen, M. A. (2016). Effects of help options in a multimedia listening environment on L2 vocabulary acquisition. Computer Assisted Language Learning, 29(7), 1220–1237 doi: 10.1080/09588221.2016.1210645.

Mondria, J. A., & Boer, M. W. D. (1991). The effects of contextual richness on the guessability and the retention of words in a foreign Language[1]. Applied linguistics, 12(3), 249–267.

Nation, I. S. P. (1990). Teaching and learning vocabulary. Boston, Massachusetts: Heinle & Heinle Publishers.

Nation, I.S.P. (2001). Learning Vocabulary in Another Language. Cambridge: Cambridge University Press.

Nation, I.S.P. (2009). Teaching ESL/EFL Reading and Writing. New York and London: Routledge.

O'Malley, J., Chamot, A., Stewner-Manzanares, G., Küpper, L., & Russo, R. (1985). Learning strategies used by beginning and intermediate ESL students. Language Learning, 35, 21–46.

Oxford, R. L., & Scarcella, R.C. (1994). Second language vocabulary learning among adults: State of the art in vocabulary instruction. System, 22, 231–243

Paivio, A. (1971). Imagery and verbal processes. New York: Holt, Rinehart, & Winston.

Paivio, A. (1972). A theoretical analysis of the role of imagery in learning and memory. In P. W. Sheehan & J. S. Antrobus (Ed.), The function and nature of imagery (pp. 253–279). New York: Academic Press.

Paribakht, T. S., & Wesche, M. (1997). Vocabulary enhancement activities and reading for meaning in second language vocabulary acquisition. Second language vocabulary acquisition: A rationale for pedagogy, 55(4), 174–200.

Persensky, J. J., & Senter, R. J. (1970) An investigation of «bizarre» imagery as a mnemonic device. The Psychological Record, 20, 145–150.

Pressley, M., & Ahmad, M. (1986). Indirect approaches to mnemonics use with adults. Contemporary Educational Psychology, 11, 150–160. doi: 10.1037/0278-7393.6.2.163

Robinson, P. (2001). Cognition and second language instruction. Cambridge: Cambridge University Press.

Sadoski, M., Kealy, W.A., Goetz, E.T., & Paivio, A. (1997). Concreteness and imagery effects in the written composition of definitions. Journal of Educational Psychology, 89, 518–526.

Thompson, V., & Paivio, A. (1994). Memory for pictures and sounds: Independence of auditory and visual codes. Canadian Journal of Experimental Psychology, 48, 380–398

Tsoua, W., Wang, W., & Li, H. (2002). How computers facilitate English foreign language learners acquire English abstract words. Computers & Education, 39(4), 415–428.

Wesche, M. B., & Paribakht, T. S. (2000). Reading based exercises in second language vocabulary learning: An introspective study. The Modern Language Journal, 84(2), 196–213.

Yates F. (1966). The Art of Memory. London: Routledge & Kegan Paul.

Zahedia, Y., & Abdib, M. (2012). The impact of imagery strategy on EFL learners' vocabulary learning. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 69(2012), 2264–2272

Zhu, Y., Fung, A. & Wang, H. (2012). Memorization Effects of Pronunciation and Stroke Order Animation in Digital Flashcards. CALICO Journal, 29(3), 563–577.

Zimbardo, P. G., Johnson, R. L., & Weber, A. L. (2006). Psychology: Core concepts. Boston, MA: Allyn & Bacon.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.5

Appendix A: The questionnaire

	Statement	Strongly agree	agree	neutral	disagree	Strongly disagree
1.	To have a good number of words in English is important to me.					
2.	I believe I can improve my vocabulary in English by many ways.					
3.	I believe more emphasis should be given to learning vocabulary in class.					
4.	I am not satisfied with my current level of vocabulary.					
5.	I believe that my vocabulary can be improved after using mnemonics.					
6.	Using words plus images caught my interest to learn new words.					
7.	Using words plus images helps me remember words better than other ways.					
8.	I focus much more on words presented in the videos when they are strange.					

Appendix B: the target words

1.	**applaud**	14.	crutch
2.	armor	15.	grief
3.	beak	16.	grill
4.	belly	17.	gym
5.	bowl	18.	hose
6.	broom	19.	marathon
7.	bucket	20.	massage
8.	bullet	21.	monument
9.	bunch	22.	ring
10.	cane	23.	victory
11.	cart	24.	vote
12.	chimney	25.	lame
13.	claw		

The Relationship between Auditor's Independence and Financial Reporting Fraud Risk Assessment in the Yemeni Context

Sultan Ali Al-Sorihi [1,*]

© 2018 University of Science and Technology, Sana'a, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2018 جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1]Accounting and Finance Department, Faculty of Administrative Sciences, University of Sciences and Technology, Yemen

* Corresponding author: sultan.farag@yahoo.com

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

The Relationship between Auditor's Independence and Financial Reporting Fraud Risk Assessment in the Yemeni Context

Abstract:

This study aimed to examine the relationship between the external auditor›s independence factors (IRF) and the financial reporting fraud risk assessment (FRFRA). A quantitative instrument was used to measure FRFRA and IRF. 254 external auditors participated in this study. Results revealed that social relations, and hiring and changing of the auditor were positively and significantly associated with FRFRA, whereas economic relations and audit fees were insignificant. The study serves to inform external auditors on how to improve their consideration of FRFRA. It also contributes to the limited body of research on FRFRA within IRF in the emerging economy. New variables were added to the external auditors' independence related factors. These variables included social relations, economic relations, and hiring and changing of the auditor. By adding these new variables, more contributions were made to the extant literature and more evidences were provided to the external auditors in the Republic of Yemen.

Keywords: Independence related factors, External auditor, Fraud risk assessment, Financial reporting, Yemen.

Keywords: Independence related factors, External auditor, Fraud risk assessment, Financial reporting, Yemen.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

العلاقة بين عوامل استقلالية المدقق الخارجي و تقييم مخاطر الاحتيال في التقارير المالية في اليمن

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين عوامل استقلالية المدقق الخارجي و تقييم مخاطر الاحتيال في التقارير المالية، وتم استخدام منهج القياس الكمي لقياس تقييم مخاطر الاحتيال في التقارير المالية والعوامل المتعلقة بالاستقلالية، وقد شارك في هذه الدراسة 254 مدقق خارجي، وقد توصلت الدراسة الى أن العلاقات الاجتماعية وتعيين وتغيير المدقق لها علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بتقييم مخاطر الاحتيال في التقارير المالية، في حين أظهرت النتائج أنه لا يوجد للعلاقات الاقتصادية وأتعاب التدقيق علاقة ارتباط بتقييم مخاطر الاحتيال في التقارير المالية، وهذه الدراسة تساعد المدققين الخارجيين في تحسين توجهاتهم واهتمامهم بتقييم مخاطر الاحتيال في التقارير المالية، كما أن هذه الدراسة تساهم في توسيع نطاق البحث حول تقييم مخاطر الاحتيال في التقارير المالية في اطار العوامل المتعلقة بالاستقلالية في الاقتصاديات النامية، وقد تضمنت الدراسة متغيرات جديدة في عوامل استقلالية المدققين الخارجيين، وتتمثل هذه المتغيرات في العلاقات الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية وتوظيف وتغيير المدقق، ومن خلال تضمين هذه المتغيرات الجديدة، فإن هذه الدراسة تضيف المزيد من المساهمات إلى الدراسات السابقة، وكذلك المزيد من الأدلة التي تقدمها النتائج للمدققين الخارجيين في الجمهورية اليمنية.

الكلمات المفتاحية : العوامل المتعلقة بالاستقلالية، المدقق الخارجي، تقييم مخاطر الاحتيال، التقارير المالية، اليمن.

Introduction:

The Treadway Commission (1987, p 2) "defined Financial reporting fraud as intentional or reckless misconduct, whether act or omission, that results in materially misleading financial statements". It may involve gross and deliberate misrepresentation of corporate registers as well as the misuse of accounting principles. Financial reporting fraud has become major costs for many organisations (Bierstaker, Brody, & Pacini, 2006). It occurs almost in all types of organizations and expensively causes persistent and increasing problems for businesses (Zahra, Korri, & Yu, 2005). The average estimated loss per organization from economic crimes globally is USD$ 2.2 trillion over a two-year period (Price Waterhouse Coopers, 2003). According to a survey of Certified Fraud Examiners conducted between January 2008 and December 2009, organizations around the world lose an estimated five percent of their annual revenues to fraud. Practically, to the estimated 2009 Gross World Product, this figure translates to a potential total fraud loss of more than USD$ 2.9 trillion (Association of Certified Fraud Examiners (ACFE), 2010). Between 2002 and 2010 losses, in terms of the USA Gross Domestic Product, have risen from USD$ 600 billion to USD$ 994 billion and the percentage of annual revenue lost to financial reporting fraud has risen from 5% to 7% (Association of Certified Fraud Examiners (ACFE), 2002, 2004, 2006, 2008, 2010). A recent study of 538 companies in 15 European nations found that fraud costs at least € 3.6 billion (Bierstaker et al., 2006; Zhuang, Thomas, & Miller, 2005). Therefore, there has been awareness among the communities on the possible negative effects of financial reporting fraud on economic conditions and its retarding effect on social development, thus making it pertinent to tackle and fight this happening as it has become a global issue (Organization for Economic Cooperation and Development, 2004).

Yemen is not an exceptional case. It has been ranked 152/168 in terms of corruption and fraud around the world (Organization Transparency International, 2015). Recently, Yemeni National Commercial Bank, Spinning and Weaving Factory, Alberh Cement Factory and Marib Poultry Company have collapsed particularly due to financial reporting fraud (COCA, 2007, 2009, 2010; Yemeni Central Bank, 2005). The collapse of these companies resulted in negative effect on the economic and social aspects of the country. In the market place, stakeholders' concerns started to emerge as to who should be responsible in assessing the financial reporting fraud before the company falls down. Many financial report users believe that assessment of

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

fraud is a primary audit objective and that the auditors have a responsibility for assessing all types of fraud (Dixon, Woodhead, & Sohliman, 2006; Fadzly & Ahmad, 2004; Lee, Ali, & Gloeck, 2008; Leung & Chau, 2001).

It should be noted that the previous studies on the dimension of auditors' attributes have largely been carried out in countries having Anglo-Saxon legislation like the U.S., UK, and similar markets and relying on the theories of agency and attribution. The studies have focused on these countries because their capital markets are well-developed and they have the same type of business and audit environments. Further, these studies have resulted in mixed and inconclusive results regarding financial reporting fraud (Alleyne, Persaud, Greenidge, & Sealy 2010; Glover, Prawitt, Schultz, & Zimbelman, 2003; Law, 2011; Pincus, 1989; Zimbelman, 1997). In spite of the contradictory and inconclusive findings on (FRFRA), such results of studies on non-Yemen settings cannot be generalized to the Yemeni context. This is because the setting of Yemen is different than that in the other countries in terms of politics, economics, and social and institutional aspects. For instance, the reports on auditor scandals and the qualified audit are uncertainly low, given the rising development of the audit market, the rise in demand for audit services, the various degrees of protecting investors from the enforcement of legal action, the structure of ownership, and individual cultural differences. Given the distinction of the Yemeni market from the other countries, focusing on the Yemeni context could provide quite a distinctive correlation results. In addition, using a different sample will provide more empirical evidence. Based on the researcher's best knowledge, empirical evidences that link external auditors' attributes and (FRFRA) in Yemen do not exist. To support this, Adimi (2007) noted that not much is known about the audit function in Yemen. Given this fact, there is a need for more empirical studies on the (FRFRA) in the Yemeni context to motivate the auditors to utilize self-attributes in risk assessment of financial reporting fraud.

Recently, the International Standard on Auditing (IAASB, ISA, No. 240, 2004), regarding the auditor's responsibilities for finding fraud in an audit of financial statements, categorizes fraud risk indicators (FRI) into three, namely, opportunity, pressure, and rationalization, that determine FRFRA. In the case of Yemen, although there has not been local accounting and auditing standards or code of ethics, the law governing the audit profession No. 26 (1999, Articles, 41 & 43) states that auditors are required to comply with general accepted auditing standards. Additional, Article 57 of the Yemeni

Law No. 26 (1999), states that the accountability towards the company's stockholders and users of the financial statements believes in the auditor. He/she has to recompense for any damages or losses he/she reasons such as violating the Yemeni law and the International Standards on Auditing, or issuing improper financial statements.

One important issue related to the auditors' responsibility regarding fraud risk assessment is whether they are able to carry out this responsibility. International Standards for the Professional Practice of Auditing issued by different international as well as national entities such as ISA No. 240 and International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) insist and stress in their standards that the external auditors should possess the attributes needed to perform their individual responsibilities in fraud assessment (Rahahleh, 2010; IAASB, ISA No. 240, Para. 21). Auditors' ability to fraud risk assessment is subject to the change in their characteristics (Albrecht & Romney, 1986; Beasley, 1996; Bell & Carcello, 2000; Colbert, 2000; Kaminski, Wetzel, & Guan, 2004; Loebbecke, Eining, & Willingham, 1989; Persons, 1995). Accordingly, any change in the characteristics of the auditors might likely cause changes in the extent to which financial reporting fraud is being assessed. The implication is that, in those processes, external auditors could indicate their distinctive priorities among them which can be categorized into wider patterns (Apostolou, Hassell, Webber, & Sumners, 2001; Kaminski et al., 2004).

There is a substantial amount of early and recent prior research on FRFRA. These studies focused on auditor's independence related factors such as audit fees (Hwang & Lin, 2008; Li & Lin, 2005).

Given the association between the IRF and FRFRA and the intention to reduce financial reporting fraud in Yemen, the purpose of this study was to determine IRF that are associated with FRFRA process in Yemen. The concepts of IRF and FRI will be reflected to external auditor's ability when undertaking FRFRA. Four IRF were examined in this study, namely, social relations, economic relations, hiring and changing of the auditor and audit fees.

› Legal Structure:

Yemen uses legal and institutional systems which establish an official framework that deals with the issues of crimes and prevention of fraud. Nonetheless, the quality of official laws and rules for the prevention of fraud as well as institutions has influenced Yemeni governance structures

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

(Moghram, 2007). Sometimes official laws are often neglected to give way for unofficial laws, like custom and tribal laws in Yemen. For instance, in a case where an employee with a tribal support is found guilty of fraud, the tribal law or customs is used to deal with the issue through the tribe intervention. As a result, fraud culprits and tribesmen always feel secure by the application of their unofficial laws and customs (Al-Dawsari, 2012). In addition, most cases of fraud are settled at the preliminary, investigating or prosecuting stages through the intervention of tribesmen or the sheikh (tribe leader) for settlements and reconciliations, out of the formal law (Al-Dawsari, 2012).

The essential question to ask in respect of the formal legal and institutional framework is how effective are the frameworks in ensuring good governance and prevention of fraud in Yemen**?** In order to provide an answer to this question there is a need to review and analyze the present state of official regulatory and organizational infrastructure that exists in Yemen (Moghram, 2007). To do this an evaluation of the present legislation and institutions is necessary in order to identify the ability of the legal and administrative measures executed for the prevention of the fraud increment in Yemen. Many steps have been taken by the Republic of Yemen (a unified state since May 1990) in order to develop a unified legal and judiciary system by eradicating the old systems associated with the previous parts of Yemen. Several laws and regulations were made in order to strengthen the rule of law, enhance administration public service, and promote criminal justice system with the aim of establishing a base for legal framework which assists institutions to control and prevent fraud.

Over the past two decades, there have been tremendous changes in the auditing profession in Yemen due to new policies executed by the Yemeni government. One of the changes that took place involves a gradual implementation of the privatization policy in 1995. This has changed the public companies' ownership with the issuance of Law no. 22 (1997). In order to verify public companies' the financial statements there is a rising demand for audit services in Yemen. As a result, the Yemeni government enacts law no. 31 (1992), which is fundamental to any audit control, and the revision of Law no. 26 (1999). These laws govern the external auditor's work when auditing Yemeni companies.

The Yemeni Association of Certified Public Accountants (YACPA) was established in 1987 with approved or certified accountants as members. It aims to promote accounting profession and auditing and to strengthen the investors' confidence on the capital market (Andersen, 1996). There is a difference between the new and old law in terms of licensing. The new law no. 26 (1999, Article 5) requires the following: a new degree in accounting and three to four years work experience in audit after graduation: one to two years after the Master's degree and six months to one year post-doctoral. The most significant changes in the new law are in the qualification and licensing requirements for accountants as stated by the governing body.

The objective of the Central Organization for Control and Auditing (COCA) is to achieve effective control over public funds and to ensure adequate management by maintaining economy, efficiency, and effectiveness. Article 4 in COCA Law no. 39 (1992) also ensures the improvement of performance, especially in public business organizations via external auditors. The Article emphasizes that external auditors should have three years of experience after earning their CPA license. Furthermore, COCA is responsible for the implementation of financial audit statements of the public economic units. This helps COCA to determine the validity and representation of financial reporting by sharing opinion in how such statement is prepared in accordance with generally accepted accounting principles and comments about the errors and irregularities (COCA, Law 39, 1992, article 7, para. 12).

▸ Literature Review and Hypotheses Development:

According to Gereish (2003), as long as there is a probability that deception will go undetected, the organization has a choice whether or not to comply with Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) requirements. It is argued that given this possibility the decision to engage in financial reporting fraud requires that the organization must firstly rationalize its actions to commit financial reporting fraud as acceptable management behavior. Agency theory and FRFRA perspective are highlighted in this study in relation to firms' scandals and external auditors' failure to assess financial reporting fraud risk. The research method adopted in the study was a survey method and regression analysis was used to examine the relationship between factors such as education, training, experience, and responsibility perception and financial reporting fraud. Such a method was used in several previous studies (e.g. Brazel, Carpenter, & Jenkins, 2010; Lee et al., 2008; Loebbecke

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

et al., 1989; Moyes & Hasan, 1996; Moyes, 2007; Owusu-Ansah, Moyes, Oyelere, & Hay, 2002; Washalley, 2010). The research hypotheses are related to the relationship among external auditors' IRF (social relations, economic relations, hiring and changing of the auditor and audit fees) and FRFRA in Yemen.

– Financial Reporting Fraud Risk Assessment:

References to Financial Reporting Fraud (FRF) have been increasingly growing over the last decade and involved various areas of study. The areas of FRF are dealt with by various theories in different disciplines such as accounting, finance, management, ethics, organizational behavior, social psychology, and leadership. FRF can take different form such as deliberate omission or incorrect stating of organization's assets or obligations (Elliott & Willingham, 1980). The Treadway Commission (1987, p 2) defined FRF as "intentional or reckless misconduct, whether act or omission, that results in materially misleading financial statements. It may entail gross and deliberate distortion of corporate records as well as the misapplication of accounting principles." The outcome of this omission of incorrect statement can be organization's failure. In practical, FRF primarily consists of manipulating elements by overstating assets, sales and profit or by understating liabilities, expenses or losses The auditor has a responsibility to plan and perform the audit to obtain reasonable assurance about whether the financial statements are free of material misstatement, whether caused by error or fraud-SAS 99 and SAS 113; and many financial report users believe that the assessment of fraud is a primary audit objective, and that auditors are responsible for detecting all types of fraud (Dixon et al., 2006; Fadzly & Ahmad, 2004; Lee et al., 2008; Leung & Chau, 2001). Under this circumstance, these concerns in Yemen raise questions about the audit function, especially the process of FRF. However, over the past years, the issue of financial and accounting fraud was highlighted in the headlines of global mainstream news. Although accounting fraud is not a new phenomenon, recent cases involve much larger sums than previously.

In business environment, the auditor's opinion is used by users of financial reports (i.e., stockholders, the government, etc.) to identify whether the financial reports, equipped by the administration, are free of material misstatements that might result from errors (unintended misstatements) or fraud (intended misstatements) (Burks, 2006; Porter, 1983). Therefore, in

cases of FRF, many auditors are charged to law court. Consequently, lawsuits brought against the auditors over FRF weaken their credibility and tarnish the auditors' reputations (Dillon & Hadzic, 2009). These lawsuits put mounting pressure on the profession and challenge the responsibilities of the external auditor to assess FRF. The general views are that the responsibilities lie in the hands of the audit profession to embark on necessary steps and actions to regulate and lessen the effects of collapse of several major corporations by living up to their professional responsibility (KPMG & Australia, 2002). One of the well-known significant effects of fraud on the profession is the collapse of Arthur Andersen, one of the world's largest accounting and auditing firms (Bayer, 2002; Cote, 2002).

Therefore, there have been calls for improved quality of auditors to address the issue (Deis & Giroux, 1992; Lowensohn & Reck, 2004; O'Keefe, Simunic, & Stein, 1994). In this regard, the risk of the auditor increases when there is a suspicious case of FRF due to an expensive type of fraud, and management is in a position to directly or indirectly manipulate accounting records, presenting fraudulent financial information or overriding control (Hegazy & Kassem, 2010; IAASB, ISA, No. 240, para.19, 2004; Zimbelman & Albrecht, 2012).

In the United States, many laws have been enacted, such as the Sarbanes-Oxley law of 2002. Its objective is to safeguard the public interest and ensure the confidence of investors in financial markets, oversee the work done by the audit profession, protect the independence of external auditors, and ensure impartiality of the external auditor. These have the effect of protecting and upholding the interests of investors, creditors, and financial statement users (American Institute of Certified Public Accountants, 2005). Statement Auditing Standard [SAS] No. 99 resulted from a long history of the auditing profession efforts to clarify the auditor's role in FRF risk assessment, and it superseded SAS No. 82 (AICPA, 2002; Nieschwietz, Schultz, & Zimbelman, 2000).

In particular, great efforts were made in terms of addressing issues related to fraud risk assessment by AICPA. The Institute adopted many policies and procedures to assess risk and expose management fraud. To reinforce this, standards ISA No.240 and SAS No.99 were issued to recognize the auditors' responsibility in assessing and reporting management fraud. Recently, ISA No. 240, regarding the auditor's responsibilities which are related to fraud

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

in an audit of financial reports, classifies indicators (fraud risk indicators) into three categories – opportunity, pressure, and rationalization – that determine FRFRA.

Empirically, much investigations into perception of financial report users of auditors' responsibilities in fraud risk assessment have been conducted in many countries (e.g., in Australia: Beck, 1973; Monroe & Woodliff, 1994; in the U.S: Arthur Andersen & Co., 1974; Baron, Johnson, Searfoss, & Smith, 1977; Epstein & Geiger, 1994; in U.K: Humphrey, Turley, & Moizer, 1993; in Hong Kong: Low, 1980; in Singapore: Leung & Chau, 2001; in Egypt: Dixon et al., 2006; in Malaysia: Fadzly & Ahmad, 2004; and in Taiwan: Hsu, Kung, & James, 2013). The results of these studies confirm that users of financial reports believe that fraud risk assessment is the most fundamental objective of the auditors who play an important role to uncover all aspects of fraud.

One important issue related to the auditor's responsibility regarding fraud risk assessment is whether he or she is able to carry out this responsibility. International standards for the professional practice of auditing, issued by different international as well as national entities such as ISA No. 240, and those issued by the International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), insist and stress in their standards that external auditors should possess the attributes needed to perform their individual responsibilities in fraud assessment (IAASB, ISA, No. 240, para. 21; Rahahleh, 2010). Several empirical research studies (e.g. Albrecht & Romney, 1986; Beasley, 1996; Bell & Carcello, 2000; Colbert, 2000; Kaminski et al., 2004; Loebbecke et al., 1989; Persons, 1995) report that auditors' ability to assess fraud risk is subject to a change in their characteristics. Accordingly, any change in the characteristics of the auditors might likely cause changes in the extent to which FRF is assessed. The implication is that in those processes, external auditors could indicate their distinctive priorities, which can be categorized into wider patterns (Apostolou et al., 2001; Kaminski et al., 2004).

In the same context, researchers (Chen, 2005; De Lange, Paul, Jackling, & Anee, 2006; Graham & Bedard, 2003; Mahdi & Mansoury, 2009; Mendell, 1995; Rahahleh, 2006) outline several essential features and attributes to be a successful auditor. Independence is a primary characteristic that most stakeholders and users expect from the external auditor. Saksena (2008) documented that several attributes will help external auditors conduct more thorough audits in an effort to assess fraud.

In support of this, Washalley (2010) reports that previous studies have focused largely on the mechanism and procedure of audit operation, but not on the desired design and performance. Further, there is a substantial amount of early and recent research on FRFRA. This research focused on auditor's attribute dimensions, indicators of fraud, red flags (opportunity, pressure/incentive and attitude/rationalization). Previous studies investigated independent variables such as experience (Knapp & Knapp, 2001), ability, motivation, and prior probabilities about the existence of fraud (Pincus, 1984), auditor's penalty and audit fee (Matsumura & Tucker, 1992), auditor industry specialization (Carcello & Nagy, 2004), CPA qualification and types of auditor (Moyes & Hasan, 1996), tenure of auditor (Owusu-Ansah et al., 2002), responsibility (Gloeck, 1993; Lee et al., 2008; Porter, 1983), litigation (Bloomfield, 1997; Bonner, Palmrose, & Young, 1998; Feroz, Park, & Pastena, 1991; Palmrose, 1986), gender and auditor position (Moyes, Din, & Omar, 2009), knowledge of red flags and age (Yang, Moyes, Hamedian, & Rahdarian, 2010), data mining or auto-detection (Han, 2017; Zhou & Kapoor, 2011), and board of director composition (Beasley, 1996) performance (Gottschalk, 2017) and external auditor's brainstorming (Brazel et al., 2010).

This study investigates financial reporting fraud risk assessment (FRFRA) using fraud risk indictors (FRI), which according to ISA 240, is a proxy for the external auditors' ability to detect possible fraud at the company level. Previous studies re-used FRI independent variables and used (01/) to measure FRFRA. This means if fraud happens in a company, it will be either (1) or (0).

According to ISA 240, FRI is divided into three categories: opportunity, pressure/incentive and attitude/rationalization. Opportunity is a condition where it is ideal for people to commit fraud more easily due to unsuccessful internal controls, insufficient supervision, or managers overriding internal controls. Pressure is a circumstance in which people have a financial incentive to commit fraud such as false overstating sales or incomes to collect their bonuses, or exerting pressure on managers to decrease real expenses to be under budgeted costs. Rationalization is a situation where people have certain attitudes and abilities to commit fraud and give justification with false reasons that they think are true. Thus, external auditors must be independent in assessing FRF so that the possibility of fraud occurrence could be minimized. The proposed external auditors IRF is dealt with in the following subsections.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

– Social Relations (SR):

Bashtawi and Suleiman (2003) investigated the influences of the social factors on the external auditors' performance, independence and willingness to sign-off on financial statements that are materially misstated. It was found that the external auditor's commitment to the rules and regulations decrease the adverse consequences of those factors. In addition, it revealed that social factors have a positive influence on the external auditors' independence and performance. On the other hand, social influence, stressed within the accounting firm, has an impact on the auditors' willingness to sign-off on financial statements that are materially misstated (Alan & Dezoort, 2001; Kurihama, 2016).

Basodan, Mustafa, and Almotaz (2004) used the five point Likert scale to measure the effect of personal relationship on auditor change. The result showed that there was a positive relationship between personal relations and external auditor change. Al-Awaqleh (2008) found a positive significant relationship between SR and the company's going concern. Moreover, Simunic (1980) found that the duration of the association among the external auditor and the management of company led to provision of external auditor independence. Making close social relation between external auditor and the manager of organization will help to find indicators of personal pressure that may push managers to fraud. In the same context, social relation has no effect on the external auditor work if he follows professional audit responsibilities. Based on the above arguments that SR greatly influences FRFRA, the following hypothesis is proposed:

H1: SR of external auditors and FRFRA are positively associated.

– Economic Relations (ER):

A study by Amair (2011) using a qualitative research and semi-structured interviews as a tool for gathering data suggested that long-term audit tenure is helpful for the audit quality if certain risk factors like risk of auditor independence and risk of developing complacency. On the other hand, a study by Frankel, Johnson, and Nelson (2002) indicated that non-audit services are related to increased discretionary accruals, as well as to the realization of certain targeted earnings. Reports by Krishnamurthy, Zhou, and Zhou (2006) indicated that the abnormal returns for the clients of Andersen around the indictment of Andersen were negatively significant, especially

at the time the autonomy of external auditor was viewed to be tampered with. Zhang, Zhou, and Zhou (2007) submitted that when management and external auditor have tight ER (non-audit fees), there is a motivation for the external auditor to overcome any difficulties that may develop and offer a new unstained view. Also, Shockley (1981), Titard (1971), and Hartley and Ross (1972) indicated that ER has a negative effect on the autonomy of the external auditors to the extent that ERs have an influence on assessing fraud. Based on this the following proposition is formulated:

H2: ER of external auditors and FRFRA are negatively associated.

– Hiring and Changing of the Auditor (HCA):

Several factors have been identified to have negatively influenced the autonomy of the external auditors; behavioral factors are among these. For instance, this includes the conflicts of interests and goals which come up between the organization's management and the external auditor, and the approaches and ways of HCA (Siam, 2003). The role of management in the HCA is very important, as it negatively affects the autonomy of the external auditors (Matter, 1994). Therefore, Romero (2010) found an alternative where auditors are hired and paid by an external third party. This is due to the fact that External auditor's hiring and changing is an important factor that influences the autonomy of the external auditor. On the other hand, the selection or controlling of the selection process of the external auditor through the shareholders has a positive influence on the autonomy of the external auditor in evaluating financial reports (Al-Amoudi, 2001; Khasharmeh, 2003; Matter, 1994; Teoh, 1992). Therefore, the following proposition is made:

H3: HCA and FRFRA are positively associated.

– Audit Fees (AF):

Bashtawi and Suleiman (2003) reported that there is an association between the autonomy of the external auditor and fees. In particular, studies by Palmorse (1986), Francis and Simon (1987), and De Angelo (1981) showed that AF has been positively associated with the autonomy of the external auditor. When forced to increase the minimum amount of testing for fraud, external auditors decreased discretionary testing, yet more spent on overall testing (Matsumura & Tucker, 1992). The increased spending increased fraud risk assessment and decreased fraud commission. In the situation where abnormal audit fees are negative, the quality of the audit is not significantly

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

associated with the abnormal audit fee (Choi, Kim, & Zang, 2010). In addition, the results of Frankel et al. (2002) indicated that auditor fees are negatively associated with the occurrence of earnings management. Therefore, there was a positive association of abnormal audit fees with financial reporting fraud risk assessment in a situation of positive abnormal audit fees. The findings pointed out those external auditors avoid bias in the reporting of finances for different reasons. This depends on the amount of fees payable via the clients (whether it is larger or smaller than the level of normal audit fees). Given this, the following proposition is made:

H4: AF and FRFRA are positively associated.

Based on the above discussion as well as the ISA No. 240 framework, the conceptual model of this research is proposed as shown in Figure 1.

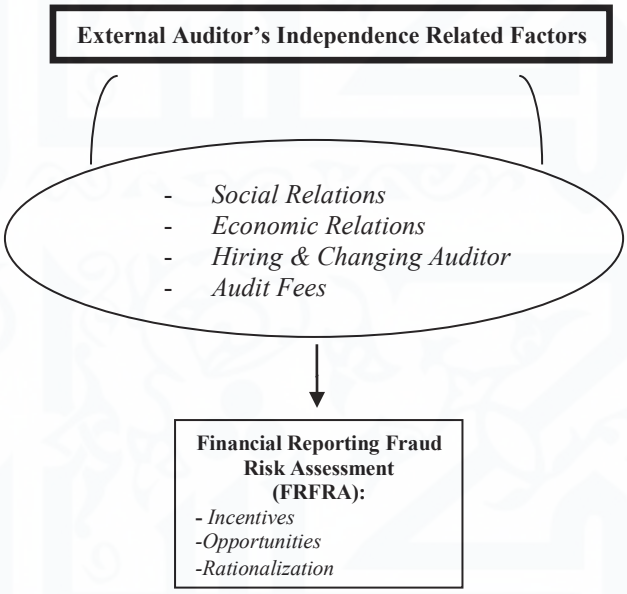

Figure (1): Independence factors with fraud risk indicators for assessing financial reporting fraud

Research Design:

This study investigated financial reporting fraud issue from the perspective of the external auditors (COCA, Big4, international and local) as it is applicable to the Yemeni setting. A quantitative method was employed to obtain the primary data. The data was gathered from the respondents using a survey

instrument, which was distributed among the representative sample of public and private external auditors working in audit firms and the COCA in Yemen. Factor analysis (principal component analysis) and descriptive analysis were used in this study. For validity and reliability, since factor analysis performs the role of reducing large number of variables into a reasonable and manageable number of factors for easy interpretation, it was employed in this study to test the factors for a reasonable proportion sample (Sekaran & Bougie, 2013). Factor analysis also indicates the pattern of association among the variables and, to that extent, uncovers any variable clusters and ensures the variables that do not correlate. It also identifies factors that are associated in a linear form to the original variables (Agresti & Finlay, 1997). Furthermore, factor analysis is employed for the measurement of the validity of the construct (Hair, Anderson, Tatham, & Black, Babin, 2006). In an inferential study, the use of this approach has always been found to be robustly free of one type error (Agresti & Finlay, 1997). The reliability of the instrument shows the degree at which the structure to be measured is really covered or caught by the variables treated. As suggested by Hair et al. (2006), the study carried out reliability analysis on the factors extracted. The purpose was to determine internal consistency of the instrument measured. Thereafter, the instrument's reliability was subjected to Cronbach's Alpha test. Cronbach's Alpha was employed to determine how credible the responses to the questionnaires were in order to make sure that both the outcomes and responses were in agreement with the sample drawn for the study. The standard acceptable statistical value of Cronbach's Alpha for this measurement is 60 percent or above. It has been shown to be poor if the value is below 60 percent (Sekaran & Bougie, 2013; Hair et al., 2006). Therefore, before gathering the main data, Pre-test and pilot testing were carried out to further improve the questionnaire. The process of improving the instrument also served a validation purpose, since parts of the study instrument were developed exclusively for the study. To refine the study instrument, this study undertook content validity and pilot testing with Yemeni external auditors. In addition, hypotheses were developed to test the relationship in line with the objectives of the study. Multiple regressions were used to examine the relationship between the hypotheses using the statistical package for social science.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

› Respondents:

According to Yemeni Association of Certified Public Accountants (YACPA) and Ministry of Industry and Trade (MIT), the present active number of external auditors in Yemen is 723, and as of early 2012 there were 227 audit firms and officers in Yemen (YACPA, 2012 & MIT, 2012). The objective of COCA is to achieve effective control over public funds and to ensure adequate management by maintaining economy, efficiency, and effectiveness. Article 4 of Law 39 (COCA, 1992) also ensures the improvement of performance, of public business organizations by governmental external auditors. Those auditors should have three years of experience after getting their CPA license. Since this study investigates external auditors in Yemen, the important role of audit partners, managers, and seniors in determining the quality of the FRFRA is scrutinized (Brazel et al., 2010). In total, 254 external auditors, who have been working in audit firms and the COCA, participated in this study.

› Research Instrument:

The questionnaire was used as a research instrument in this study. This instrument has been tested and considered as an appropriate tool to collect data in a survey study (Ismail, 2004). Therefore, the researcher used a questionnaire to obtain the required data from respondents. The researcher developed the questionnaire based on the basic principles proposed by Dillman (1978) as it follows:

- Organized the questions in a descending order according to importance and usefulness;
- Grouped the questions that were similar in content together, and within areas, by type of question;
- Took advantage of cognitive ties that respondents were likely to make among the groups of questions in deciding the order of the relevant questions; and
- Placed the questions that were most likely to be objected to by the respondents after the questions which were less likely to be objected to.

The study used the popular and acceptable five-point Likert scale, which is designed to examine how strongly the respondents agree or disagree with the statement (Sekaran & Bougie, 2013). The five-point Likert scale indicates 1=strongly disagree; 5=strongly agree. The external auditors were asked to indicate their opinion on 74 items concerning the FRFRA by external auditors, and how their level of the exogenous-related factors of the external auditors (SR, ER, HCA and AF) is viewed.

› Variable Measurements:

– Financial Reporting Fraud Risk Assessment:

The dependent variable of the study is FRFRA. In the study, a quantitative measurement was used to measure FRIs, according to ISA 240 as a proxy for the external auditor's assessment of financial reporting fraud risk. Research studies (e.g. Brazel et al., 2010; Lou & Wang, 2009; Moyes, 2007; Moyes et al., 2009; Smith, Omar, Idris, & Baharuddin, 2005; Yang et al., 2010) have developed the items concerning the auditor's perception of assessment tools. Those items were adopted by this study, using a five-point Likert scale. In all cases, the value of "1" implies that the external auditor's assessment of financial reporting fraud is not perceived as important, while "5" is considered to be very important. This study used the composite measure for the items as a measure of the auditor's assessment of financial reporting fraud. The composite measure of overall FRFRA was created by summing across the three dimensional values according to the guidelines recommended by Zikmund (2000) and Hair, Black, Babin, Anderson, & Tatham (2010). Accordingly, to measure FRFRA (dependent variable), this study employed 40 items. When the lowest point total is 40 (1 x 40 items), it implies that the FRFRA of the respondents is low or bad. If the total maximum points are 200 (5x 40 items), it means that the respondents' FRFRA is high or good. Pre-test and pilot testing were conducted and administered to test the validity of the items, that is, related and valid questions were used for the final survey.

– Measurement of Independent Variables:

As mentioned above, independent variables that are used to measure the external auditor's independence-related factors in individual measurements are social relations, economic relations, hiring and changing of the auditor and audit fees. The construct is external auditors' independence-related factors.

In this study, the researcher adopted the measurement used by Basodan et al. (2004) and Firth (1980) for measuring SR. External auditors are required to comply with ISA 240 to improve FRFRA. In order to identify the effect of SR on FRFRA, 8 items were operationalized. The items were placed on a five-point Likert scale of 1 (strongly disagree), indicating low level of effect on FRFRA, to 5 (strongly agree), indicating high level of effect on FRFRA.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

For ER, as stipulated by the ISA 240, this study adopted the measurement of Matter (1994), Siam (2003), Awaqleh (2008). External auditors are required to comply with ISA 240 to improve FRFRA. To know whether this affects the ER of FRFRA, it is operationalized using a 5-item instrument. The items were placed on a five-point Likert scale, 1(strongly disagree) indicating low level of effect on FRFRA, to 5 (strongly agree), indicating high level of effect on FRFRA.

To measure HCA variable, this study adopted Yamani (1991), and Matter (2000). External auditors are required to comply with ISA 240 to improve FRFRA. In order to identify the effect of HCA on FRFRA, 11 items were operationalized. The items were placed on a five-point Likert scale of 1 (strongly disagree), indicating low level of effect on FRFRA, to 5 (strongly agree), indicating high level of effect on FRFRA.

The measurement of AF over FRFRA in this study was adopted from Siam (2003), and Basodan et al. (2004). External auditors are required to comply with ISA 240 to improve FRFRA. To identify whether this affects the AF of FRFRA, it was operationalized using a 10-item instrument. The items were placed on a five-point Likert scale, 1(strongly disagree) indicating low level of effect on FRFRA, to 5 (strongly agree), indicating high level of effect on FRFRA.

▫ Regression Model:

The conceptual model, which aims to explain FRFRA success, is denoted by the following general expression:

$$FRFRA = f \{SR, ER, HCA, AF\}$$

Multiple regression analysis was employed because it makes it easy to control for ceteris paribus analysis, as it gives room for controlling many other factors that simultaneously influence the dependent variable. It allows many explanatory variables that could be correlated, by which one can infer causality, and which could be misleading if simple regression is used. Another advantage of multiple regression analysis is that it has the capability to incorporate fairly general functional form association (Hair et al., 2010). The regression coefficient (β) indicates the effect of the independent variables on the dependent variable. Specifically, for each unit change in the independent variables, X, there is an expected change equal to the size of β in the dependent variable, Y. Based on the above justification, the regression

equation is formulated as follows:

$$FRFRA = \alpha + \beta 1\ SR + \beta 2\ ER + \beta 3\ HCA + \beta 4\ AF$$

Results:

› Factor Analysis Test on Social Relations:

The results for extracted components of SR variable are shown in Table 1. The extracted components were generated using the latent root criterion. This explained about 64.270 % of the cumulative variance.

Table (1): The Results of Extracted Component for SR

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	Variance	Cumulative %
1	3.856	64.270	64.270	3.856	64.270	64.270
2	.602	10.026	74.296			
3	.510	8.494	82.790			
4	.394	6.569	89.359			
5	.349	5.820	95.178			
6	.289	4.822	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

› Factor Analysis Test on Economic Relations:

Table 2 below shows ER in assessing financial reporting fraud risk. Using the latent root criterion, this explained about 67.293 % of the cumulative variance.

Table (2): The Results of Extracted Component for ER

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	Variance	Cumulative %
1	3.365	67.293	67.293	3.365	67.293	67.293
2	.590	11.794	79.087			
3	.422	8.442	87.529			
4	.377	7.548	95.078			
5	.246	4.922	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

› Factor nalysis Test on Hiring and Changing of the Auditor:

The results for extracted components of HCA variable are shown in Table 3. The extracted components were generated using the latent root criterion. This explained about 45.684 % of the cumulative variance.

Table (3): The Results of Extracted Component for HCA

Comp	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	Var. %	Cum. %	Total	Var. %	Cum. %
1	5.025	45.684	45.684	5.025	45.684	45.684
2	.981	8.916	54.601			
3	.893	8.118	62.719			
4	.889	8.085	70.804			
5	.679	6.169	76.973			
6	.560	5.095	82.068			
7	.496	4.507	86.575			
8	.414	3.762	90.337			
9	.391	3.557	93.894			
10	.342	3.108	97.002			
11	.330	2.998	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis. Note: Comp = Component; Cum. % = Cumulative %; Var. % = % of Variance

› Factor Analysis Test on Audit Fees:

Table 4 below shows AF in assessing financial reporting fraud risk. Using the latent root criterion, two diminishes were extracted, which explain about 57.316 % of the cumulative variance.

Table (4): Results of Extraction of Component for FRFRA

	Comp	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
		Total	Var. %	Cum. %	Total	Var. %	Cum. %	Total	Var. %	Cum. %
Dimension 0	1	4.666	46.657	46.657	4.666	46.657	46.657	3.232	32.320	32.320
	2	1.066	10.659	57.316	1.066	10.659	57.316	2.500	24.996	57.316
	3	.785	7.853	65.169						
	4	.725	7.245	72.414						
	5	.561	5.606	78.021						
	6	.519	5.195	83.215						
	7	.486	4.858	88.073						
	8	.459	4.588	92.661						
	9	.406	4.064	96.725						
	10	.328	3.275	100.000						
	11									

Extraction Method: Principal Component Analysis. Note: Comp = Component; Cum. % = Cumulative %; Var. % = % of Variance

› Factor Analysis Test on Financial Reporting Fraud risk Assessment:

Table 5 shows the results for extracted components of FRFRA. Using the latent root criterion, seven diminishes were extracted, which explain about 60.028 % of the cumulative variance.

Table (5): Results of Extraction of Component for FRFRA

Comp	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	Var. %	Cum. %	Total	Var. %	Cum. %	Total	Var. %	Cum. %
1	10.554	31.041	31.041	10.554	31.041	31.041	4.287	12.608	12.608
2	3.467	10.196	41.236	3.467	10.196	41.236	4.234	12.452	25.060
3	1.669	4.910	46.146	1.669	4.910	46.146	3.469	10.202	35.262
4	1.457	4.287	50.433	1.457	4.287	50.433	2.437	7.168	42.430
5	1.134	3.335	53.768	1.134	3.335	53.768	2.243	6.597	49.027
6	1.118	3.289	57.056	1.118	3.289	57.056	2.023	5.950	54.977
7	1.010	2.972	60.028	1.010	2.972	60.028	1.717	5.051	60.028
8	.964	2.835	62.863						
9	.860	2.529	65.392						
10	.839	2.469	67.861						
11	.806	2.369	70.231						
12	.772	2.271	72.501						

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

Table (5): Results of Extraction of Component for FRFRA

Comp	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	Var. %	Cum. %	Total	Var. %	Cum. %	Total	Var. %	Cum. %
13	.748	2.201	74.703						
14	.661	1.944	76.646						
15	.632	1.860	78.506						
16	.597	1.756	80.262						
17	.594	1.748	82.010						
18	.553	1.628	83.637						
19	.529	1.556	85.193						
20	.519	1.527	86.720						
21	.504	1.483	88.203						
22	.425	1.250	89.453						
23	.410	1.206	90.659						
24	.390	1.146	91.804						
25	.374	1.101	92.905						
26	.335	.986	93.892						
27	.307	.903	94.795						
28	.299	.878	95.673						
29	.281	.828	96.500						
30	.275	.810	97.310						
31	.263	.773	98.083						
32	.245	.721	98.804						
33	.236	.695	99.500						
34	.170	.500	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis. Note: Comp = Component; Cum. % = Cumulative %; Var. % = % of Variance

The reliability test was conducted to determine the consistency of the constructs. Table 6 shows the average values of Crobach`s alpha for SR, ER, HCA, AF and FRFRA.

Table (6): Summary of Reliability Test for Factors

Factor	No. of Items	Alpha-Value
SR	6	.888
ER	5	.874
HCA	11	.877
AF	10	.800
FRFRA	34	.744

The Cronbach`s alpha values were above.6 (exceed minimum accepted value of.6 suggested by Nunnally, 1978). To clarify, six items from FRFRA and two items from SR were not loaded due to Cronbach`s alpha value which was less than .6. Consequently those items were removed from FRFRA and SR scale.

› Descriptive Statistics:

Table 7 illustrates the mean and standard deviation for the dependent variable and independent variables. The table also presents the minimum and maximum values of variables. The average results indicate that mean values for SR, ER, HCA, AF and FRFRA are 3.39, 3.40, 3.69, 3.45 and 3.61 respectively. This indicates that most of the respondents expressed their agreement with the item statements of SR, ER, HCA, AF and FRFRA. Also, the standard deviation values are 1.071, 1.114, .936, 1.064 and .545 which reflect the existence of considerably acceptable variability within the data set.

Table (7): Descriptive Statistics Factors

Factor	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
SR	1.00	5.00	3.39	1.071
ER	1.00	5.00	3.40	1.114
HCA	1.00	5.00	3.69	.936
AF	1.00	5.00	3.45	1.064
FRFRA	1.00	5.00	3.61	.545
Valid N 254 (listwise)				

Table 8 reports the Pearson correlations among the explanatory variables and illustrates significant correlation between independent variables (SR, ER, HCA, AF).

Table (8):Correlation Matrix

Factor		SR	ER	HCA	AF	FRFRA
SR	PC.	1				
ER	PC.	.671**	1			
HCA	PC.	.543**	.482**	1		
AF	PC.	.539**	.515**	.741**	1	
FRFRA	PC.	.382**	.322**	.422**	.372**	1
	Sig	.000	.000	.000	.000	
	N	254	254	254	254	254

Note. **p<.001. a Listwise N=254 PC=Pearson Corr. Sig (2-tailed)

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

This study used standard regression because all independent variables are of immediate and potential equal interest, and all independent variables enter the regression equation at once. Variables are normally distributed since all the results of skewness and kurtosis are in the range +/- 2.58, as suggested by Hair et al. (2010). This indicates that the data is appropriate and suitable for multiple regression analysis. Linearity is the second assumption for the multiple regression tests. The results provide justification to adopting multiple regressions to identify the relationship between the dependent and independent variables. The homoscedasticity appears when the values of the variance for dependent variable concentrate on only a limit range of the independent variable (Hair et al., 2010). The assumptions of homoscedasticity are fulfilled and it is appropriate to use multiple regression analysis. VIF and tolerance tests are conducted in this study in order to examine the multicollinearity among the variables. The largest VIF among the variables is 2.769 which is lower than the maximum value (VIF=10) that is suggested by Hair et al. (2010). The lowest tolerance among the variables is .36 which is not a small value (not less than .10); it indicates that the multiple correlation with other variables is high, suggesting the possibility of multicollinearity (Hair et al., 2010). The results of multicollinearity test indicate that there is no multicollinearity problem that exists amongst the predicted variables. The result in Table 9 shows that the null hypothesis (that the multiple R in the population is equal to 0) is rejected since the model of this study is statistically significant at (P =.000).

Table (9): The ANOVA (b) Result

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	.Sig
1	Regression	16.096	4	4.024	16.968	.000a
	Residual	59.050	249	.237		
	Total	75.146	253			

a. Predictors: (Constant), SR, ER, HCA, AF b. Dependent Variable: FRFRA

Multiple regression analysis as illustrated in Table 10 was conducted in order to examine the relationships between FRFRA as the dependent variable and SR, ER, HCA, and AF, as independent variables. Multiple regression analysis provides many indicators that explain one relationship. For example, R-value indicates how well a set of variables is able to predict a particular outcome, and .001 and .05 as significant level. The rationale behind this is the sample size of the study (Ang, Davies, & Finlay, 2001; Speed, 1994). From the analysis,

R2 value of this research is .21 as illustrated in Table 10. This means that the SR, ER, HCA, and AF explain .21% of the variance of FRFRA. According to Pallant (2011) the adjusted R2 statistic corrects R2 value to provide a better estimate of the true population value. In this study, the adjusted R2 value for the Model is .20. The model is also significant at level .001. Table 10 shows the results in details.

Overall, Table 10 details out the relationships between the dependent variable, FRFRA and independent variables. All the four variables are included in the analysis and the results show that SR (B =.112, P =.030), and HCA (B =.223, P =.003), are significant. Also, ER (B =.029, P =.542), and AF (B =.046, P =.486) are not significant.

Table (10): Model Summary and Coefficients (a) Value

Model	R Square	Adjusted R Square	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	21.	20.	B	Std. Error	Beta	t	.Sig
1	(Constant)		1.158	.260		4.447	.000
	SR		.112	.051	.177	2.183	.030
	ER		.029	.047	.048	.611	.542
	HCA		.223	.075	.257	2.971	.003
	AF		.046	.066	.061	.698	.486

a. Dependent Variable: FRFRA

The finding from regression testing, confirms that there is a significant relationship between SR and FRFRA (since the P-value =.030). Therefore, hypothesis H1 in the current study is found to be supported. This result gives support to agency theory in the Yemeni context. The relationship between SR and FRFRA is also positive (with an estimated value of β =.112). This result supports those obtained by Simunic (1980) and Basodan et al. (2004) in their previous studies where it was reported that SR was significant to external auditor independence. In addition, this result is supported by the correlation test (as displayed in Table 7) result that indicates a significant (P-value =.000) linear relationship between social relations and FRFRA. The findings confirm that the higher the social relations between the external auditor and management, the better they work to improve the assessment of financial reporting fraud risk, with other factors being constant, and vice versa.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

The regression test results exhibit that economic relations of the auditor are not statistically significant (with P-value =.542 and an estimated value of β =.029) with FRFRA in Yemen. This result does not support the proposition of agency theory in the Yemeni context. The results of the study are consistent with studies conducted by Asbaugh, LaFond, and Mayhew (2003) and Reynolds, Deis, and Francis (2004), who found no significant relationship between ER and auditor independence. They argued that an auditor's concern in maintaining the reputation for providing high-quality audits can restrain it from undertaking activities that jeopardize independence, since the revenue from each client will be a small percentage of the auditor's total revenue. There is an indication that FRFRA is not significantly related to the ER of the external auditors. Based on the results of the regression test, which are not significant, hypothesis H2 is not accepted. This implies that Yemeni external auditors avoid audit assignments that are likely to jeopardize their independence of assessing financial reporting fraud risk.

As indicated by the current study results, the association of HCA with FRFRA was found to be significant (with P-value =.003) and positive (with an estimated value of β =.223). This result supports the agency theory in the Yemeni context. Previous studies (Al-Amoudi, 2001; Khasharmeh, 2003; Matter, 1994; Teoh, 1992) have found a positive influence on the autonomy of the external auditor in evaluating financial statements. Therefore, the current study's hypothesis H3 is found to be supported. In addition, these results are in line with the results found in the correlation test (as shown in Table 7), which confirms that there is a positive significant (P-value =.000) linear relationship between HCA and FRFRA. The results confirm that the greater HCA, the better the auditors work to improve FRFRA, while other variables being constant and vice versa. The results confirm empirically the argument of the legal requirements in Yemeni law that stipulated the power of selecting the external auditor via the shareholders. The results of this study also support the existence of continuing emphasis on HCA via a third party.

The findings of the current study from the regression test show that AF is insignificantly (with the P-value =.486) associated with the assessment of financial reporting fraud risk, with a positive sign (β =.046). This result does not support the proposition of agency theory in the Yemeni context. This finding is in line with the results of studies done by like Jaro (2005), and Dahdouh (2007). Al-Amoudi (2001) observed that there is a gap between AF and the external auditor's responsibilities due to lack of regulation on

AF charges. Further, Jaro (2005) posited that AF negatively affects audit quality due to the independence issue. He documented further that FRFRA is not significantly related to AF. Similarly, Dahdouh (2007) found that the relationship between the external auditor change and the responsibility of the auditor for the discovery of fraud in financial reporting is not significant. Therefore, consistent with the above discussed results of the prior studies, hypothesis H4 is not accepted. This implies that AF does not affect FRFRA. In Yemen, the AF charged are not appropriate to the external auditor's efforts (Adimi, 2007; Al-Ahdal, 2008). Therefore, the Yemeni government should issue new regulations to ensure suitable AF, since AF affects the independence score of the external auditor, which is a significant factor in FRFRA.

The above findings provide meaningful insights into regulators such as the COCA, Yemeni Association of Certified Public Accountants (YACPA), audit firms, Minority Shareholder Watchdog Group (MSWG), Investment Commission (IC), Taxes Organization (TO), Yemeni academicians, owners, investors, and consultants in designing rules and regulations for the external auditor profession. Moreover, this study has implications for the Yemeni policy makers and government to enrich the external auditors' independence related-factors by issuing new regulations, new laws, and applying more control on the quality of auditing profession to protect the economy and the society stability. There is no gain in saying that the current study has provided enough useful information regarding FRFRA and external auditors' levels in Yemen, for such information has proven to be not easily accessible. Moreover, this study has made a significant contribution to the FRFRA literature by employing a questionnaire and by examining auditors in both COCA and audit firms from the viewpoint of FRFRA in the emerging economy of Yemen. The findings may become interesting to external auditors who can make decisions with regard to FRFRA. With respect to the factor SR, this study offers proof that the external auditor's SR with client management and HCA via the shareholders or third party enhance FRFRA. The essence of Yemeni laws, ISA No. 240, and IRF are to enforce the compliance of the external auditor in FRFRA. To date, local standards are lacking with respect to financial reporting fraud in Yemen. The Yemeni government, COCA, and YACPA are expected to have better control of the report of external auditors on FRFRA. An active role has not been given to YACPA by Yemeni law to inspect, control, and assess Yemeni external auditors' commitment to the International Standards on Auditing. Thus, there should be enforcement by the Yemeni government

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

to ensure that the external auditors are more responsible in the issue of FRFRA in the future.

Conclusion:

The results of this study suggest that external auditors ought to deal with the issue of financial reporting fraud risk in relation to the interests and expectations of financial statement users. While trying to deal with this challenge, the external auditor must know the outcome of FRFRA and give early warning to the owner of the organization, in case of any threats of organizational bankruptcy. In order to deal with this challenge easily, the external auditor needs the support of the government, COCA, and YACPA. For this reason, the Yemeni government, COCA, and YACPA ought to make new regulations which will require organizing SR and HCA of the external auditors to improve their assessing for financial reporting fraud risk. The results of this study also suggest that the audit career in Yemen needs more control, regulations, policies, and systems to provide a well-developed structure that protects the decisions of auditors with regard to financial reporting fraud issues. In addition, the views of external auditors are very important for sustainable improvement of FRFRA. In order to easily facilitate understanding of FRFRA by external auditors, this study also presents a description of selected factors of independence. The current study is significant in the sense that it helps shed light on the relative importance of the responses of external auditors to FRFRA and the way it can be beneficial to financial statements users. The external auditors' responsiveness in relation to FRFRA unfolded by this study could also serve as a reference to academia and as a catalyst for further investigations. Following a thorough discussion of the study's objectives achieved and related prior literature, the general and individual implications of the outcomes of the study are deliberated to give further details about their importance from the academic and audit points of view. Theoretically and practically, the findings of this study have a significant value in the sense that the research model developed for this study can be used as explanatory models for external auditors in FRFRA. In the audit field, this model contributes to the knowledge. From the external auditors' view, the results of this study can serve as a guide to develop a strategy for audit actions in FRFRA, which as a result has the potential of improving the level of FRFRA by external auditors.

References:

Adimi, M. (2007). The offices of the audit institutions and their impact on the quality of professional performance: a field study. Journal of the Faculty of Commerce and Economics, 28, 49-166. Sana'a University.

Agresti, A., & Finlay, B. (1997). Statistical methods for the social sciences. Upper Saddle River, New Jersey: Prentice Hall.

Al-Ahdal, A. (2008). Factors affecting the quality of professional performance of the republic of Yemen field theory study (Master thesis). Assiut University, Egypt.

Al-Amoudi, A. A. (2001). The role of the external auditor in evaluating the ability of going concern in shareholding companies in Yemen. Al-ALbayt University, Jordan.

Alan, T. L., & Dezoor, F. D. (2001) The impact of commitment and moral reasoning on auditors' responses to social influence pressure. Accounting, Organizations and Society, 26(3), 215-235.

Albrecht, W. S., & Romney, M. B. (1986). Red-Flagging Management Fraud: A Validation. Advances in Accounting, 3, 323-333.

Al-Dawsari, N. (2012). Tribal governance and stability in Yemen. Washington: Carnegie Endowment for International Peace.

Alleyne, P., Persaud, N., Greenidge, D., & Sealy, P. (2010). Perceived effectiveness of fraud detection audit procedures in a stock and warehousing cycle: Additional evidence from Barbados. Managerial Auditing Journal, 25(6), 553-568.

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). (2002). Consideration of fraud in a financial statement audit. Statement on auditing standards (SAS). No. 99. American Institute of Certified Public Accountants.

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). (2005). Summary of Sarbanes-Oxley Act 200. Retrieved 20 Jan, 2005 from http://www.aicpa.org/info/sarbanes_oxley_summary.htm.

Andersen, A. (1996). Study and assessment of the accounting profession and auditing. Republic of Yemen.

Ang, C. L., Davies, M. A., & Finlay, P. N. (2001). An empirical model of IT usage in the Malaysian public sector. The Journal of StrategicInformation Systems, 10(2), 159-174.

Apostolou, B. A., Hassell, J. M., Webber, S. A., & Sumners, G. E. (2001). The relative importance of Financial reporting fraud risk factors. Behavioural Research in Accounting, 13(1), 1-24.

Arthur Andersen & Co. (1974). Public Accounting in Transition. Chicago: Arthur Andersen & Co.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

Asbaugh, H., LaFond, R., Mayhew, B. (2003). Do non-audit services compromise independence? Further evidence. The Accounting Review, 78(3), 611–639.

Association of Certified Fraud Examiners (ACFE) (2010). Report to the nations on occupational fraud and abuse. Retrieved from http://www.acfe.com/uploadedFiles/ACFE_Website/Content/documents/rttn-2010.pdf.

Association of Certified Fraud Examiners (ACFE). (2002). Report to the nation on occupational fraud and abuse. Retrieved from http://www.acfe.com/uploadedFiles/ACFE_Website/Content/documents/2002RttN.pdf.

Association of Certified Fraud Examiners (ACFE). (2004). Report to the nation on occupational fraud and abuse. Retrieved from http://www.acfe.com/uploadedFiles/ACFE_Website/Content/documents/2004RttN.pdf.

Association of Certified Fraud Examiners (ACFE). (2006). Report to the nations on occupational fraud and abuse. Retrieved from http://www.acfe.com/uploadedFiles/ACFE_Website/Content/documents/2006-rttn.pdf.

Association of Certified Fraud Examiners (ACFE). (2008). Report to the nation on occupational fraud and abuse. Retrieved from http://www.acfe.com/uploadedFiles/ACFE_Website/Content/documents/2008-rttn.pdf.

Awaqleh, Q. A. (2008). Going concern evaluation in Jordan (Doctoral Dissertation). University Utara Malaysia, Malaysia.

Baron, C. D., Johnson, D. A., Searfoss, D. G., & Smith, C. H. (1977). Uncovering corporate irregularities: Are we closing the expectation gap?. Journal of Accountancy, 144(4), 56-66.

Bashtawi, H., & Suleiman, S. (2003). The influence of the economic and social factors on the external auditor's performance under the organizational control. Paper presented at the 5th Scientific Conference. Amman, Jordan.

Basodan, A., Mustafa, H., & Almotaz, S. (2004). An empirical study of factors that affect auditor change at public companies in the Kingdom of Saudi Arabia. Journal of the Public Administration, 3(1), 44.

Bayer, J. (2002). Fall from grace: Joe Berardino presided over the biggest accounting scandals ever and the demise of a Begendary firm. Here's what happened. Business Week, 3795, 50.

Beasley, M. S. (1996). An empirical analysis of the relation between the board of director composition and financial statement fraud. The Accounting Review, 71(4), 443-465.

Beck, G. W. (1973). The role of the auditor in modern society: an empirical appraisal. Accounting and Business Research, 3(10), 117-122.

Bell, T. B., & Carcello, J. V. (2000). A decision aid for assessing the likelihood of fraudulent financial reporting. Journal of Practice & Theory, 19(1), 167-182.

Bierstaker, J. L., Brody, R. G., & Pacini, C. (2006). Accountants' perceptions regarding fraud detection and prevention methods. Managerial Auditing Journal, 21(5), 520-535.

Bloomfield, R. J. (1997). Strategic dependence and the assessment of fraud risk: A laboratory study. Accounting Review, 72(4), 517-538.

Bonner, S. E., Palmrose, Z. V., & Young, S. M. (1998). Fraud type and auditor litigation: An analysis of SEC accounting and auditing enforcement releases. Accounting Review, 73(4), 503-532.

Brazel, J. F., Carpenter, T. D., & Jenkins, J. G. (2010). Auditors' use of brainstorming in the consideration of fraud: Reports from the field. The Accounting Review, 85(4), 1273-1301.

Burks, B. (2006). The impact of ethics education and religiosity on the cognitive moral development of senior accounting and business students in higher education (Doctoral Dissertation), Nova South eastern University, Florida.

Carcello, J. V., & Nagy, A. L. (2004). Client size, auditor specialization and fraudulent financial reporting. Managerial Auditing Journal, 19(5), 651-668.

Central Organization for Control and Auditing (COCA). (2007). Report of government for the first quarter. Yemen.

Central Organization for Control and Auditing (COCA). (2009). Report of government for the first quarter. Yemen.

Central Organization for Control and Auditing (COCA). (2010). Report of government for the first quarter. Yemen.

Chen, Y. (2005), Prepare for e-generation: The fundamental computer skills of accounting in Taiwan. Journal of American Academy of Business, Cambridge, 7(1), 131-135.

Choi, J. H., Kim, J. B., & Zang, Y. (2010). Do abnormally high audit fees impair audit quality?. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 29(2), 115-140.

Colbert, J. L. (2000). International and US standards: error and fraud. Managerial Auditing Journal, 15(3), 97-107.

Cote, M. (2002). The Collapse of Arthur Andersen. CA Magazine, 135(6), 60.

Dahdouh, A. H. (2007). The auditor's responsibility to detect misleading in the financial statements of industrial companies and the factors influencing its discovery. Journal of economic and legal sciences, Damascus University, 22(1), 173-212.

De Angelo, L. E. (1981). Auditor size and audit quality. Journal of accounting and economics, 3(3), 183-199.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

De Lange, P., Jackling, B., & Gut, A. M. (2006). Accounting graduates' perceptions of skills emphasis in undergraduate courses: an investigation from two Victorian universities. Accounting & Finance, 46(3), 365-386.

Deis Jr., D. R., & Giroux, G. A. (1992). Determinants of audit quality in the public sector. Accounting Review, 67(3) 462-479.

Dillman, D. A. (1978). Mail and telephone surveys: The total design method. New York: Wiley-Interscience.

Dillon, D., & Hadzic, M. (2009). A framework for detecting financial statement fraud through multiple data sources. In the 3rd IEEE International Conference on Digital Ecosystems and Technologies DEST'09 (pp. 692-696). IEEE.

Dixon, R., Woodhead, A., & Sohliman, M. (2006). An investigation of the expectation gap in Egypt. Managerial Auditing Journal, 21(3), 293-302.

Elliott, R. K., & Willingham, J. J. (1980). Management fraud: Detection and deterrence. The University of Virginia, Virginia: Petrocelli Books.

Epstein, M., & Geiger, M. (1994). Investor views of audit assurance: Recent evidence of the expectation gap. Journal of Accountancy, 177(1), 60-66.

Fadzly, M. N., & Ahmad, Z. (2004). Audit expectation gap: The case of Malaysia. Managerial Auditing Journal, 19(7), 897-915.

Feroz, E., Park, K. J., & Pastena, V. (1991). The financial and market effects of the SEC's accounting and auditing enforcement releases. Journal of Accounting Research, 29(1991), 107-142.

Firth, M. (1980). Perception of auditor independence and official ethical guidelines. The Accounting Review, 55(3), 451-466.

Francis, J. R., & Simon, D. T. (1987). A test of audit pricing in the small-client segment of the US audit market. The Accounting Review, 62(1), 145-157.

Frankel, R. M., Johnson, M. F., & Nelson, K. K. (2002). The relation between auditors' fees for nonaudit services and earnings management. The accounting review, 77(s-1), 71-105.

Gereish, L. H. (2003). Organizational culture and fraudulent financial reporting. The CPA Journal, 73(3): 28–32.

Gloeck, J. D. (1993). The expectation gap with regard to the Auditing profession in the republic of South Africa (Doctoral Dissertation), the University of Pretoria, Pretoria.

Glover, S. M.; Prawitt, D. F.; Schultz, J., & Zimbelman, M. F. (2003). A test of changes in Auditors' fraud-related planning judgments since the issuance of SAS No. 82. Journal of Practice and Theory, 22(2), 237-251.

Gottschalk, P. (2017). How to Assess Work by Fraud Examiners: Evaluation Criteria for Private Internal Investigations. Pakistan Journal of Criminology, 9(1), 1-14.

Graham, L., & Bedard, J. (2003). Fraud risk and audit planning. International Journal of Auditing, 7(1), 55-70.

Hair, J. E., Anderson, R. E., Tatham, R. L. & Black, W. C. Babin, B, J. (2006). Multivariate Data Analysis. New Jersey: Prentice Hall Publishing company.

Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., Anderson, R. E., & Tatham, R. L. (2010). Multivariate data analysis. New Jersey: Prentice Hall Publishing company.

Han, D. (2017). Researches of Detection of Fraudulent Financial Statements based on Data Mining. Revista de la Facultad de Ingeniería U.C.V., 32(5), 463-469.

Hartley, R. V., & Ross, T. L. (1972). MAS and audit independence: An image problem. Journal of Accountancy, 134(5), 42-51.

Hegazy, M., & Kassem, R. (2010). Fraudulent financial reporting: Do red flags really help. Journal of Economics and Engineering, 4, 69-70.

Hsu, C. S., Kung, F. H., & James, K. (2013). An Investigation of Auditors' Responsibility for Fraud Detection in Taiwan. Asian Journal of Finance & Accounting, 5(1), 30-47

Humphrey, C., Turley, S., & Moizer, P. (1993). Protecting against detection: the case of auditors and fraud?. Accounting, Auditing & Accountability Journal, 6(1), 39-62.

Hwang, M. I., and Lin, J.W. (2008). A meta-analysis of the association between earnings management and audit quality and audit committee effectiveness. Corporate Ownership & Control, 6(1), 48-56.

International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) (2004). The auditor's responsibility to consider fraud in an audit of financial statement, ISA No. 240. New York.

Ismail, O. (2004). Research methodology. Malaysia. Retrieved from www.othmanismail.com/classes.

Jaro, S. A. (2005). The specific characteristics of the quality of external audit (Master thesis). Aden University, Aden, Yemen.

Kaminski, K. A., Wetzel, T. S., & Guan, L. (2004). Can financial ratios detect fraudulent financial reporting? Managerial Auditing Journal, 19(1), 15-28.

Khasharmeh, A. H. (2003). Factors affecting auditors' selection in Jordanian public companies: an empirical study. Journal Yarmuk University, Jordan, 30(1).

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

Knapp, C. A., & Knapp, M. C. (2001). The effects of experience and explicit fraud risk assessment in detecting fraud with analytical procedures. Accounting, Organizations and Society, 26(1), 25-37.

KPMG & Australia. (2002). Fraud Survey 2002. Retrieved from http://www.kpmg.com.

Krishnamurthy, S., Zhou, J., & Zhou, N. (2006). Auditor reputation, auditor independence, and the stock-market impact of Andersen's indictment on its client firms. Contemporary Accounting Research, 23(2), 465-490.

Kurihama, R. (2016) What is the Social Relationship between Independent Auditors and Stakeholders?: Fiduciary Relationship. Retrieved from SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2817212.

Law, P. (2011). Corporate governance and no fraud occurrence in organizations: Hong Kong evidence. Managerial Auditing Journal, 26(6), 501-518.

Lee, T., Ali, A., & Gloeck, J. D. (2008). A study of auditors' responsibility for fraud detection in Malaysia. Southern African Journal of Accountability and Auditing Research, 8, 27-34.

Leung, P., & Chau, G. (2001). The problematic relationship between audit reporting and audit expectations: Some evidence from Hong Kong. Advances in International Accounting, 14, 181-200.

Li, J., & Lin, J. W. (2005). The relation between earnings management and audit quality. Journal of Accounting and Finance Research, 13(1), 1-11.

Loebbecke, J. K., Eining, M. M., & Willingham, J. J. (1989). Auditors' experience with material irregularities: Frequency, nature, and detect ability. A Journal of Practice & Theory, 9(1), 1-28.

Lou, Y. I., & Wang, M. L. (2009). Fraud risk factor of the fraud triangle assessing the likelihood of fraudulent financial reporting. Journal of Business & Economics Research, 7(2), 61-78.

Low, A. (1980). The auditor's detection responsibility: is there an expectation gap? Journal of Accountancy, 150, 65-70.

Lowensohn, S., & Reck, J. (2004). Longitudinal analysis of local government audit quality. Research in governmental and non-profit accounting, 11, 213-228.

Mahdi, S., & Mansoury, A. (2009). Firm size, audit regulation and fraud detection: Empirical evidence from Iran, University of Zanjan, Iran. Management, 4(1), 5-19.

Matsumura, E. M., & Tucker, R. R. (1992). Fraud detection: A theoretical foundation. The Accounting Review, 67(4), 753-782.

Matter, M. (1994). Manners of supporting the external auditor's independence in Jordan. Analytical empirical study for the auditors, financial statements Users, and the supervision and control sides performance. Journal of Studies in Jordanian University, 21(3), 321-371.

Matter, M. (2000). The scope of the auditor's liability for evaluating the ability of the company to continue as going concern (1-16). University of Petra. Jordan.

Mendell, A. (1995). Training that helps women move up the career ladder. People Management, 1(9), 50.

Ministry of Industry and Trade (MIT) (2012). General Administration of Chartered Accountants. Yemen. Zahra, S. A., Korri, J. S., & Yu, J. F. (2005). Cognition and international entrepreneurship: implications for research on international opportunity recognition and exploitation. International business review, 14(2), 129-146.

Moghram, M. A. (2007). Legal and Institutional structure for Fighting Corruption in the Republic of Yemen, Science Article, Sana'a University, Yemen.

Monroe, G. S., & Woodliff, D. R. (1994). An empirical investigation of the audit expectation gap: Australian evidence. Accounting & Finance, 34(1), 47-74.

Moyes, G. D. (2007). The differences in perceived level of fraud-detecting effectiveness of SAS No. 99 red flags between external and internal auditors. Journal of Business & Economics Research, 5(6), 9-25.

Moyes, G. D., & Hasan, I. (1996). An empirical analysis of fraud detection likelihood. Managerial Auditing Journal, 11(3), 41-46.

Moyes, G. D., Din, H. F. M., & Omar, N. H. (2009). The effectiveness of the auditing standards to detect fraudulent financial reporting activities in financial statement audits in Malaysia. International Business & Economics Research Journal, 8(9), 1-18.

Nieschwietz, R. J., Schultz Jr, J. J., & Zimbelman, M. F. (2000). Empirical research on external auditors' detection of financial statement fraud. Journal of Accounting Literature, 19, 190-246.

Nunnally, J. C. (1978). Psychometric Theory. New York, NY: McGraw-Hill.

O'Keefe, T. B., Simunic, D. A., & Stein, M. T. (1994). The production of audit services: Evidence from a major public accounting firm. Journal of Accounting Research, 32(2), 241-261.

Organization for Economic Cooperation and Development. (2004). Principles of corporate governance. Retrieved from http://www.oecd.org.

Organization Transparency International. (2015). Report on Corruption. Retrieved from http://www.transparency.org.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

Owusu-Ansah, S., Moyes, G. D., Oyelere, P. B., & Hay, D. (2002). An empirical analysis of the likelihood of detecting fraud in New Zealand. Managerial Auditing Journal, 17(4), 192-204.

Pallant, J. (2011). SPSS survival manual (4th ed.). Crows Nest, Australia: Allen & Unwin.

Palmrose, Z. V. (1986). Audit fees and auditor size: Further evidence. Journal of Accounting Research, 24(1), 97-110.

Persons, O. (1995). Using financial statement data to identify factors associated with fraudulent financing reporting. Journal of Applied Business Research, 11, (3), 38-46.

Pincus, K. V. (1989). The efficacy of a red flags questionnaire for assessing the possibility of fraud. Accounting, Organizations and Society, 14(1-2), 153-163.

Pincus, V. K. (1984). Fraud detection ability: Individual differences and their relationship to cognitive style difference (Unpublished doctoral dissertation), The University of Maryland, USA.

Porter, B., (1983). Report on the auditor's responsibility to detect fraud. Unpublished research report, accountancy department, Massey University, New Zealand.

Price Waterhouse Coopers. (2003). Global Economic Crime Survey 2003. New York: Price Waterhouse Coopers/Martin-Luther University Economy and Crime Research Center.

Rahahleh, M. (2006). Skills, characteristics must possessed by internal auditors. Journal of Commerce and Economics, 25.

Rahahleh, M.Y. (2010). The gap in the knowledge, skills, and other competencies possessed by Jordanian Women in auditing profession: Jordanian perspective. International Research Journal of Finance and Economics, 56, 140-150.

Reynolds, K., Deis, D., & Francis, J. (2004). Professional service fees and auditor objectivity. Journal of Practice & Theory, 23(1), 29-52.

Romero, S. (2010). Auditor independence: Third party hiring and paying auditors. EuroMed Journal of Business, 5(3), 298-314.

Saksena, P. N. (2008). Four tools (under the umbrella of continuous improvement) to help auditors prevent/detect frauds. In Allied Academies International Conference. Proceedings of the Academy of Accounting and Financial Studies. Academy of Accounting and Financial Studies. Proceedings (Vol. 13, No. 2, p. 27). Jordan Whitney Enterprises, Inc.

Sekaran, U., & Bougie, R. (2013). Research methods for business: A skill building approach (6th ed.). Chichester: John Willey & Sons Ltd.

Shockley, R. A. (1981). Perceptions of auditors' independence: An empirical analysis. The Accounting Review, 56(4), 785-800.

Siam, M. W. (2003). The factors affected on Auditor independence under professionalism legislations. Paper presented at the 5th Scientific Conference. Amman, Jordan.

Simunic, D. A. (1980). The pricing of audit services: Theory and evidence. Journal of Accounting Research, 18(1), 161-190.

Smith, M., Omar, N. H., Idris, S. I. Z. S., & Baharuddin, I. (2005). Auditors' perception of fraud risk indicators: Malaysian evidence. Managerial Auditing Journal, 20(1), 73-85.

Speed, R. (1994). Regression type techniques and small samples: A guide to good practice. Journal of Marketing Management, 10(1-3), 89-104.

Teoh, S. H. (1992). Auditor independence, dismissal threats, and the market reaction to auditor switches. Journal of Accounting Research, 30(1), 1-23.

Titard, P. L. (1971). Independence and MAS: Opinions of Financial Statement Users. Journal of Accountancy, 132(1), 47-52.

Treadway Commission. (1987). Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting. Retrieved from: http://www.coso.org/publications/ncffr.pdf.

Washalley, A. M. (2010). The audit plans in response to fraud risk management in the light of modern requirements of auditing standards. A field study (Master Thesis). Faculty of Economics and Management Science, University of Ibb, Yemen.

Yamani, A. Q. (1991). A selective study for some important factors that affect the independence of the external reviser from the Saudi creditor, investment analyzers and revisers point of view. General Administration Journal, 27 (2), 183-225.

Yang, W., Moyes, G. D., Hamedian, H., & Rahdarian, A. (2010). Professional demographic factors that influence Iranian auditors' perceptions of the fraud-detecting effectiveness of red flags. International Business & Economics Research Journal, 9(1), 83-102.

Yemeni Association of Certified Public Accountants (YACPA) (2012). Guidance of independence auditor in Yemen. Yemen.

Yemeni Central Bank (YCB). (2005). Report of Yemeni National Commercial Bank.Retrieved from http://www.ycb.com.ye/userfiles/file/annual/Annual%20Report%20%202005.pdf. Yemeni law No. 22. (1997). Official Gazette on the Companies, the Ministry of Legal Affairs.

Yemeni law No. 26. (1999). Official Gazette on the audit profession and review, the Ministry of Legal Affairs.

https://doi.org/10.20428/JSS.24.1.6

Yemeni law No. 31. (1992). Official Gazette on the audit profession and review, the Ministry of Legal Affairs.

Yemeni Law No. 39. (1992). Official Gazette on the Central Organization for Control and Auditing (COCA), the Ministry of Legal Affairs.

Zhang, Y., Zhou, J., & Zhou, N. (2007). Audit committee quality, auditor independence, and internal control weaknesses. Journal of accounting and public policy, 26(3), 300-327.

Zhou, W., & Kapoor, G. (2011). Detecting evolutionary financial statement fraud. Decision Support Systems, 50(3), 570-575.

Zhuang, J., Thomas, S., & Miller, D. L. (2005). Examining culture's effect on whistle-blowing and peer reporting. Business & society, 44(4), 462-486.

Zikmund, W. G. (2000). Exploring marketing research and Business research methods. USA: Cengage Learning.

Zimbelman, M. F. (1997). The effects of SAS No. 82 on auditors' attention to fraud risk factors and audit planning decisions. Journal of Accounting Research, 35, 75-97.

Zimbelman, M.F., & Albrecht, C.C. (2012). Forensic Accounting (4th ed.). South-Western, Cengage Learning: Nelson Education Ltd.